أعلام الفقهاء والمحدثين

مالك بن أنس

إمام دار الهجرة

إعداد
الشيخ كامل محمد محمد عويضة

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت. لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي هدى لطاعته وألهم، وعلّم الإنسان ما لم يكن يعلم، أسأله شكر ما منَّ به وأنعم، وعقبى خير يكمل بها نعماه ويختم، وصلواته على محمد نبيّه، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم.

أما بعد: فقد قال النبيّ ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالحٍ يدعو له».

وقد حمل العلماء رضي الله عنهم الصدقة الجارية على الوقف المنتفع به بعد الموت، وعلى التصنيف والتعليم، وهو في التصنيف أظهر؛ لأنه أطول استمراراً.

وهذا ممّا دفعني إلى تصنيف هذا الكتاب؛ رجاء أن أنتفع بما يعود عليَّ من ثواب بعد موتي.

والإمام مالك رضي الله عنه، وإن كان غنيّاً عن التعريف إلاّ أنَّ كل مسلم في احتياج شديد إلى تصفّح سيرته للاستفادة بما فيها

من نواحي كريمة في جميع ما ذكرته عن هذا الإمام، في هذا الوقت الذي نحتاج فيه إلى قدوة نقتفي أثره، ونحـذو حذوه، وأسأل الله الكريم أن يتقبل عملي هذا، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

كتـــبه

كامل محمد محمد عويضة

مصر. المنصورة. عزبة الشال.

شارع مسجد نصر الإسلام

الامام مالك بن انس

(٩٣ ـ ١٧٩ هـ)

١ ـ مولده ونسبه:

اختلف العلماء في السنة التي وُلِد فيها مالك رضي الله عنه، فقيل إنه وُلد سنة (٩٠)، وقيل سنة (٩٣)، وقيل سنة (٩٤)، وقيل سنة (٩٥)، وقيل سنة (٩٦)، وقيل سنة (٩٨)[١]، ولكن الأكثرين على أنه وُلد سنة (٩٣)، ولقد رُوِيَ أن مالكاً قال: «وُلدت سنة ثلاث وتسعين»[٢]. إنّا نختار ذلك التاريخ لشُهرته.

ولقد ذكر كتاب المناقب والسِيَر أن أُمه حملت به ثلاث سنين. وقيل إنها حملت سنتين، والمشهور عندهم أنها حملت به ثلاثاً. ويظهر أن هذا الخبر هو ما رواه الواقدي. فقد قال: سمعت مالك بن أنس يقول: قد يكون الحمل ثلاث سنين. وقد حمل ببعض الناس ثلاث سنين. يعني نفسه.

وهو إمام الحرمين، المشهور في البلدين الحجاز

(١) راجع الانتقاء لابن عبد البرّ، وتزيين الممالك للسيوطي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، والديباج المذهب لابن فرحون، وترتيب المدارك للقاضي عياض.

(٢) انظر تزيين الممالك، ص ٧.

والعراقين، المستفيض مذهبه في المغربين والمشرقين، رضي الله عنه[1].

وإذا كان لمالك رأي فقهي، وهو جواز بقاء الحمل في بطن أمه ثلاثاً. فإن من الحق علينا أن نرفضها، وأن نقرّر أن أمه حملت به كسائر الأمهات، وليس في ذلك غضٌ من مقامه، ولا نقص من إمامته، ولا نقص لأمر مقرّر ثابت في التاريخ، لأن الذين يختلفون في وقت ميلاده ذلك الاختلاف الكبير لا يمكن أن يكون قبولهم لتلك الرواية الشاذّة في حكم العقل والطب ومجرى العادة أساسه أمر مقرّر ثابت[2].

وُلِد مالك بالمدينة، ورأى آثار الصحابة والتابعين كما رأى وعايَن قبر النبي ﷺ، والمشاهد العِظام، وفتح عينيه بنور الحياة، فوجد التقديس للمدينة وما بها، وكانت مهد العلم، ومَبعَث النور، ومنهَل العرفان، فانطبع في نفسه تقديسها، ولازمه ذلك التقديس إلى أن مات.

ونسب مالك رضي الله عنه ينتهي إلى قبيلة يمنية، وهي ذو أصبح. وهو مالك بن أنس بن مالك أبي عامر الأصبحي اليمني، وأمه اسمها العالية بنت شريك الأزدية، فأبوه وأمه عربيان يمنيان فلم يجرِ عليه رقّ قطّ. ولكن يُثار هنا أمران بالنسبة لأبويه، لا نتركهما حتى نجليهما ببعض القول.

---

(١) انظر حلية الأولياء ٦/٣١٦.

(٢) انظر حياة الإمام مالك تأليف أبي زهرة، ص ١٩.

أحـــدهما:

أن هناك رواية تثبت أن أُمه كانت مولاة وأن اسمها طليحة، وكانت مولاة لعبيد الله بن معمر، وقد ذكر هذه الرواية القاضي عياض[1] في ترتيب المدارك ولم يدحضها. وإن ذكرها بصيغة تدلّ على أن المشهور غيرها وهي الرواية الأولى. أي أنها يمنية أزدية. وهذا ما نرجّحه. فإنّا لا نترك المشهور إلى غير المشهور. إلا إذا قامت بيّنات ترجّحه. أو كانت ثمّة دلائل تشهد له[2].

وثانيهما:

أن بعض كُتّاب السِيَر ادّعى أن مالكاً وأُسرته كانوا من الموالي، وذكروا أن جدّه الأعلى أبا عامر كان من موالي بني تميم، وهم البطن الذي كان منه أبو بكر الصدّيق[3] رضي الله عنه. فهو على هذا الدعاء قرشي بالولاء، وقد جاء ذِكر عمّه وكنيته أبو سهيل في البخاري على أنه من الموالي. فقد جاء في كتاب

---

(١) القاضي عِياض هو: ابن موسى بن عياض بن عمر العلّامة عالم المغرب أبو الفضل اليحصبي السبتي الحافظ، أجاز له أبو علي الغسّاني. كان إمام أهل الحديث في وقته. مات سنة أربع وأربعين وخمسمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٢/٢٢٥، وبغية الملتمس ٤٢٥، والديباج المذهب ١٦٨.

(٢) الإمام، لأبي زهرة، ص ٢٠.

(٣) أبو بكر الصديق هو: عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي التيمي أول مَن أسلم، وثَبت له أفضل الفضائل بصحبة الهجرة، وكانت بيعته إجماعاً من الصحابة. توفي بين المغرب والعشاء سنة ثلاث عشرة. له ترجمة في: الرياض المستطابة، ص ١٤٠ ـ ١٤٧.

الصوم، عن ابن شهاب[1] قال: حدّثني ابن أبي أنس مولى التيميين أن أباه حدّثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا حلّ رمضان فُتِحَت أبواب السماء. وغُلِقَت أبواب جهنم، وسلسلت الشياطين»[2]، وقد قال ابن حجر في فتح الباري: إن ابن أبي أنس هو أبو سهيل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر[3].

فهذا يدلّ على أن ابن شهاب الزهري شيخ مالك كان يعتبر مالكاً من بني تيم، إذا اعتبر عمّه كذلك، ولقد أنكر مالك رضي الله عنه ذلك وبيّن أن نسبه عربي خالص ليس فيه ولاء، ويظهر أن الذي روّج خبر هذا الولاء محمد بن إسحق صاحب السِيَر، ولذلك لم يقبل روايته، وطعن في صدقه.

٢ ـ نشـــأته:

نشأ الإمام مالك رضي الله عنه في بيت اشتغل بعلمٍ الأثر، وفي بيئة كلها للأثر والحديث، أما بيته فقد كان مشتغلاً بعلم الحديث، واستطلاع الآثار وأخبار الصحابة وفتاويهم، فجدّه

---

(١) ابن شهاب هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب المدني، أحد الأعلام. قال ابن منجويه: رأى عشرة من الصحابة، وكان من أحفظ أهل زمانه. مات سنة أربع وعشرين ومائة. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ١٠٨/١، وتهذيب التهذيب ٤٤٥/٩، وحلية الأولياء ٣٦٠/٣.

(٢) رواه البخاري في الصوم ٥ وبدء الخلق ١١، ومسلم في الصيام٢، والنسائي في الصيام ٤ و٥، وأحمد في المسند ٢٨/٢ و٤٠١ و٢٣٦/٣.

(٣) فتح الباري ٨٠/٤.

مالك بن أبي عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم، روى عن عمر بن[1] الخطاب، وعثمان بن[2] عفّان، وطلحة بن عبيد الله، وعائشة أم المؤمنين، وقد روى عنه كما قيل بنوه أنس أبو مالك الإمام، وربيع، ونافع المكنّى بأبي سهيل، ويظهر أن أكثرهم عناية بالرواية أبو سهيل هذا. ولذا عُدّ من شيوخ ابن شهاب الزهري. وإن كان مقارباً له في السنّ، بل لقد مات بعده، فقد جاء في فتح الباري، أبو سهيل نافع بن أبي أنس بن مالك بن أبي عمر، شيخ إسماعيل بن جعفر، وهو من صغار شيوخ الزهري. بحيث أدركه تلامذة الزهري. وهو أصغر منهم كإسماعيل بن جعفر، وقد تأخر أبو سهيل في الوفاة عن الزهري[3].

ويظهر أن أنساً أبا مالك لم يكن اشتغاله بالحديث كثيراً، فلم يعرف أن مالكاً روى عنه، ولو كان له شأن فيه لكان أول مَن يروي عنهم من العلماء؛ ولقد ذكر في بعض الكتب رُوِيَ عن

---

(١) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزّى القرشي العدوي المدني أمير المؤمنين، كنّاه رسول الله ﷺ أبا حفص، وسمّاه الفاروق ـ لتفريقه بين الحق والباطل ـ كان رضي الله عنه من قديمي الإسلام والهجرة، وممّن صلّى إلى القبلتين، وشهد المشاهد كلها. مات في آخر سنة ثلاث وعشرين. له ترجمة في: الرياض المستطابة، ص ١٤٧ ـ ١٥٥.

(٢) عثمان بن عفّان بن أبي العاص القرشي الأموي المكّي. كان رضي الله عنه من السابقين الأوّلين، ممّن صلّى إلى القبلتين، وهاجر الهجرتين، وأحد العشرة المبشّرين بالجنة، وثالث الخلفاء الراشدين. له ترجمة في: الرياض المستطابة، ص ١٥٦ ـ ١٦٣.

(٣) فتح الباري ٤/٨٠.

مالك عن أبيه عن جدّه عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاث يفرح لهنّ الجسد، فيربو عليهنّ: الطيب، والثوب الليّن، وشرب العسل»[١]، ولكن المحقّقين من علماء الحديث قالوا: إن هذا الخبر لا يصحّ عن مالك فهو ضعيف[٢]. ولقد أورد الخطيب البغدادي هذا الخبر وظاهر كلامه أنه لم يروِ عنه غيره.

وإذا كان لم ينسب إلى مالك أنه روى عن أبيه غير الخبر الذي يشكّ في نسبته إليه، فالظاهر أن مالكاً لم يروِ عنه شيئاً، وإذا كان لم يروِ عنه فلأنه لم يكن في مقام من علم الحديث يسمح بأن يكون شيخاً لابنه، فلم يكن إذن من المشتغلين بالعلم والحديث.

ومهما يكن حال أبيه من العلم ففي أعمامه وجدّه غناء، ويكفي مقامهم في العلم لتكون الأسرة من الأُسَر المشهورة بالعلم، ولقد إتّجه من قبل مالك من إخوته أخوه النضر، فقد كان مُلازماً للعلماء يتلقى عليهم. ويأخذ عنهم حتى أن مالكاً لمّا لازمهم كان يُعرَف بأخي النضر، لشُهرة أخيه دونه، فلما ذاع أمره بين شيوخه صار أشهر من أخيه، وصار يذكر النضر، بأنه أخو مالك رضي الله عنهما.

هذه أُسرة مالك، وهي تُوعِز إلى الناشىء فيها بأن يتجه إلى طلب الحديث والفُتيا إن كان عنده استعداد لهما. فإن الناشىء

---

(١) تزيين الممالك، ص ٥.
(٢) المصدر السابق.

تتغذى مواهبه ومنازعه من منزع بيته وما يتجه إليه فتترعرع تحت ظلها المواهب وتتجه المنازع[1].

ولقد كانت البيئة العامّة للبلد الذي عاش فيه. وأظلّته سماؤه، وأقلّته أرضه، توعز بالعرفان، وتنمّي المواهب. فلقد كانت بيئته مدينة الرسول ﷺ، ومهاجره الذي هاجر إليه. وموطن الشرع، ومبعث النور، ومعقد الحكم الإسلامي الأول، وقصبة الإسلام في عهد أبي بكر وعمر وعثمان، وقد كان عهد عمر هو العهد الأول الذي انفتقت فيه القرائح الإسلامية، لتستنبط من هَدي القرآن والرسول أحكاماً تصلح لتلك المدنيات والحضارات التي أظلّها الإسلام بسلطانه. ومدّ عليها بجرانه. وكانت كلمة الله هي العليا في أمرها، وفي توجيهها[2].

ولقد استمرت المدينة في العصر الأموي موئل الشريعة، ومرجع العلماء حتى الصحابة أنفسهم، وإنه ليرى أن عبد الله بن مسعود كان يسأل عن الأمر وهو بالعراق فيفتي به. فإذا جاء إلى المدينة ووجد ما يخالفه عاد إلى العراق لا يحطّ عن راحلته حتى يرجع إلى مَن أفتاه فيخبره، ولقد كان عبد الله بن عمر يُستشار من عبد الله بن الزبير، وعبد الملك بن مروان. المتنازعين على الأمرة. فكتب إليهما: إن كنتما تريدان المشورة. فعليكما بدار الهجرة.

ولقد نشأ مالك وللمدينة تلك المكانة لم تزايلها حتى لقد

---

(١) انظر أبي زهرة، ص ٢٣.

(٢) المصدر السابق.

كان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يكتب إلى الأمصار يعلّمهم السُّنن والفقه. ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع له السُّنن. ويكتب بها إليه. فتوفي (وقد كتب له ابن حزم كتباً) قبل أن يبعث بها إليه[1].

هذه هي المدينة في وقت نشأة مالك. كانت مهد السُّنن وموطن الفتاوى المأثورة. اجتمع بها الرعيل الأول من علماء الصحابة. ثم تلاميذهم من بعدهم، حتى جاء مالك فوجد تلك التَرِكَة المُثرية من العلم والحديث والفتاوى، فمُنِعَت مواهبه تحت ظلها، وحتى من ثمرتها. وشدا بما تلقّى من رجالها.

في ظل هذه البيئة نشأ الإمام مالك رحمه الله، وقد حفظ القرآن الكريم في صدر حياته، كما هو الشأن في أكثر الأُسَر الإسلامية التي يتربى أبناؤها تربية دينية. ولا بدّ أن تكون الأُسَر كذلك في مدينة الرسول والعهد القريب. إذ كان من القرون الأولى التي تُعدّ خير القرون. كما قال رسول الله ﷺ.

ولقد اتجه بعد حفظ القرآن إلى حفظ الحديث. فوجد من بيئته دافعاً قوياً يشدّ أزره، ومن مدينة الرسول ﷺ موعزاً ومشجّعاً، ولذلك اقترح على أهله أن يذهب إلى مجالس العلماء ليكتب العلم ويدرسه. فذكر لأمه أنه يريد أن يذهب فيكتب العلم. فألبسته أحسن الثياب وعمّمته. ثم قالت: اذهب فاكتب الآن، وكانت تقول: اذهب إلى ربيعة فتعلّم علمه قبل أدبه.

---

(١) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٢٤.

وكان الإمام مالك رضي الله عنه حريصاً منذ صباه على استحفاظ ما يكتب، حتى أنه كان بعد سماع الدرس وكتابته يتبع ظلال الأشجار يستعيد ما تلقّى.

ولقد ذكر الإمام مالك رحمه الله العلماء منذ صباه. فقد جاء في المدارك: كان لي أخ في سنّ ابن شهاب، فألقى أبي يوماً علينا مسألة، فأصاب أخي وأخطأت، فقال لي أبي: ألهتك الحمام عن طلب العلم فغضبت. وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين (وفي رواية ثماني سنين) لم أخلطه بغيره. وكنت أجعل في كمّي تمراً. وأناوله صبيانه، وأقول لهم إن سألكم أحد عن الشيخ. فقولوا: مشغول، وقال ابن هرمز يوماً لجاريته: مَن بالباب؟ فلم ترَ إلّا مالكاً. وكان مالك قد اتخذ تباناً محشوّاً للجلوس على باب ابن هرمز يتّقي به برد حجر هناك. وقيل بل من برد صخر المسجد. وفيه كان مجلس ابن هرمز[1].

ولقد كان الإمام مالك رحمه الله متأثراً كلّ التأثّر بما تلقّاه عن ابن هرمز، فهو من الشيوخ الذين وجّهوا ميوله إلى وجهتها، ولقد كان مالك رحمه الله يتّخذه من بين العلماء أسوة صالحة، ولذا جاء في بعض الروايات أن مالكاً في إكثاره من لا أدري، التي كان يجيب بها فيما لا يعلم غير متكلّف ولا متعمّد ـ إنما كان يقتدي بابن هرمز هذا، فقد جاء في المدارك: قال مالك: سمعت ابن هرمز يقول: ينبغي أن يورث العلم جلساءه قول لا أدري،

---

(١) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٢٥.

حتى يكون ذاك أصلاً في أيديهم يفزعون إليه، فإذا سُئِلَ أحدهم عمّا لا يدري قال: لا أدري، قال ابن وهب: كان مالك يقول في أكثر ما يُسأل عنه: لا أدري.

ومن ذلك ترى مقدار تأثّر مالك بصحبة ذلك العالِم الجليل صبيّاً، ويافعاً، وشابّاً مُكتَمِل المدارك والقوى.

ولقد كانت المدينة مهد العلم حقاً وصدقاً، فكان بها في عصر مالك من التابعين عدد يجد فيهم مالك الناشىء، المَعين الذي لا ينضب، والمَنهَل العذب المستساغ الذي لا كدرة فيه ولا اعتكار. لازم ابن هرمز تلك المُلازمة التي لم يخلطه فيها بغيره، وقد أخذ عنه اختلاف الناس والردّ على أهل الأهواء، وأورثه هذا الرغبة في طلب الحقيقة من غير تكلّف لمِراء أو جدال. ثم اتجه إلى الأخذ من الينابيع الأخرى. مع مجالسة ينبوعه الأول.

وقد وجد في نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما بغيته، فجالسه مع مجالسة ابن هرمز وأخذ عنه علماً كثيراً.

وأخذ مالك عن ابن شهاب الزهري. كما أكثر من الأخذ عن نافع وقد بَدَت عليه العناية التامّة باستحفاظ الحديث، والحرص عليه في جودة فَهم، وحُسْن ضبط.

ولقد رُوِيَ عنه أنه قال: قَدِمَ علينا الزهري. فأتيناه ومعنا ربيعة، فحدّثنا نيّفاً وأربعين حديثاً، ثم أتيناه في الغد. فقال: انظروا كتاباً حتى أُحدّثكم. أرأيتم ما حدّثتكم به أمس؟ قال له ربيعة: ههما مَن يردّ عليك ما حدّثت به أمس. قال: ومَن هو؟

قال: ابن أبي عامر، قال: هات، فحدّثته بأربعين حديثاً منها. فقال الزهري: ما كنت أرى أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري[1].

ولقد ذكر أنه كان لشدّة حرصه على حفظ حديث ابن شهاب يجلس ومعه خيط، فإذا حدّث بحديث عن الرسول ﷺ عقد عقدة حتى يعرف من عدد العُقَد عدد الأحاديث، ومقدار ما علق بذاكرته منها. ولقد جاء في المدارك: «كان ابن شهاب إذا جلس، يحدّث ثلاثين حديثاً. فحدّث يوماً وعقدت حديثه. فأنسيت منها حديثاً. فلقيته. فسألته عنه: فقال: ألم تكن في المجلس؟ قلت: بلى. قال: فما لك لم تحفظ؟ قلت: ثلاثون. إنما ذهب عنّي منها واحد. فقال: لقد ذهب حفظ الناس: ما استودعت قلبي شيئاً قطّ فنسيته. هات ما عندك. فسألته. فأنبأني. فانصرفت.

ولقد لازم مالكاً منذ صباه الاحترام التام لأحاديث رسول الله ﷺ فهو لا يتلقّاها إلا وهو في حالٍ من الاستقرار والهدوء توقيراً لها وحرصاً على ضبطها، ولذلك ما كان يتلقاها واقفاً. ولا يتلقاها في حال ضيق، أو اضطراب حتى لا يفوته شيء منها.

ولقد جاء في المدارك: «سُئِلَ مالك. أسمع عن عمرو[2] بن دينار. فقال: رأيته يحدّث والناس قيام يكتبون،

(١) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٢٩.

(٢) عمرو بن دينار المكّي أبو محمد الجمحي، أحد الأعلام. قال ابن أبي نجيح: ما كان عندنا أفقه ولا أعلم من عمرو بن دينار. مات سنة خمس وعشرين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ، ص ٥٠.

فكرهت أن أكتب حديث رسول الله ﷺ، وأنا قائم».

ومرّ مالك بأبي الزناد[1] وهو يصلّي فلم يجلس إليه، فلقيه بعد ذلك فقال له: ما منعك أن تجلس إليّ، قال: كان الموضوع ضيقاً، فلم أُرِد أن أحدّث حديث رسول الله ﷺ وأنا قائم، ورُوِيَ أن القصة جرت له مع أبي حازم. هذه مقتطفات من أخبار الإمام مالك في طلب العلم.

٣ - جلوس الإمام مالك للدرس والإفتاء:

بعد أن اكتملت دراسة مالك للآثار والفُتيا، اتخذ له مجلساً في المسجد النبوي للدرس والإفتاء، ولا شك أن الذي يجلس في مجلس هؤلاء التابعين وتابعيهم الذين كانوا يقصدون من مشارق الأرض ومغاربها لا بدّ أن يكون على حظٍّ كبير من العلم، وفي حالٍ من الإجلال والاحترام والتوقير تسمح له بأن يكون مقصد طلاب الفقه والمستفتين، وموضع ثقتهم، ويكون لكلامه مكان من الاعتبار، وكذلك كان مالك عندما قصد إلى الدرس والإفتاء، وهو نفسه كان يحاول أن يستوثق من رأي شيوخه فيه وإقرارهم بأنه لذلك أهل، وقد كانت تجري على لسانه تلك الكلمة الرائعة: «لا خير فيمَن يرى نفسه في حال لا يراه الناس لها أهلاً».

---

(١) أبو الزناد هو: عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، يكنى أبا عبد الرحمن، وأبو الزناد لقب، وكان يغضب منه. قال أحمد بن حنبل: كان سفيان يسمى أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. مات فجأة سنة إحدى - وقيل: اثنتين - وثلاثين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ ص ٦١ - ٦٣.

ولقد قال رحمه الله في هذا المقام، وفي بيان حاله عندما نزعت نفسه إلى الدرس والإفتاء: ليس كل مَن أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفُتيا جلس حتى يشاور فيه أهل الصلاح، والفضل، والجهة من المسجد. فإن رأوه كذلك أهلاً جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أني موضع لذلك.

وجاء رجل يسأل مالكاً عن مسألة، فبادر ابن القاسم فأفتاه، فأقبل عليه مالك غاضباً، وقال له: جسرت على أن تفتي يا أبا عبد الرحمن؟؟ يكرّرها عليه ما أفتيت حتى سألت: هل أنا للفتيا موضع؟ فلما سكن غضبه. قيل له مَن سألت؟ قال: الزهري، وربيعة.

ولقد جاء في المدارك: «قال أيوب[1] السختياني قَدِمت المدينة في حياة نافع، ولمالك حلقة، قال مصعب: كان لمالك حلقة في حياة نافع أكثر من حلقة نافع. وفي رواية ربيعة. قال شعبة: قَدِمت المدينة بعد موت نافع بسنة ولمالك يومئذ حلقة، وكان موت نافع وسنّه سبع عشرة (أي بعد المائة).

وقد علّق القاضي عياض على ذلك بقوله: هذا كله

---

(١) أيوب السختياني هو: أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، أبو بكر البصري، رأى أنساً. قال شعبة: كان سيّد الفقهاء ما رأيت مثله. وقال ابن سعد: ثقة ثَبْت. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ للسيوطي ص ٥٩ ـ ٦٠.

صحيح، فقد جلس مالك للإفتاء وهو ابن سبع عشرة سنة ومولده سنة (٩٣).

ولقد جلس مالك رحمه الله للتعليم بعد أن نضج، واستوت رجولته في مسجد رسول الله ﷺ يفتي، ويروي طلاب الحديث عنه حديث رسول الله ﷺ، وكان مجلسه في المسجد النبوي الشريف، هو المكان الذي يجلس فيه عمر بن الخطاب للشورى، والحكم والقضاء، وكأن مالكاً رضي الله عنه باختياره ذلك المجلس يتأثر عمر رضي الله عنه في جلوسه، كما تأثر في فتاويه وأقضيته التي رواها ابن المسيّب[1] وغيره من التابعين، وكأن تلك الحال الحسيّة توحي إليه دائماً بالأمر المعنوي، ولذلك المجلس أثر آخر، فهو مكان رسول الله ﷺ الذي كان يجلس في المسجد. وكذلك فعل في مسكنه. فقد كان يسكن في دار عبد الله بن مسعود، فقد جاء في المدارك: كانت دار مالك بن أنس التي كان ينزل بها بالمدينة دار عبد الله بن مسعود، ليقتني بذلك أثر عبد الله بن مسعود، كما كان يجلس في المسجد في مجلس عمر رضي الله عنه.

ولقد عاش مالك رضي الله عنه تحفّ به آثار التابعين والصحابة ويتلقى عن التابعين فتاوى الصحابة، ويخصّ منهم

---

(١) ابن المسيّب هو: سعيد بن المسيّب بن حَزْن المخزومي، أبو محمد المدني، سيّد التابعين. قال أحمد بن حنبل: أفضل التابعين سعيد بن المسيّب. مات سنة أربع وتسعين، وقيل: ثلاث. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ، ص ٢٥.

ذوي الرأي بالعناية فيتتبّع أخبار عمر وابن مسعود وغيرهما من فقهاء الصحابة. ويتعرّف أقضيتهم وأحكامهم، ويحرص في دراسته على أن يكون متّبعاً، لا مبتدعاً. وكان يرى في أعمال أهل المدينة ومكاييلهم وموازينهم وأحباسهم وأخبارهم ما يُنير السبيل أمام الفقيه المقتفي الآثار الذي يستنبط على ضوئها، ويسير على هديها، ويقتبس من نورها.

ولقد جاء في الديباج المذهّب لابن فرحون ما نصّه: قال الواقدي كان مالك يأتي المسجد. ويشهد الصلوات والجمعة والجنائز. ويعود المرضى، ويقضي الحقوق، ويجلس في المسجد، فيجتمع إليه أصحابه، ثم ترك الجلوس في المسجد فكان يصلّي وينصرف إلى مجلسه. وترك حضور الجنائز. فكان يأتي أصحابها فيعزّيهم. ثم ترك ذلك كله، فلم يكن يشهد الصلوات في المسجد ولا الجمعة. ولا يأتي أحداً يعزّيه. واحتمل الناس حتى مات عليه، وكان ربما قيل له ذلك فيقول: ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره[1].

٤ ـ معيشته وعلاقته بالحكّام:

لم تذكر كتب المناقب والأخبار موارد رزق مالك رضي الله عنه موضّحة مبيّنة، ولكن جاءت أخبار منثورة في الكتب تكشف عن موارد رزقه، وإن لم يكن كشفها كاملاً.

---

(١) الديباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب، ص ٢٢.

لقد ذكر العلماء أن أباه كان يصنع النِبال. ولكن لم تذكر الكتب أن الابن كان يعمل بعمل أبيه وحِرفته، ولكن الأخبار تضافرت على أنه اتجه إلى العلم صغيراً، ولم يكن ذلك جديداً في أسرته، بل كان جدّه وأعمامه من الرّواة العلماء ذوي الشأن في علم الحديث والأثر، فإذا كان قد اتجه إلى العلم وهو صغير حدث، فلا بدّ أنه لم يتجه إلى هذه الصناعة، لأنها تعوقه عن الملازمة التي أخذ بها نفسه، وإن كان ثمّة احتمال الجمع بين العلم، وهذه الصناعة، فليس ثمة خبر هناك يزكّي ذلك الاحتمال.

ولقد وجدنا كتب المناقب تذكر أن أخاه النضر قد كان يتجر في البزّ، وكان مالك يبيع معه[1]، ويتجر فيه، ولا مانع من الجمع بين التجارة وطلب العلم، فإن الوكلاء قد يغنون في هذا، والنضر نفسه كان من المشتغلين بالعلم وطلب الحديث، حتى لقد كان مالك ينادى بأخي النضر، ثم اشتهر حتى صار النضر ينادى بأخي مالك، ونحن نرجّح أن مالكاً كان مرتزقه التجارة، ولقد صرّحت بذلك كتب الأخبار، فلقد قال ابن القاسم تلميذه: إنه كان لمالك أربعمائة دينار يتجر بها فمنها كان قوام عيشه[2].

من هذا علمنا مورد الرزق لمالك، وهو كان مع هذا المورد يقبل هدايا الخلفاء، ولا يعتريه شك في حِلّ أخذها، كما كان

---

(١) المدارك، ص ١٠٩.
(٢) الديباج المذهب، ص ١٠٩.

يشكّ أبو حنيفة[1] معاصره، إذ أن هذا كان لا يقبل هدايا خلفاء بني العباس، ومن قبل لم يقبل هدايا الأمويين وكان يختبر ولاؤه لأبي جعفر المنصور بإرسال الهدايا له، فإن قبلها كان ذلك دليلاً على ولائه، وإن لم يقبلها كان دليلاً على أنه كان يخفي في نفسه ما لا يُبديه.

لم يكن مالك من المتزهدين في أموال الخلفاء، وإن كان يتعفّف عن الأخذ ممّن دونهم، فقد سُئِلَ عن الأخذ من السلاطين فقال: «أما الخلفاء فلا شك ـ يعني أنه لا بأس به ـ وأما من دونهم فإن فيه شيئا». ولعلّه كان يرى أن من الخلفاء مَن كانوا يختلسون أحياناً بما يجمعون.

فإن كان في نفس مالك منه ما منعه عن قبول عطائهم، أو هداياهم، ولقد كان بعض الناس يستكثر قبوله الهدايا، أو يستكثر بعض هذه الهدايا حتى أنه لَيُروى أن الرشيد أجازه بثلاثة آلاف دينار، فقيل له: يا أبا عبد الله ثلاثة آلاف تأخذها من أمير المؤمنين. فقال: لو كان إمام عدل. فأنصف أهل المروءة لم أرَ به بأساً.

فهو كان يقبلها، لأنه من إنصاف أهل المروءة، وحفظ مروءتهم من أن يتدلوا إلى ما لا يليق بأمثالهم، ويظهر أنه كان يقبلها على مضض، ليحفظ مروءته، ويدفع حاجته. وما كانت

---

(١) أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت الكوفي، فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، رأى أنساً. قال ابن معين: ثقة. مات سنة خمسين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ، ص ٨٠ ـ ٨١.

تُوجبه عليه مكانته الاجتماعية من إيواء لفقراء الطلاب وسدّ حاجة المحتاجين، فهو يقبل هدايا الخلفاء بهذه النيّة، ويظهر أنه مع الغرض الحسن كان يرى فيها شيئاً. ولذلك كان ينهي غيره عن قبول هدايا السلطان. فكان يقول لسائله، لا تأخذها. فيقول له: أنت تقبلها. فيقول: أتريد أن تبوء بإثمي وإثمك، وأحياناً يقول: أحببت أن تبتكني بذنوبي[1].

وأنه كان أول أمره في عسرة شديدة، حتى أنه كانت تبكي ابنته من الجوع أحياناً، يروي في هذا: أنه وعظ أبا جعفر المنصور في اقتفاء الرعية، فقال له: أليس إذا بكت ابنتك من الجوع تأمر بحجرِ الرحى فيحرّك، لئلا يسمع الجيران؟ فقال مالك: والله ما علم بهذا أحد إلّا الله. فقال له: فعلمت هذا، ولا أعلم أحوال رعيتي[2]؟

ويظهر أن هذه العسرة كان سببها انقطاعه لطلب العلم، وإهماله مورد رزقه في سبيل ذلك الطلب، فقد قال ابن القاسم: أفضى بمالك طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه، ثم مالت عليه الدنيا بعد، وفي الجملة لاقى مالك رحمه الله ضيق الرزق وتقتيره، وبسطة العيش وتيسيره، وهو في الحالتين يحمد الله على ما أسبغه من نِعَم، ورُوِيَت أخبار عُسره وأخبار يُسره، ولذلك قال القاضي عياض بعد أن ذكر اختلاف الأخبار عنه في

---

(١) المدارك، ص ٢٧٤.

(٢) المدارك، ص ١١٠.

العُسْر واليُسْر: هذه الحكايات المختلفة التي أوردنا منها، ونورد في اختلاف أحواله في دنياه، إنما كانت لاختلاف الأوقات وتنقل الأحوال إذ حال المرء في بدايته بخلاف حاله في نهايته، فقد عاش رحمه الله نحو تسعين سنة كان فيها إماماً يروي ويفتي.

ويسمع قوله نحو سبعين سنة تنتقل حاله كل حين زيادة في الحلالة، ويتقدم في كل يوم علوّه في الفضل والزعامة، حتى مات.

وقد انفرد منذ سنين وحاز رياسة الدنيا والدين دون مُنازع، فلا تعارض فيما يُروَى عليك من الأخبار في اختلاف حاله، والله الموفّق.

ولعلّه بعد أن علا قدره، وبسط له أسباب الرزق، وكثرت جوائز الخلفاء انقطع عن الإتجار، والعمل على كسب القوت، فقد منحه الله من فضله، ما سهّل له الانصراف إلى العلم، والاستغناء عن الاكتساب.

وكان الإمام مالك رحمه الله بعد أن أتمّ الله عليه نعمه، ومنعه الفقر وأعطاه اليُسْر فأسبغ عليه رافع العيش يعيش عيشة فاكهة في الراحة، وقد بَدَت عليه آثار النعمة في كل مظهر من مظاهر حياته، في مأكله وملبسه ومسكنه، وكان يقول: «ما أحبّ لامرىء أنعم الله عليه ألّا يرى أثر نعمته عليه وخاصة أهل العلم». وكان يقول: «أُحبّ للقارىء أن يكون أبيض الثياب».

وقد بَدَت هذه النعمة في مأكله ومشربه ومسكنه.

أما مأكله فقد كان موضع عنايـة منه لا يأكل جافّ العيش، ولا يكتفي بأدنى معيشة منه. بل يطلب جيّده من غير مجاوزة للحدّ، ولا عدوان، وكان ينال من اللحم قدراً كبيراً. وإن لم يجاوزه حدّه، فمع رخص اللحم في بلاد الحجاز كان حريصاً على أن يأكل كل يوم بدرهمين لحماً، ويسير على ذلك بانتظام، ومن غير تخلّف، وقد قال بعض تلاميذه: لو لم يجد مالك في كل يوم درهمين يأتدم بهما لحماً إلّا أن يبيع في ذلك بعض متاعه لفعل،وكانت وظيفته في لحمه.

وكان له ذوق في الطعام. يُحسِن تخيّر أنواعه، وكان يعجبه الموز، ويقول فيه لا شيء أشبه بثمر الجنة منه، لا تطلبه في شتاء ولا صيف إلّا وجـدتـه، قـال الله تعـالى: ﴿ أُكلهـا دائم، وظلّها ﴾.

وكان يُعنى بملبسه، وكان يختار البياض، ويظهر ما فيه من صفاء يجعل النفس في صفاء وصحو ذهن. وكان يلبس الثياب الجديدة. وقد جاء في المدارك: «وكان مالك يلبس الثيـاب المدنية، والخرسانية، والمصرية الغالية الثمن، وكان يُعنى بنظافة ثيابه، كما يُعنى باختيارها، وتخيّر أجودها وأحسنها وأليقها مهما يكن ثمنها. وقد قال ابن أخيه: «ما رأيت في ثياب مالك حبراً قطّ».

وأما مسكنه فقد عُنِيَ بأثاثه ورئيه، يقصد إلى أسباب الراحة،

فيه نمارق مصفوفة ومطروحة يمنةً ويسرةً في نواحي البيت: يجلس عليها مَن يأتيه من قريش والأنصار ووجوه الناس.

وكان من عنايته بملبسه ومسكنه ومأكله، يعنى بكل مظاهر حاله، وبكل ما تطمئن به النفس وتقرّ به العين ويهدأ به البال، كان يحبّ الطيب. ولقد قال تلميذه أشهب[1]: «كان مالك يستعمل الطيب الجيد، المسك وغيره».

ولهذا العيش الرافع الذي بَدَت فيه النعمة، وظهرت فيه وسائل الراحة بمختلف أنواعها ينفق كلّ ما يصل إلى يده من وظيفة مقرّرة له، أو من مورد رزقه أيام كان يكتسب. أو من جوائز السلطان، حتى أنه كان يسكن بكِراء، وليس له دار يملكها، ولعلّه كانت له في أول حياته دار ورثها ثم باعها. وهي التي ذكرنا أنه باع خشب سقفها للإنفاق على نفسه وهو يطلب العلم.

ولم يكن مالك رحمه الله يُعنى بمأكله لشهوة الطعام فقط، وإن كان ذلك غير إثم، بل كان يُعنَى بطعامه لتكون له سلامة التفكير والجَلَد على طلب العلم وقوّة الاحتمال. والظهور أمام الناس غير ضعيف. ولا متحدّل. ولا متماوت. كما يصنع الزهّاد الذين لم يفهموا لُبّ الإسلام.

ولقد كان أزهد الزهّاد الرسول الأعظم محمد ﷺ يتخيّر

---

(١) أشهب هو: ابن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمرو الفقيه المصري. قال ابن عبد البرّ: كان فقيهاً حسن الرأي والنظر. مات سنة أربع ومائتين. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ١/٣١٤.

أطيب الطعام مع غير حرص على طلبه، ولا شهوة في ابتغائه.

وعناية مالك رحمه الله بملبسه ومسكنه كانت أيضاً لأجل الروح، لا لأجل المادة، ولذلك كان يحضّ أهل العلم على العناية بملابسهم. ذلك لأن العناية بالملابس توجِد في النفس صفاءً وقراراً واطمئناناً.

وهذه أمور من شأنها أن تجعل التفكير يسير في طريق ليس فيه عَوَج ولا أمت ولا اضطراب.

والعناية بالملبَس والمسكن من شأنها تنمية العزّة في النفس، وإبعاد الذلّة والاستحذاء أمام الناس، فالملبس الحسن والمسكن الحسن والأساس الحسن تجعل النفس لا تشعر بهوان، ولا مصغار.

٥ ـ درسه:

كان درس مالك أول الأمر في المسجد، ثم صار درسه في بيته. والسبب في الانتقال من المسجد إلى البيت هو مرضه الذي لم يكن يعلنه لأنهُ لا يقدر أن يتكلم بعذره[١].

ولقد كان مالك رحمه الله في بدء حاله يجلس في المسجد ويحضر الجمعة والصلوات، ويشهد الجنائز ويعود المرضى،

---

(١) لم يخبر أن مرضه سلس البول إلاّ يوم وفاته، وقال: «لولا أني في آخر يوم ما أخبرتكم، مرضي سلس بول. كرهت أن آتي مسجد رسول الله ﷺ بغير وضوء، وكرهت أن أذكر علّتي فأشكو ربّي».

ويقضي الحوائج. ثم اقتصر على حضور الجمعة، والتعزية. ثم انقطع إلى بيته انقطاعاً تامّاً. والظاهر أن تغيّر حاله كان تابعاً لتغيّر حال المرض وحال الجسم والسنّ. فلما كانت وطأة المرض خفيفة، ولم تثقله السنون كان يحضر الجمعة ويعزّي الناس. فلما اشتدّ المرض وثقلت السنون لزم بيته ودرسه، وكان الناس يحضرون إليه من كل فجٍّ عميق فهو قد انقطع في بيته. ولم ينقطع عن الناس.

وقد التزم مالك في درسه الوقار والسكينة، والابتعاد عن لغو القول وما لا يحسن بمثله. وكان يرى ذلك لطالب العلم. يرى أنه نصح بعض أولاد أخيه. فقال له: تعلّم لذلك العلم الذي علمته السكينة والحلم والوقار. وكان يقول: حقٌّ على مَن طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة وخشية، أن يكون متّبعاً لآثار مَن مضى، وينبغي لأهل العلم أن يخلو بأنفسهم من المزاح، وبخاصة إذا ذكروا العلم. وكان يقول: «من آداب العالِم ألّا يضحك إلا تبسماً».

وقد أخذ نفسه بذلك الأدب أخذاً شديداً، حتى أنه مكث يلقي دروساً، ويروي أحاديث أكثر من خمسين سنة فما عُدّت له إلّا ضحكة أو ضحكتان، أو نحو ذلك، فكان له بهذا السمت والوقار والسكينة والخشية طوال تلك السنين ولم يأخذ عليه أحد لغواً في قول، أو مزحة، أو تندّراً بنادرة. بل كان في درسه، الجدّ كله، والهدوء، والسكون.

وما كان ذلك فيه لجفوة في نفسه، أو خشونة في طبعه، بل

كان يأخذ نفسه بذلك احتراماً للدرس والحديث، قال بعض تلاميذه: كان مالك إذا جلس معنا كأنه واحد منّا. يتبسط معنا في الحديث (أي حديث رسول الله ﷺ، تهيبنا كلامه، كأنه ما عرفنا ولا عرفناه).

ولأجل ذلك السمت الحسن، ولخشية الله وإخلاصه في طلب العلم وتعليمه، وتقواه وورعه، ولبُعده عن اللغو والتأثيم، ولما خصّه الله به من قوة الروح وعزّة النفس كان ذا هيبة شديدة. إذا تكلم لا يراجع، وإذا أفتى لا يسأل من أين هذا.

وقد لازمته هذه الهيبة طول المدة التي ألقى فيها دروسه، قال بعض مُعاصريه: دخلت المدينة سنة أربع وأربعين ومائة. ومالك أسود الرأس واللحية، والناس من حوله سكوت لا يتكلم أحد هيبة له[1].

وكان مع أنه النبيل ذو السمت الحسن في عامّة أحواله في درسه. سواء أكان للإفتاء في المسائل، أم للتحديث عن رسول الله ﷺ كان يعطي نفسه عند التحديث عن النبي ﷺ سمتاً أحسن ومظهر أروع، فكان إذا حدّث توضأ وتهيأ. ولبس أحسن ثيابه. ولم يكن يجلس على المنصّة إلاّ إذا حدّث حديث رسول الله ﷺ.

ويحكي تلميذه مطرف[2] حاله عندما انتقل درسه إلى بيته،

---

(١) انظر المدارك، ص ١٨٧.

(٢) مطرف هو: ابن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار اليساري الهلالي أبو مصعب المدني مولى ميمونة، وأمه أخت مالك. روى عن خاله =

فيقول: كان مالك إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية، فتقول لهم: يقول لكم الشيخ أتريدون الحديث أم المسائل؟ فإن قالوا المسائل، خرج إليهم فأفتاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: اجلسوا. ودخل مغتسله، فاغتسل، وتطيّب ولبس ثياباً جدداً. ولبس ساجه وتعمّم. وتلقى له المنصّة، فيخرج إليهم قد لبس، وتطيّب، وعليه الخشوع، ويوضع عود، فلا يزال يبخر، حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ.

ولقد كان في موسم الحج مقصد الناس من كلّ فجٍّ عميق، وقد كان يأمر حاجبه في هذا الموسم بأن يأذن أولاً لأهل المدينة، فإذا انتهى من التحديث إليهم أذِنَ للناس كافّة، وربما أذِنَ لبعض الأقاليم، ثم لغيرهم، إذا كان الازدحام ببابه شديداً.

وقد جاء في المدارك: قال الحسن بن الربيع: كنت على باب مالك، فنادى مناديه، ليدخل أهل الحجاز. فما دخل إلاّ هم، ثم نادى في أهل الشام، ثم في أهل العراق. فكنت آخر مَن دخل، وفينا حمّاد بن أبي حنيفة.

٦ ـ علاقته بالخلفاء والوُلاة:

وُلِد الإمام مالك رضي الله عنه سنة ٩٣، ومات سنة ١٧٩، فأدرك بهذا العمر المبارك الدولتين الإسلاميتين اللتين اتّسعت رقعة

= مالك، وخلق. قال ابن أبي حاتم: مضطرب الحديث صدوق. مات سنة أربع عشرة ومائتين. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ١٠/١٥٨ ـ ١٥٩.

الإسلام في عهدهما، واستقرت فيهما أحكامه في البلاد المتّسعة المترامية الأطراف التي لا تغيب عنها الشمس. إذ من الشرق وصل حكم الإسلام إلى الصين، ومن الغرب وصل إلى وسط أوروبا، وبحر الظلمات، وكانت الدولتان تحكمان باسم الخلافة، وحكمهما ملك عضوض، وفرّق بينهما، إذ الخلافة شورى بين المسلمين، والملك يعضّ عليه بالنواجذ ويتوارثه الأبناء إلى الآباء، وتجري المشاحنة بين الملوك، فيمتشق الحُسام، وتشتجر السيوف، فلم يرَ مالك من الحكم إلّا هذا النوع، وإن خرجت خارجة على الحكّام فما هي أعدل منهم، ولا أحفظ للحقوق من أقلّهم عدلاً وأكثرهم ظلماً. فوق ما في الخروج من فوضى في الأمور واضطراب للنظام، وفساد لأحوال الناس، وهتك للحُرُمات، وتعريض الأنفس والأموال لشذّاب الناس وشطّارهم، وفوضى ساعة يرتكب فيها من المظالم ما لا يرتكب في ظلم منظّم سنين.

ومَن يعش وسط ذلك الجوّ اليائس من أن يقوم حكم الشورى على وجهه الصحيح، كما كان الشأن في حكم أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، فلا بدّ أن يرضى بالحال القائمة لا على أنها الحكم الأمثل الذي ينبغي أن يكون والذي دعا إليه الإسلام، ولكن على أنها الأمر الواقع الذي لا سبيل إلى دفعه إلّا بالتعرّض لضرر أشدّ، وفساد أعمّ، والنتيجة غير مستيقنة بل غير مأمونة، وقد دلّت التجارب الواقعة على أن الانتقال يكون لمَن هو أشدّ ظلماً وأكبر ضرراً، ومن المقرر في بدائِه العقول أن العاقل إن

تردّد بين أمرين كلاهما فيه ضرر يختار أهونهما ضرراً وأقلّهما شرّاً، وإن تلك الحال كانت توحي إلى مالك الفقيه الوادع الساكن المطمئن إلى أن يؤثِر العافية، ويرضى بالقرار والاطمئنان إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً مقتدياً بأمر الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم ﴾[1]. وكما تكونون يولي عليكم.

ولذلك قبل مالك أن يسكن وإن لم يكن السكون إقراراً شرعياً منه للحال الواقعة، بل كان ذلك اعترافاً بوجودها وعدم القدرة على تغييرها. وعدم الرضا عن عمل مَن يسعى في التغيير، ما دامت النفوس على حالها.

هذا إجمال نفصّله بعض التفصيل: لقد كانت ولادة مالك في عهد الوليد بن عبد الملك، وقد أعقب حكم الوليد، حكم سليمان أخيه، ثم كانت خِيرة الله، فاختير عمر بن عبد العزيز خليفة بعد سليمان، فتفتحت مدارك مالك. وقد وجد حكم عمر هذا، وكان على جانب عظيم من التقوى والزهادة والحزم والقوة، فحكم البلاد الإسلامية حكماً سلفياً أشبه بحكم عمر بن الخطاب، وإن كان الفاروق رضي الله عنه قد عزّ مثله، بل ولم يوجد من بعده مثيل له، فرأى مالك في عمر بن عبد العزيز صورة صادقة للحاكم الإسلامي، يرعى حقوق الناس ويحمي أنفسهم وأعراضهم وأموالهم إلاّ بحقها، ويأخذ نفسه بالمحافظة على الزهادة في مال المسلمين حتى أنه ليرضى بأن يعيش أدنى معيشة

(١) سورة الرعد، آية: ١١.

بعد تولية الخلافة، ويأخذ آل بيته الأموي بما لم يأخذوا به من قبل فيحملهم على ردّ المظالم إلى أهلها، وينتصف للناس منهم ولا يألو جهداً. حتى يتمّ له ذلك في حزم وعزم.

ولقد أُعجب به مالك أشدّ الإعجاب. وكان يراه صورة عالية للحاكم العادل ويتّبع سيرته، حتى لينسب إليه أنه روى بعضها وحفظها، وروى عنه بعض تلاميذه ما حفظه.

فقد وجدنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يروي سيرة عمر بن عبد العزيز ويقول في صدرها.

حدّثني أبي عبد الله بن الحكم قال: حدّثني مالك بن أنس والليث[1] بن سعد وسفيان[2] بن عيينة وعبد الله بن لهيعة، وبكر بن مضر، وسليمان بن يزيد الكعبي، وعبد الله بن كعب وعبد الرحمن بن القاسم، وموسى بن صالح وغيرهم من أهل العلم ممّن لم أُسَمِّ بجميع ما في هذا الكتاب من أمر عمر بن عبد العزيز على ما سمعت ورسمت وفسّرت وكلّ واحد منهم قد أخبرني بطائفة فجمعت ذلك كله.

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، أحد الأعلام. قال يعقوب بن شيبة: ثقة. مات سنة خمس وسبعين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) سفيان بن عُيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي الأعور، أحد أئمة الإسلام. قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفّاظ، ص ١١٩.

وإنك لترجّح إلى ذلك الكتاب فتجد المروي عن طريق مالك حظّاً ليس بالقليل مما يدلّ على عظيم احتفاء مالك بسيرة ذلك الإمام العادل، واعتباره الصورة الصحيحة للحاكم الإسلامي.

ولكن مدّة حكم ذلك الإمام العادل كانت كومضة البرق في الليل المظلم لم تطل، بل غاب وشيكاً.

وجاء من بعده من خلفاء الأمويين مَن سلك غير سبيله، ولم يستنّ بسنّته، وركب بالأمة الصعب والذلول، فاستحكمت الشهوات وحكمت الأهواء، وكأن الله جلّت قدرته قد أتى بذلك الإمام في وسط ذلك الجو ليرى الناس قدرته على أن يمدّهم بالصالح إن استقاموا، وساروا على الجادة، والله بكل شيء محيط.

رأى مالك أولئك الحكّام ورأى خروج الخوارج(١) وانتفاض العلويين، وما ينجم عن ذلك من مَضار تلحق بالأمة وينزل بها، من غير حق يُقام، ولا باطل يدفع، وتلقى من أفواه شيوخه الذين عاينوا الماضي وشاهدوه، وسمع منهم أخبار واقعة الحرّة، وكيف استُبيحت المدينة حرم الرسول صلوات الله وسلامه عليه، ولم تترك فيها حُرمة من غير أن تُهتَك، فأذلّ أولاد الأنصار، وقيّدوا في الإسار، ولم يقم حق، ولم يدفع باطل، حتى يكون ذلك من كرم

---

(١) هم الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب وحاربهم في معركة النهروان بعد تحكيم القرآن في الفتنة ما بين عليّ ومعاوية.

الفداء، وعلم منهم ما كان بين عبدالله بن الزبير[1]، وعبد الملك بن مروان من وقائع استُبيح فيها حرم الله، فرُمِيَت الكعبة بالمنجنيق، وكان الحجاز كله مباءة للعبث والفساد، وهو مثابة الناس وبه مناسكهم والمشعر الحرام؟ ولكنها الفتنة لا تُبقي ولا تذر.

لذلك لم يكن يرى مالك في الخروج على الحكّام وإن كانوا ظالمين إلّا ما يسوق إلى الفتن، وإباحة الدماء، فيكون القاعد خيراً من القائم، والقائم خيراً من السائر، كما رُوِيَ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

ولمّا بلغ أشدّه، وقارب الأربعين عايَن في بلاد الحجاز فتنة من الخوارج، فقد هجم أبو حمزة الخارجي في طائفة منهم، والحجيج بعَرَفَة[2]، وتهادنوا مع والي مكة حتى ينفر الناس النفر الأخير، وقد أرسل إليهم طائفة من عليّة الحجيج فيهم ربيعة بن عبد الرحمن شيخ مالك، وكان هو المتكلم بذِكرهم العهد. فقال أبو حمزة: «معاذ الله أن ننقض العهد أو نخيس به، لا والله لا أفعل، ولو قطعت رقبتي هذه ولكن تنقضي، أو حتى تنقضي الهدنة بيننا وبينكم».

وفي سنة (١٣٠) دخل أبو حمزة هذه المدينة بعد معركة

---

(١) عبد الله بن الزبير بن العوّام، القرشي الأسدي، أبو بكر، وأبو خبيب، بالمعجمة مصغّراً، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة، من المهاجرين، ووَلِي الخلافة تسع سنين، قتل في ذي الحجّة سنة ثلاث وسبعين. (تقريب التهذيب ١/٤١٥).

(٢) مالك للإمام أبي زهرة، ص ٥٢.

كانت بينه وبين أهل المدينة فقتلوهم، وكانت المقتلة في قريش، إذ كانت فيهم الشوكة فأُصيب منهم عدد كثير، وقَدِمَ المنهزمون منهم المدينة فكانت المرأة تُقيم النوائح على حميمها ومعها النساء، فما تبرح النساء حتى تأتيهنّ الأخبار عن رجالهنّ فيخرجن امرأة امرأة كل واحدة منهنّ تذهب لقتل رجلها، فلا تبقى عندها امرأة لكثرة مَن قتل، ثم جاء مَن أخرجهم منها، والمدينة في هذا كله مكان لعبث الجند وعبثهم(١).

رأى مالك ذو النفس المُحِسّة الشاعرة بآلام الناس تلك المذبحة في قريش قوم النبي ﷺ، وفي أهل المدينة، وَرَثَة العلم النبوي، وذلك العبث والفساد في حرم الرسول المقدّس عنده الذي كان لا يسير فيه راكباً قطّ.

ولا شك أنه بهذه المشاعر كلها لا يرضى عن الثورة والثائرين. وخصوصاً أن النتائج لم تكن خيراً، إذ لم يصلوا بعد هذه إلى إقامة العدل الذي لا يتأشبه ظلم، حتى يُقال إن الغاية تبرّر الوسيلة. أو أن الذريعة السيئة يصغر إثمها إزاء النتيجة الطيبة، فالطريقة إثم، والنتيجة لا خير فيها، لذلك لم يكن ممّن يحرّض على ثورة أو يعاون ثائرين. أو يرضى عن فتنة، فلا يعاونها، ولا يعاون عليها.

وليست رغبة مالك رضي الله عنه الفتن أو الثورات غريبة على أهل المدينة، بل هم كانوا ينزعون نفس هذا المنزع. فإنه من

---

(١) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٥٢.

وقت أن أخرج الحكم الإسلامي من بلاد الحجاز، وصار في العراق من عهد علي، ثم صار في الشام في عهد الأمويين، ثم آوى إلى العراق ثانية في عهد العباسيين ـ من ذلك الوقت صار أهل الحجاز منصرفين عن السياسة غير معنيين بأمرها، ولم يلتفّوا إلى داعية إلّا يوم أن ثاروا لثارات الحسين رضي الله عنه في عهد يزيد بن معاوية(١).

ومن بعد ذلك كانت المدينة لا تلتفت إلى أيّ نزعة سياسية إلّا إذا هاجمها مُهاجم، فعندئذٍ يتجرّد أهلها للدفاع عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم لا لتأييد قوم، ولا لنصرة دولة، ولكنها الرغبة في الفرار والاطمئنان، كما رأيت في حالهم مع أبي حمزة، ولذلك كانت المدينة في العصر الأموي وأشطر من العصر العباسي، كسائر بلاد الحجاز، مثابة للشعراء والعلماء والزهّاد الذين انصرفوا إلى الله سبحانه وتعالى، ولا ينالون من الدنيا إلّا ما يقوّيهم على عبادة الرحمن، وفهم القرآن، ودراسة الحديث الشريف والفتوى في الدين إن تهيأت لهم الأسباب، وتوافرت لهم المؤهلات، وكذلك كان مالك رضي الله عنه. أخذ من هذه البيئة وجهتها، وقوّت الأحداث في نفسه النزوع إليها، وتأيّد لديها بالدليل سلامة نظرتها، واستقامة جادتها، فالتزمها إلى النهاية.

لزم مالك رضي الله عنه الجماعة، ولم يرَ الخروج على

---

(١) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، أبو خالد، ولّي الخلافة سنة ستين، ومات سنة أربع وستّين، ولم يكمّل الأربعين، وليس بأهل بأن يروي عنه، من الثالثة. (تقريب التهذيب ٢ / ٣٧).

الطاعة فلم يدعُ إلى ثورة، ولم يؤيّدها، ومن الحق أن نقرّر أنه لم يدعُ إلى الوُلاة وخلفاء عصره، ويناصرهم، بل كان يرى أن يلتزم الحياد، لا يدعو إلى أحد، إن ثارت ثورة أو استيقنت فتنة، وذلك يتّفق مع منطقه وتفكيره، فهو إن كان يلزم الجماعة والطاعة لا يرى أن سياسة السلطان في عصره هي الحق الصراح الذي يتفق مع أحكام الإسلام، وهَدي القرآن، بل يرضي بالطاعة، لأن فيها إصلاحاً نسبياً، وقد يكون فيها إصلاح بالموعظة الحسنة، وقول الحق في إبّانه، والهداية والإرشاد، وإن صلاح الحاكم يتبع في أكثر الأحيان صلاح المحكومين، فعلى العلماء أن يُصلِحوا الناس، ويرشدوهم، فإن صلحوا جاء صلاح الحاكمين تبعاً لصلاحهم، ومهما يكن رأيه في طريقة الإصلاح، فهو لا يناصر أحداً عند الفتن لأن الفريقين في إثم، فلا يعاون أحدهما على الآخر، وكذلك أجاب عندما سُئِلَ عن قتال الخارجين على الخليفة، فقد قال قائل: أيجوز قتالهم؟ فقال: إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز، فقال: فإن لم يكن مثله، فقال: دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما[1].

ولسنا ندري في أيّ دولة قال هذا، أفي الدولة الأموية أم في الدولة العباسية، ولعلّ الأقرب أن ذلك كان في عصر الدولة العباسية، لأنه عصر نضج مالك، ولا يصحّ أن يُفهَم من هذا أنه يوالي الأمويين دون العباسيين، فإن منطقه الذي سار عليه في حياته لا ينطق بهذا، ثم هو قد وضع الصورة المثالية بين يدي

---

(١) ضحى الإسلام.

سائله، فقال: إن كان الخليفة الذي خرجوا عليه مثل عمر بن عبد العزيز في تقواه وعدله، وإقامة الحدود، ورفقة بالناس فلقاتلوا، وإلا فليذروهم في غيّهم يعمهون.

وإن قول مالك هذا في قتال الخارجين على الخليفة يذكّرنا بموقف البصري واعظ البصرة وفقيهها في العصر الأموي، فقد سُئِلَ في الخارجين على عبد الملك بن مروان، فقال: لا تكن مع هؤلاء ولا هؤلاء، فقال رجل من أهل الشام: ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعد. فغضب وخطّ بيده، ثم قال: نعم، ولا مع أمير المؤمنين. . .

ألا ترى أن الرأي متفق بين هذين الرجلين، وأن كلاهما في الخارجين متّحد في المعنى، وإن اختلط اللفظ.

والحق أن دراسة رأي مالك في الحكّام في عهده، ودراسة رأي الحسن في حكّام بني أُمية في عهده، تنتهي بنا إلى اتحاد النهج عند هذين الإمامين الجليلين، لاتحاد النفس والمعدن والسبب، فكلاهما عاش في أحوال سياسية كثيرة الاضطراب، كثيرة الفتن، وفي ضجّة الفتنة لا يُسمَع قول الحق، ويكون الشُّحّ هو المُطاع، والهوى هو المُتّبع، ويكون الأجدر بالمؤمن أن يأتي إلى سيفه فيدقّه على حجر، ويلجأ إلى شعاف الجبال أو يرعى الغنم، كما ورد في الحديث الشريف، فإن لم يكن له غنم يرعاها، ولم يستطع الذهاب إلى شعاف الجبال، عاش في وسط الناس، ولم يَخُض فيما يخوضون فيه، بل يتجه إلى الدين يدرسه، وإلى آثار السلف الصالح يتبعها، ويعلنها في خاصّته ومَن

يجدون في أنفسهم حاجة إلى الاستماع إليه.

ولقد اتّحدت نفس الحسن البصري، ونفس مالك رضي الله عنه، فكِلا الرجلين كانت نفسه نفس تقي ورِع يخاف الله سبحانه، وكِلاهما كان ذا سَمْت حسن، وذا عقل قوي نافذ، وبصر بالأمور، وما يحيط به، وكلاهما كان يرى أن الموعظة الحسنة في إبّانها أجدى من الثورة والدعوة إلى الفتنة، كلاهما كان ينطق بهذه الموعظة عندما يجد في الآذان إصغاء. وفي القلوب وعياً.

ولذلك اتّحد موقفهما من الفتن ذلك الاتحاد، ولعلّ مالكاً كان يتبع سيرة الحسن، وقد كان على علم بها إذ أنه مات، ومالك في نحو الثامنة عشرة من عمره، وقد كان سعيد(1) بن المسيّب في موقفه من الخلفاء كالحسن، فاقتدى مالك بهما.

ولا نجد الرجلين الحسن ومالكاً يفترقان إلاّ في أمر واحد من ناحية الرأي السياسي، ذلك أن الحسن البصري كان مع اعتزاله السياسة عملاً، كان يميل إلى عليّ بن أبي طالب، ويرى أنه كان على حق في قتاله معاوية(2)، وكان معاوية على الباطل،

---

(1) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عابد بن عمران بن مخزوم، أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مرسلاته أصحّ المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين. (تقريب التهذيب ١/٣٠٦).

(2) معاوية بن أبي سفيان، صخر بن حرب بن أُميّة الأموي أبو عبد الرحمن، الخليفة، صحابي، أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، ومات في رجب سنة ستّين، وقد قارب الثمانين. (تقريب التهذيب ٢/٢٥٩).

بل يرى أنه كان باغياً، ولا ينزل بعليّ عن مرتبة الخلفاء الذين سبقوه، وإن كانوا على تفاوت في أقدارهم، ولقد كان من العشرة الذين شَهِدَ لهم النبيّ ﷺ بالجنّة، أما مالك رضي الله عنه، فـــإنه يصرّح بأنه لم يكن في منزلة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، من حيث الحكم الصالح والرشد، فإن هؤلاء الثلاثة في منزلة دونها سائر الحكّام، وعليّ رضي الله عنه كأكثر الصحابة لا يعلو عليهم في نظره.

وإن ذلك يحتاج إلى أن نبيّنه ببعض الشرح والتفصيل: لقد سأله أحد العلويين في مجلس درسه مَن خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قال: ثم مَن؟ قال مالك: ثم عمر، قال: ثم مَن؟ قال: الخليفة المقتول ظلماً عثمان. وقد روى مصعب تلميذه أنه سأل مالك: مَن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ؟ قال مالك: أبو بكر، قال: ثم مَن؟ قال: ثم عمر، قال: ثم مَن؟ قال: عثمان، قيل: ثم مَن؟ قال: هنا وقف الناس، هؤلاء خيرة رسول الله ﷺ. أمّر أبا بكر على الصلاة، واختار أبو بكر عمر، وجعلها عمر إلى ستّة، فاختاروا عثمان فوقف النـــاس هنـــا، وفي رواية وليس مَن طلب الأمر كمَن لم يطلبه.

وفي رواية ابن وهب «أفضل الناس أبو بكر وعمر، قلت: ثم مَن؟ فأمسك، قلت: إني امرؤ أقتدي بك في ديني فقال: عثمان»[1].

---

(١) انظر حياة مالك لأبي زهرة، ص ٥٧.

ومن هذه الروايات المختلفة يتبيّن أمران:

أحدهما:

أن مالكاً كان يضع أبا بكر وعمر وعثمان في مرتبة دونها كسائر الناس، وإن كانت الرواية الأخيرة التي ذكرها ابن وهب على أنه كان يتردّد في ضمّ عثمان إلى الشيخين ولذلك أمسك عندما سأله عنه.

الأمر الثاني:

أنه يجعل عليّاً رضي الله عنه في سائر الصحابة فلا يمتاز عنهم في شيء.

وإن مالكاً رضيء الله عنه يخالف بذلك إمامين آخرين عاصراه أحدهما أسنّ منه ومات قبله، وهو أبو حنيفة، وثانيهما أصغر منه، وهو تلميذه الشافعي[1]، فإن أبا حنيفة لا يعدّ عليّاً كسائر الناس، بل يرفعه إلى مرتبة الراشدين من الخلفاء، ويقدّمه في الترتيب في الدرجات على عثمان رضي الله عنه، والشافعي يعلن محبته لعليّ، ويحكم على خصومه بأنهم بُغاة ويعتمد في استنباط أحكام البُغاة على ما كان يفعله عليّ رضي الله عنه مع الخارجين عليه، والذين بغوا على حكمه، حتى لقد اتُّهم بأنه شيعي. وحُوسِبَ على ذلك، وتعرّض للتلف، ولكنه كان يذكر

---

(١) انظر حياة الإمام الشافعي تأليف الشيخ كامل محمد عويضة.

مناقب أبي بكر، ويفضّله على عليّ رضي الله عنه، ولذلك لم يكن رافضياً.

ولماذا رأى مالك عدم ذِكرِ عليّ في مقام المفضّلين. بل كان يقف بعد عثمان ويقول: «هنا يستوي الناس» فما كان كسائر الناس، فهل جهل ذلك الإمام الجليل مناقبه، وسابقاته في الإسلام. وجهاده وحُسْن بلائه. ومقامه من النبي ﷺ!! لا نظن أنه جهل شيئاً من ذلك، أو أنكره، إنما هو يعرف عليّاً رضي الله عنه، ويعرف مقامه. ولكنه عندما كان يجيب عن المسألة كان يُجيب فيما يتعلق بالخلافة. والخلفاء، ولعلّ لجوابه بعض المبررات. وإن كنّا لا نوافقه في جوابه، وإن أقصى ما نلتمسه له هو ما يأتي:

أ ـ أن عليّاً في نظره كان يطلب الخلافة ويسعى إليها، وذلك يغضّ منه، ولا يجعله في مرتبة مَن لم يطلبها، ولذلك جاء في بعض الروايات عنه: وليس مَن طلب الأمر كمَن لم يطلبه، فالطلب يدلّ على الرغبة، ومن الرغبة الاتّهام، وعدم الطلب يدلّ على الزهادة، ومع الزهادة النزاهة، وعدم الاتّهام.

ب ـ أن خلافة أبي بكر كانت بتأمير النبي ﷺ، وخلافة عمر كانت باختيار أبي بكر الذي أمّره النبي ﷺ، وعثمان اختاره الستّة الذين فوّض إليهم عمر، وجعل الشورى لهم. أما عليّ فقد اختاره قَتَلَة عثمان. فلم يكن اختياره، كاختيار مَن سبقوه.

وقد جاءت الإشارة إلى ذلك في إحدى الروايات

السابقة. وهو في هذا القول يضرب على نغمة معاوية والأمويين.

جـ - وأن مالكاً في دراسته للأمور كان رجلاً واقعياً، يحكم على الأعمال لا غيرها، وعهد عليّ رضي الله عنه في الخلافة كان كله حروباً واضطرابات، وقد كان مالكاً يبغضها.

ومهما تكن المبررات التي تدفع إلى ذلك الحكم على سيف الإسلام أخي رسول الله وزوج ابنته، ومَن كانت منه العترة النبوية عليها السلام، فإن ذلك الحكم يدلّ على نزعة أموية، وإن لم يرضَ عن أعمالهم، وعدم تقدير كامل لعليّ، وإن لم يُعرَف أنه قدح فيه، أو ذكره بغير الحق.

ولقد لاحظ بعض المُعاصرين له أنه لم يروِ أحاديث كثيرة عن عليّ وابن عباس، حتى لقد اتّهم بأن الدافع لذلك نزعة أموية، ولكنه سُئِلَ عن ذلك فأجاب بأنه لم يلقَ أصحابهما، ولم يتلقّ عنهم، وهو يروي عمّن التقى بالصحابة الذين كَثُرَ ذكرهم في رواياته، وقد كان السائل الرشيد، فقد جاء في شرح الموطأ للزرقاني[1] ما نصّه:

«قال الرشيد لمالك: لم نرَ في كتابك ذِكْراً لعليّ وابن عباس فقال: لم يكونا ببلدي، ولم ألقَ رجالهما، فإن صحّ هذا، فكأنه أراد ذكراً كثيراً، وإلاّ ففي الموطأ أحاديث عنهما».

---

(١) مقدمة شرح الموطأ للزرقاني، ص ٩.

وإن كونهما لم يكونا ببلده أي المدينة أن أراد في سنيّ حياتهم الأخيرة، فذلك صحيح لا ريب فيه، لأن عليّاً رضي الله عنه كانت خلافته في العراق، وبه دُفِن، وابن عباس كانت مدرسته في سِنيه الأخيرة بمكّة، وبها ألقى دروسه، وخصوصاً تفسير القرآن الكريم، وبذلك كان الرّواة عن عليّ وابن عباس بهذين البلدين كثيرين. ولكن أكثر حياة عليّ كانت بالمدينة. إذ أنه في مدة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه كان يعيش بها، فليس من المعقول ألّا يكون له أحاديث قد تلقّاها عنه رُواة بالمدينة. إلّا إذا كانوا قد غلبتهم النزعة الأموية فقلّلوا الرِواية عنه إرضاءً أو دفعاً لأذى الأمويين الذين لا يألون جهداً في إخفاء مآثر عليّ رضي الله عنه، وهم الذين ناوءوه العداوة، حيّاً واستباحوا دماء ذريّته من بعده.

وخلاصة القول أن مالكاً رضي الله عنه كان ممّن لا يخوضون في السياسة، وكان لا يحرّض على الثورات، ولا يرضى عن الفتن، ولا يألو نصحاً للولاة والخلفاء، ويأخذ عطايا الخلفاء، وكان لا يخلو من نزعة تقرّبه من الأمويين ولا تدفعه إلى عمل أو قول، وإن كان من آثارها أن كان رأيه في عليّ متّفقاً في الجملة مع رأيهم.

٧ ـ محنة الإمام مالك:

ومع بُعْد مالك عن الثورات والتحريض عليها، وعن الفتن والخوض فيها، نزلت به محنة في العصر العباسي في عهد أبي جعفر المنصور، وقد اتفق المؤرّخون على نزول هذه المحنة به،

وأكثر الرواة على أنها نزلت به سنة ١٤٦، وقيل سنة (١٤٧)[١]، وقد ضُرِب في هذه المحنة بالسِياط، ومُدّت يده حتى انخلعت كتفاه، وقد اختلفوا في سببها، على أقوال كثيرة نذكر منها ثلاثة:

أولهـــا:

وهو أضعفها، أن مالكاً كان يُجاهر بمخالفة ابن عباس في نكاح المتعة، ويقول إنه حرام، وقد جاءت هذه الرواية في كتاب، شذرات من ذهب، ففيه ما نصّه: «قيل إنه حُمِلَ إلى بغداد، وقيل له: ما تقول في نكاح المتعة؟ فقال: هو حرام، فقيل له: في قول ابن عباس غيرها، فقال: كلام غيره فيها أوفق لكتاب الله، وأصرّ على القول بتحريمها، فطيفَ به على ثور مشوّهاً، فكان يرفع القذر عن وجهه، ويقول: يا أهل بغداد، مَن لم يعرفني، فليعرفني، أنا مالك بن أنس، فُعِلَ بي ما ترون لأقول بجواز نكاح المتعة، ولا أقول به، ثم بعد ذلك لم يزده الله إلاّ رِفعة[١].

وهذا الخبر لم يذكره الثقات، وهو فوق ذلك يخالف المشهور المستفيض، وهو أن مالكاً لم يدخل بغداد قطّ، ولم ينتقل من بلاد الحجاز.

وإن متن الخبر ذاته يجعله غير معقول في نفسه، وذلك لأن الفقهاء أجمعوا على أن المتعة باطلة إلاّ الشيعة، فأبو حنيفة

---

(١) المدارك، ص ٢٩٦.
(٢) شذرات من ذهب، في أخبار من ذهب ـ الجزء الأول، ص ٢٩٠.

والأوزاعي ومَن سبقهما من فقهاء التابعين أجمعوا على ذلك الرأي، فقد انعقد الإجماع بين فقهاء الجماعة على بطلانه، وأبو جعفر أكيس من أن يعاقب فقيهاً له مكانة مالك على أمر مشهور معروف متّفق عليه، قد انعقد عليه الإجماع، إلا ما كان من الشيعة الإمامية من إباحتها، وقد كان أبو جعفر يرى أن الشيعة هم الشوكة التي تقضّ مضاجعه، فهو لا يمكن أن يعاقبه ليعلن صواب رأي الجماعة يرى خفضهم، ولا يغضب عامّة الفقهاء وسائر المسلمين بالعقاب في أمر يُعدّ من البدهيات عندهم، وإلّا ثار السخط عليه، وكان الظلم واضحاً، والأذي بيّناً، وما كان أبو جعفر كذلك.

ثاني الأسباب:

التي ذكرها المؤرّخون في إنزال المحنة بهذا الفقيه العظيم، أن مالكاً رضي الله عنه كان يقدّم عثمان على عليّ رضي الله عنهما، فأغرى الطالبيون به والي المدينة، وهذا الخبر جاء في المدارك ففيه ما نصّه: «قال أي (ابن بكير): ما ضُرِبَ مالك إلّا في تقديمه عثمان على عليّ، فسعى به الطالبيون حتى ضُرِبَ، فقيل لابن بكير خالفت أصحابك، هم يقولون في البيعة، قال: أنا أعلم من أصحابي»[1].

وهذا الخبر فوق مخالفته المشهور. ومخالفة أصحاب راويه له ـ في متنه ما يدلّ على بطلانه، إذ أن العلويين كانوا في ذلك الإبّان مُبغضين إلى الخليفة وواليه. لأن سنة (١٤٦) وهي سنة

(١) الإمام مالك تأليف أبي زهرة، ص ٦١.

المحنة كانت السنة التالية لخروج محمد بن عبد الله النفس الزكية بالمدينة. وقتله، فما كان للطالبيين شأن، وما كان أبو جعفر ليؤذي فقيهاً لمثل هذه الفُتيا في ذلك الزمان، فيضربه من أجلها.

ثالث الأسباب:

التي تذكر، وهو المشهور، أنه كان يحدّث بحديث «ليس عليّ مستكره طلاق» وأن مروّجي الفتن اتخذوا من هذا الحديث حجّة لبطلان بيعة أبي جعفر المنصور، وأن هذا ذاع وشاع في وقت خروج محمد بن عبد الله بن حسن النفس الزكيّة بالمدينة، وأن المنصور، نهاه أن يحدّث بهذا الحديث، ثم دسّ إليه مَن يسأله عنه، فحدّث به على رؤوس الناس، فضربه، ولقد ظن ابن جرير المؤرّخ مالكاً كان بتحديثه بهذا الحديث، يحرّض على بيعة محمد بن عبد الله فقد رُوِيَ أن مالكاً أفتى الناس بمبايعته، فقيل له: فإن في أعناقنا بيعة المنصور، فقال: إنما كنتم مُكرَهين، وليس لمُكرَه بيعة، فبايعه (أي محمد بن عبد الله) الناس عند ذلك عن قول مالك، ولزم مالك بيته[1].

ونحن نختار أنه ضُرِبَ لتحديثه بهذا الحديث في وقت خروج محمد بن عبد الله بالمدينة، لا لأنه كان يحرّض بذلك التحديث، بل الذي نعتقده أنه حدّث بهذا الحديث ورواه، ونقله الناس عنه، فوجد الناس فيه ما يدلّ على أنه يجوز أن يتحلّلوا من بيعة المنصور زاعمين أنها كانت بالغلب والإكراه، ووجد الكائدون

(١) المصدر السابق، ص ٦١ أيضاً.

لمالك في ذلك فرصة للكيد له، فأخبروا والي المدينة بذلك فكانت المحنة، ولقد وجدنا في الأخبار ما يصرّح بذلك، فإنه جاء في الإنتفاء لابن عبد البرّ: لمّا دُعِيَ مالك بن أنس، وشُووِرَ، وسمع منه، وقبل قوله شنف له الناس، وحسدوه، ونعتوه بكل شيء. فلما وُلّي جعفر بن سليمان على المدينة، سعوا به إليه، وكثروا عليه عنه، وقالوا: لا يرى إيمان بيعتكم هذه بشيء، وهو يأخذ بحديث رواه عن ثابت بن الأحنف في طلاق المكره أنه لا يجوز(١).

فهذا يدلّ على أنه وجد من الكائدين مَن صوّروا مالكاً بصورة التأثّر بحديثه بهذا الحديث، ويظهر أنه في كهولته كان له خصوم من الناس من أهل العلم، ينفّسون عليه ما وصل إليه من تقدير الخاصّة والعامّة له.

قال أبو زهرة: وعندي أن سبب المحنة ليس هو التحديث بالحديث وحده، بل التحديث به في وقت الفتن، واستخدام الثائرين لذلك الحديث، لتحريض الناس على الخروج مستغلّين مكانة مالك في العلم والإفتاء، ووجد الذين يسعون بالعلماء، وأهل الفضل في ذلك سبيلاً للكيد بمالك فكادوا له، فنهى مالك عن التحديث به، فلم يفعل.

وسَوْق السبب على ذلك النحو الذي يتّفق مع قول الأكثرين، وهو الذي يتّفق مع ما عُرِفَ عن مالك طول حياته من أنه

---

(١) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٦٢.

لم يخض في فتنة، ولم يحرّض علي خروج، وقد شرحنا ذلك فيما أسلفنا من قول، ولكنه في الوقت نفسه لا يستطيع أن يمتنع عن التحديث إرضاءً لأحد، ولا اتّباعاً لهوى أحد، فهو يروي أن ذلك كتمان للعلم، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن كتمان العلم، وقد كان يحرّض تلاميذه على أن يفشوا العلم ولا يكتموه كما جاء في المدارك وغيره، فالقضية بالنسبة لتحديثه بهذا الحديث، فقد اختلف فيها نظره، ونظر الولاة، فنظر الولاة وأبو جعفر من ورائهم إلى أن في التحديث به فتنة، أو تحريضاً عليها وقد استغلّه دُعاتها لذلك. ونظر مالك إلى أن التحديث به إفشاء للعلم، وما يبالي شيئاً من وراء ذلك. فهو إذا كان قد نزّه درسه عن أن يكون موضع تفريخ للفتن فهو قد نزّه نفسه أيضاً عن أن يحين في التحديث عن رسول الله ﷺ. أو يرضى بالدنِيّة، فيكتم علم الله إرضاءً للحكام.

وقد يقول قائل أن ابن جرير الطبري يصرّح بأن مالكاً أفتى الناس بمبايعة محمد بن عبد الله بن حسن، وأنه أفتى بأن بيعتهم لأبي جعفر كانت بالإكراه، ولابن جرير مكانته في التاريخ.

وإنّا نرى أن ابن جرير قد فهم ذلك من تحديثه بالحديث، أو لعلّه صرّح بالتخريج على الحديث بأن كل بيعة أو يمين كانت بالإكراه تكون باطلة، وذلك في معنى الإفتاء بلا ريب ببطلان بيعة المنصور[١]، وجواز بيعة غيره، ثم إن التحديث بالحديث بلا شك يؤدّي إلى هذه الفتيا.

---

(١) أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وأمه =

إنما القضية التي هي موضع نظر هل حرّض مالك على الخروج، وخاض في الفتنة؟ الجواب على ذلك لا بلا ريب، بدليل قول ابن جرير نفسه: ولزم مالك بيته، فهو قد انقطع عن النـاس لكيلا يخوض في الفتنة.

والخلاصة أن سبب المحنة ذِكره للحديث في وقت خروج محمد بن عبد الله، واستغلال الخارجين لذلك الحديث، وسعاية الكائدين لـه، ولذلـك كانت المحنـة بعد مقتـل محمد سنـة (١٤٦ هـ)، إذ مقتله كان سنة (١٤٥ هـ).

ولكن مَن الذي أنزل المحنة بذلك الإمام الجليل؟ الأكثرون من الرّواة على أنه جعفر بن سليمان والي المدينة، ولكن أكان بتحريض من أبي جعفر المنصور؟ أم هو رأي ارتآه الوالي من تلقاء نفسه؟ تميل الأخبار التي اشتمل عليها كتاب المدارك إلى أن الذي فعل ذلك الوالي من غير علم أبي جعفر، لأن ذلك كان بعد الفتنة، وبعد أن اجتثّت جذورها، ويذكر ابن عبد البرّ في الانتقاء أن أبا جعفر هو الذي نهى عن التحديث بالحديث، وأنه دسّ له مَن يسمع منه، فرآه قد حدّث به.

والظاهر من مجموع الأخبار أن الذي تحمّل كبر المحنة في ظاهر الأمر هو الوالي، وأن كل الظواهر تشير إلى أنه فعل ذلك من تلقاء نفسه، ونحن لا نستطيع أن ننفي أن يكون ذلك بعلم ورضا

= سلامة البربرية أم ولد، ولد سنة خمس وتسعين، وأدرك جدّه ولم يروِ عنه. وكان فصيحاً بليغاً مفوّهاً خليقاً للإمارة. (انظر تاريخ الخلفـاء للسيوطي، ص ٢٥٩).

من المنصور الداهية الذي كان على علم بما يجري داخل دولته، وخاصّة ما بين كبارها، وإن الذي كان على علم بداخل بيت مالك، حتى كان يعرف أنه كان يأمر خادمه بإدارة الرحى، حتى لا يسمع الجيران صوت ابنته من البكاء جوعاً، ما كان يجهل ما يجري، ولكنها السياسة تحمّل بعض الناس إثم الفعل وتجعل للمسيطرين فرصة البراءة.

ويظهر أن أهل المدينة عندما رأوا فقيهها وإمامها ينزل به ذلك النكال سخطوا على بني العباس ووُلاتهم، وخصوصاً أنه كان مظلوماً، فما حرّض على فتنة، وما بغى، ولا تجاوز حدّ الإفتاء، ولم يفارق خطّته قبل الأذى ولا بعده، فلزم درسه بعد أن أبل من جراحه ورقنت، واستمر في درسه لا يحرّض ولا يدعو إلى فساد، فكان ذلك مما زادهم نقمة على الحاكمين، وجعل الحكّام يحسّون بمرارة ما فعلوا، وخصوصاً أبا جعفر الداهية، والفرصة لديهم سانحة، فإنه لم يكن في ظاهر الأمر ضارباً ولا آمراً بضرب، ولا راضياً عنه، لذلك عندما جاء إلى الحجاز حاجّاً أرسل إلى مالك يعتذر إليه.

ولِنَسُق الخبر كما جاء على لسان مالك رضي الله عنه لنعرف منه مقدار إجلال أبي جعفر له، وعظم مالك في سماحته، كما كان عظيماً في مهابته رضي الله عنه، وها هو ذا الخبر: لمّا دخلت على أبي جعفر، وقد عهد إليّ أن آتيه في الموسم، قال لي: والله الذي لا إله إلاّ هو ما أمرت بالذي كان ولا علِمته، إنه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم، وإني أخالك أماناً لهم من

عذاب، ولقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة، فإنهم أسرع الناس إلى الفتن، وقد أمرت بعد والله أن يؤتى به من المدينة إلى العراق على قتب[1]، وأمرت بضيق محبسه والاستبلاغ في امتهانه، ولا بدّ أن أُنزل به من العقوبة أضعاف ما نالك منه. فقلت: عافى الله أمير المؤمنين وأكرم مَثواه، قد عفوت عنه لقرابته من رسول الله ﷺ، وقرابته منك، قال: «فعفا الله عنك ووصلك».

وإن ذلك السياق ليدلّ على عظمة مالك متسامحاً، كما بيّنا، ويدلّ فوق ذلك على أن أبا جعفر قد أبلغ في الاعتذار، ولم يتحفّظ فيه، وأنه كان يعرف قدر مالك، وتأثيره في نفوس أهل الحجاز، وأنه قد استبان له من جملة أحواله أنه لا يحرّض على فتنة، ولا يدعو إليها، ولا يشجّع الخارجين أو يُمالئهم، ولذلك اعتبره أماناً لهم من عذاب، وأنهم أسرع الناس إلى فتن لولا اقتداؤهم بمالك، وسلوكهم مثل سبيله في الابتعاد عن الفتن ودُعاتها.

٨ ـ علم مـالك:

شرحنا فيما مضى من القول حياة مالك بن أنس رضي الله عنه، وتتبّعنا أدوار تلك الحياة المباركة منذ ابتدأ غلاماً تتفتح نفسه للحياة، وتتطلّع لنور العلمٍ، ثم يافعاً وشابّاً يطلب العلم ويغشى مجالس العلماء، ثم رجلاً مكتملاً قد بلغ أشدّه. وصار مقصد

---

(١) القتب: الأكاف الصغير على سنام البعير.

طلاب العلم والفتوى، وصار عرضاً لذوي الأهواء والحسد ينالونه بالوقيعة والوشاية، وشرحنا المحنة التي نزلت به، وأسبابها.

وفي هذا المقام نذكر علم مالك رضي الله عنه ومصادره، وكيف تكوّن علم ذلك العالِم الجليل، والأسباب التي تهيأت له، فكان منها ذلك الخبر الثَبْت الثقة الذي كان مَلاذ طلاب العلم نحو خمسين سنة أو تزيد، تجيء إليه الوفود من أقصى المشرق والمغرب طالبين الحديث أو الإفتاء.

بلغ مالك رضي الله عنه من علم السُّنّة الذروة، وبلغ من الفقه درجة صار فيها فقيه الحجاز الأوحد، وبذلك جمع بين الحديث والفقه، فهو في المحدّثين إمام، ويُعدّ أول مَن دوّن علم الحديث، وكتابه الموطأ أول صحيح مجموع مُدوّن للحديث، وهو في الفقه الفقيه الثاقب النظر الذي يجمع فقهه بين الكمال الديني، ومراعاة مصالح الناس، ففيه سموّ الدين، وروحانيته، وملاحظة الجانب الإلّهي، كما هو تنظيم لمصالح الناس وحياتهم الواقعية، وإن ذلك الفقيه المحدّث أشدّ الفقهاء مراعاة للمصالح الدنيوية في فقهه، ولذلك كان من المقرر أن المصالح المرسلة أصل قائم بذاته من أصل الفقه عنده.

ولقد نال من ثناء العلماء حظّاً لم ينله عالم قبله، فقد أثنى عليه فقهاء الرأي، كما أثنى عليه علماء الحديث، وهو معتبر من كِلا الفريقين، والآن ننقل لك قدراً يسيراً من مقالات العلماء الذين عاصروه، والذين جاءوا من بعده باعتباره محدّثاً، وفقيهاً مفتياً، وعالِماً مستبحِراً.

لقد قال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وقد كان يُعدّ قريناً لمالك رضي الله عنه من حيث الزمان، ما رأيت أعلم من ثلاثة: مالك، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة، ولقد كان أبو حنيفة وابن أبي ليلى شيخيه، فوضعه معهما دليل على أنه يجعله في صفّ شيوخه.

ولقد قال عبد الرحمن بن[1] مهدي: أئمة الحديث الذين يقتدي بهم أربعة: سفيان الثّوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحمّاد بن زيد بالبصرة، ووازَن بين الثّوري والأوزاعي، فقال: الثّوري إمام في الحديث وليس بإمام في السُّنّة، والأوزاعي إمام في السُّنّة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما، ولعلّ إمامة مالك في الحديث والسُّنّة سببها أنه كان فقيهاً، فكان يحفظ أحاديث رسول الله ﷺ ويعرف معها فتاوى الصحابة والتابعين، لكيلا يشذّ عن فتياه عن سلف الأمة[2].

وقال معاصره سفيان بن عُيينة: رحم الله مالكاً ما كان أشدّ انتقاءه للرجال، وقال في تفضيله على نفسه: ما نحن عند مالك، إنما كنّا نتّبع آثار مالك، وننظر الشيخ إذا كتب عنه مالك كتبنا عنه، وكان يقول: كان لا يبلغ من الحديث إلّا صحيحاً، ولا يحدّث إلّا

---

(١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقة ثَبْت، حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، من التاسعة، مات سنة ثمانٍ وتسعين، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. (انظر تقريب التهذيب ١/٤٩٩).

(٢) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٦٩.

عن ثقات الناس، وما أرى المدينة إلّا ستخرب بعد موت مالك بن أنس.

وقال الليث بن سعد: علم مالك علم تُقى، أمان لمَن أخذ عنه من الأنام.

وقال الشافعي: إذا جاءك الأثر عن مالك فشدّ به... وإذا جاء الخبر فمالك النجم... وإذا ذكر العلماء فمالك النجم... ولم يبلغ أحد في العلم مبلغ مالك لحفظه وإتقانه وصيانته، ومَن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك.

وقال أحمد بن حنبل: مالك سيّد من سادات أهل العلم[1]، وهو إمام في الحديث والفقه، ومن مثل ذلك، متّبع لآثار مَن مضى، من عقل وأدب.

وهكذا تجيء شهادات العلماء بغزارة علم مالك، ونزاهته في علمه، وتقواه فيه، وإمامته في الحديث والفقه معاً، مما لم يتواتر لغيره من العلماء.

فهو إن ارتأى في الأحكام رأياً فعن بيّنة رأيه، وإن أخذ بقياس، فعلى أساس من السُّنّة والاتّباع أقام قياسه.

وقد تهيأت الأسباب ليكون مالك بهذا القدر من العلم فمواهبه وصفاته الشخصية، وشيوخه ودراساته، وعصره وبيئته. كلّ هذا هيّأ له أسباب العلم، فاغترف من بِحاره.

---

(١) الإمام مالك تأليف أبي زهرة، ص ٦٩.

٩ ـ مواهبه وصفاته:

لقد أتى الله مالكاً من الصفات والمواهب ما جعل منه محدّثاً وفقيهاً يأخذ سمته في الاتجاه المستقيم، والسير في ضوء القرآن والسُّنّة. وآثار السلف الصالح.

لقد آتاه حافِظة تَعِي، فإذا استمع إلى شيء استمع إليه في حرص ووعاه وعياً تامّاً، حتى أنه ليسمع نيّفاً وأربعين حديثاً مرة واحدة، فيجيء في اليوم التالي، ويلقي على مَن استمعها منه وهو الزهري أربعين، ولا يصل منه إلّا النيّف، ويسمع في جلسة واحدة ثلاثين حديثاً، لا يقيّدها في كتاب، فلا يغيب عنه إلّا حديث واحد، فيذهب إلى الزهري، فيسأله عنه، فلا يُجيبه إلا بعد اللوم، وهكذا كان حافظاً واعياً، حتى لقد قال له الزهري: أنت من أوعية العلم وإنك لنِعمَ المستودع للعلم.

ولعلّ الحفظ وشدّة الوعي على ذلك النحو كان ينمّيه اعتماد الناس على ذاكِرتهم في ذلك الزمان. فما كان العلم يؤخَذ من الكتب، بل كان يُتَلقى من أفواه الرجال، وكانت أحاديث رسول الله ﷺ غير مدوّنة في كتاب مسطور، بل كانت في القلوب، فلما أخذ الطلاب يدوّنون ما أُلقِيَ عليهم من شيوخهم من حديث. أخذ الاعتماد على الذاكرة يقلّ، وابتدأ التدوين، ولعلّ ذلك كان في صدر حياة مالك. فقد كان يقيّد ما يسمع أحياناً في مجلس شيخه، وأحياناً بعد أن يترك مجلسه، وعلى أيّ حال كان يقيّد كل ما يسمع.

ولقد كان ابن شهاب يتّهم تلاميذه بسوء الحفظ، فقد قال مالك: حدّثني ابن شهاب بأربعين حديثاً ونيّف، منها حديث السقيفة فحفظتها، ثم قلت أعِدْها عليّ، فإني نسيت النيّف على الأربعين، فأبى، فقلت: ألا كنت تحب أن يُعاد عليك؟ قال: بلى، فأعاد، فإذا هو كما حفظت، ثم قال ابن شهاب: ساء حفظ الناس.

لقد كنت آتي سعيد بن المسيب، وعروة[1]، والقاسم، وأبا سلمة، وحميداً، وسالماً، وعدّ جماعة، فأدور عليهم، فأسمع من كل واحد من الخمسين حديثاً إلى المائة ثم أنصرف، وقد حفظت كله من غير أن أخلط حديث هذا في حديث هذا.

وهذه الرواية تدلّ بلا شك على أن الاعتماد على الحافِظة وحدها قد قوّاها ونمّاها، فلما بدأ الناس بالكتاب، أخذ الاعتماد عليه يحلّ محلّ الاعتماد عليها. فأخذت تضعف شيئاً فشيئاً.

ولا شك أن الحافِظة القوية جعلت من مالك وِعاء علم. كما ذكر ابن شهاب الزهري، ولقد كان هو يعتمد على الذاكِرة، ثم ينتقل بعد الدرس إلى كتابة ما حفظ. حتى أنه ليستظلّ تحت الشجرة يكتب ما حفظ بعد مزاولة مجلس الدرس ليدوّن ما علق بذهنه.

---

(١) عروة بن الزبير بن العوّام بن خُويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثانية، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عمر الفاروق. (تقريب التهذيب ١/ ١٩).

وإذا كانت الحافِظة القوية أساساً للنبوغ في أيّ علم. لأنها تمدّ العالِم بغذاء لعقله يكون أساساً لفكره، فهي ألزم المواهب للمحدّث. وخصوصاً في تلك الأزمنة التي كان فيها الحفظ هو الأساس الأول. والكتاب بالمحل الثاني.

ولذلك كان مالك بهذه الذاكِرة القوية وبغيرها من الصفات التي سنبيّنها، المحدّث الأول في عصره الذي كان يُشار إليه بالأصابع كأنه النجم الثاقب، كما قال تلميذه الشافعي، ولقد كان مالك يحفظ كلّ ما يلقى عليه ويدوّنه في مذكرات خاصة، ولا يلقي على تلاميذه منه إلّا ما يرى فيه مصلحة الناس، وما يستقيم مع مقاييس نقده في الفحص، وتمييز الصحيح من غير الصحيح، وما يستقيم مع مقاييس نقده في الفحص، وتمييز الصحيح من غير الصحيح، حتى أنهم وجدوا بعد موته صندوقين من الكتب، قد دوّنها ولم يعلنها، حتى لقد قال بعض أبناء تلاميذه: وجدنا في تَرِكَة مالك صندوقين فيهما كتب، فجعل أبي يقرؤها ويبكي ويقول: رحمك الله أن كنت تريد بعلمك وجه الله تعالى، لقد جالسته الدهر الطويل، وما سمعته يحدّث بشيء مما قرأناه.

وقال أحمد بن صالح: نظرت في أُصول مالك فوجدتها شبيهاً باثني عشر ألف حديث، وهو حديث أهل المدينة في ذلك الوقت، فلم يحدّث مالك إلا بثلثها أو ربعها.

ولقد قال الشافعي: قيل لمالك عند أبي عُيينة أحاديث ليست عندك، فقال: إذاً أحدّث بكل ما سمعت، إني إذن أحمق،

إني أُريد أن أُضلّهم إذن، ولقد خرجت منّي أحاديث لوددت أني ضُرِبتُ بكل حديث منها سوطاً ولم أُحدّث بها.

فمالك كما يروي تلاميذه، وكما يُحكى عنه، كان يحفظ كل ما يسمع، ويدوّن كل ما يحفظ، ولكنه لا يحدّث الناس إلّا بما يرى المصلحة في إفشائه في الناس، ونشره بينهم، وما يستقيم مع مقاييسه في النقد والفحص.

والصفة الثانية التي اتّصف بها مالك رضي الله عنه، وكانت أساساً لنبوغه، وهي أساس لكل نبوغ، هي الصبر والجَلَد، والمثابرة ومُغالبَة المعوقات في الوصول إلى الغاية، وقد رأيت مما سقناه لك في حياته، كيف كان صبوراً مُثابراً، مُغالباً كل الصِعاب، غالب الفقر، حتى أنه يبيع أخشاب سقف بيته في سبيل العلم، وكان يذهب في الهجير إلى بيوت العلماء، ينتظر خروجهم، ويتبعهم حتى المسجد، وكان يجلس على باب دار الشيخ في شدّة البرد، ويتّقي برد المجلس بوسادة يجلس عليها، فهو في طلب العلم المجاهد الذي لا يعوقه حَرّ ولا قرّ، بل يصل الغاية في لافح الحرّ، وفي قارس البرد.

وكان يصبر على ما يبدر من حدّة الشيوخ، ويتلقاها بصدر رحيب، لأن ما يجنيه من علمهم يُذهِب بغضاضة الحدّة، ولاذِع القول، ومرارة اللوم، ولو كان من غير مبرّر أحياناً.

وكأنه يرى أن المجاهدة في طلب العلم مما يثبته ويمكنه في النفس، ككل شيء في هذا الوجود، فما يجيء بيُسْر وسهولة

لا تكون له النفاسة التي توحي للنفس باستحفاظه، وما يجيء بمشقّة يكون نفيساً، فيُستحفَظ، ولذلك كان رضي الله عنه يقول: لا يبلغ أحد ما يريد من هذا العلم، حتى يضربه الفقر، ويؤثِره على كل حال(١).

وكان يأخذ تلاميذه بذلك، فيحثّهم على احتمال المشاق في طلب العلم بالقول والعمل.

قال مصعب الزبيري: كان حبيب يقرأ لنا من ورقة إلى ورقتين ونصف ولا يبلغ ثلاثاً، والناس في ناحية لا يدوّنون، ولا ينظرون، فإذا خرجنا، وخرج الناس، يعرضون كتبهم بكتبنا، وجئنا يوماً إلى أبينا لنقيم عنده ونصير بالعشيّ إلى مالك، فأصابنا سماءً يوماً، فلم نأتِه تلك العشيّة ولم ينتظرنا وعرض عليه الناس، فأتيناه بالغد، فقلنا: يا أبا عبد الله أصابنا أمس سماء، شغلتنا عن الحضور فاردد علينا، قال: لا، فمَن طلب هذا الأمر صبر عليه(٢).

فهو كان يرى أن الصبر وقوّة الإرادة هما العدّة لطلب العلم، فمَن لم يتذرّع بهما لا يصل إلى غاية منه، ولا يدرك شأواً.

والصفة الثالثة التي كانت من أسباب إدراكه للحقائق، وفهمه للحديث، وكتاب الله تعالى، وهي الإخلاص في طلب العلم، أخلص في طلبه فطلبه لذات الله، لا يبغي به علوّاً ولا

---

(١) تزيين الممالك، ص ١٥.
(٢) الإمام مالك تأليف أبي زهرة، ص ٧٢.

استكباراً، ولا مِراء، ولا جدالاً، ونقّى نفسه من كل شوائب الغرض والهوى في دراسته، وأخلص في طلب الحقيقة واتجه إليها من غير عَوَج، ولا أمتّ في سبيله، والإخلاص نور يشرق في النفس فيُضيء الفكر، ويسير على هَدي مستقيم، فالاتجاه المستقيم الخالي من شوائب الغرض والهوى والشهوة يكون معه فيض روحاني يدرك به الباحث الأمور من غير التواء، ولا امتِراء، إذ أنه لا شيء يعكّر صَفو الفكر، ويكون كالغيم على الحقائق يمنع العقل من إدراكها، أكثر من انغماس النفس في الشهوات واستيلاء الهوى على الإدراك، واستغراق الأحاسيس المختلفة للمدارك، فإنها تجعل العقل يعمى عن الحقائق، فتُعمِه البصيرة، ولا تنفذ إلى الأمور.

ولقد كان يدفعه إلى الإخلاص أن العلم الذي يطلبه كان يتصل بالدين، وهو قُربة يتقرّب بها إلى الله، وإنما الأعمال بالنيّات، فلا يحتسب له من الخير إلاّ بمقدار إخلاص النيّة، واحتسابها لربّه، ولذلك كان يقول رضي الله عنه: إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذونه.

وكان يدفعه إلى الإخلاص أنه كان يعتقد أن نور العلم لا يؤنس إلاّ مَن امتلأ قلبه بالتقوى والإخلاص، ولذلك أُثِرَ عنه رضي الله عنه أنه كان يقول: العلم نور لا يأنس إلاّ بقلب تقي خاشع؛ فالإخلاص وترك مَلاذ الدنيا وشهواتها يُنير السبيل لطالب العلم في نظره، ولذلك كان يقول: ما زهد أحد في الدنيا إلاّ أنطقه الله بالحكمة.

وقد قال تلميذه ابن الوهب[1] يوصيه: إن كنت تريد بما طلبت ما عند الله فقد أصبت ما تنتفع به، وإن كنت تريد بما تعلّمت الدنيا، فليس في يدك شيء.

ولإخلاصه في طلب العلم التزم أموراً، وابتعد عن أمور، فالتزم السُّنّة والأمور الظاهرة الواضحة البيّنة، ولذلك كان يقول: «خير الأمور ما كان منها ضاحياً بيّناً، وإن كنت في أمرين أنت منهما في شكٍّ فخذ الذي هو أوثق». والتزم الإفتاء فيما يقع من المسائل دون أن يفرض، خشية أن يضلّ، وأن يبعد عن سُنّة رسول الله ﷺ. وأن يندفع إلى المُغالاة في الأمور، وفرض غير المعقول والتزم الأناة في الإفتاء، وكان يفكر التفكير الطويل العميق، ولا يسارع إلى الإفتاء، فإن المُسارعة إلى الإفتاء قد تجرّ إلى الخطأ، ويقول ابن القاسم تلميذه: سمعت مالكاً يقول: «إنّي لأفكر في رسالة منذ بضع عشرة سنة ما اتفق لي فيها رأي إلى الآن، وكان يقول ربما وردت عليّ مسألة فأسهر فيها عامّة ليلتي، وقال ابن عبد الحكم: كان مالك إذا سُئِلَ عن المسألة، قال للسائل: انصرف حتى أنظر، فينصرف. ويتردّد فيها، فقلنا له في ذلك فبكى، وقال: إني أخاف أن يكون لي من المسائل يوم وأيّ يوم، وكان يقول: مَن أحبّ أن يجيب عن مسألة، فليعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف يكون خلاصه من الآخرة.

ولقد سأله سائل، وقال: مسألة خفيفة، فغضب، وقال:

---

(١) ابن وهب المصري، صاحب مالك، اسمه عبد الله.

مسألة خفيفة سهلة؟؟ ليس في العلم شيء خفيف، أما سمعت قول الله تعالى: ﴿ سنلقي عليك قولاً ثقيلاً ﴾[1]، فالعلم كله ثقيل. وخاصّة ما يُسأل عنه يوم القيامة.

وكان لإخلاصه للكتاب والسُّنّة يتحرّز عن أن يقول هذا حلال، وهذا حرام، من غير نصٍّ منهما، وأما فيما يراه من غير الكتاب والسُّنّة، فيذكر رأيه من غير أن يقطع بحُرمة، وكثيراً ما كان يعقب كلامه إن نظن إلاّ ظنّاً، وما نحن بمستيقنين. ولقد رُوِيَ عنه أنه قال في اقتفاء خطة السلف، في استنكار صنيع فقهاء عصره: ما شيء أشدّ عليّ من أن أُسأل عن مسألة من الحلال والحرام، فإن هذا هو القطع في حكم الله، ولقد أدركت أهل العلم والفقه ببلدنا، وإن أحدهم إذا سُئِل عن مسألة فكأن الموت أشرف عليه، ورأيت أهل زماننا هذا يشتهون الكلام، والفُتيا، ولو وقفوا على ما يصيرون إليه غداً لقلّلوا من هذا، وإن عمر بن الخطاب وعليّاً وخيّار الصحابة كانت تتردّد عليهم المسائل، وهم خير القرون الذين بُعِثَ فيهم النبي ﷺ، وكانوا يجمعون أصحاب النبي ﷺ، ويسألون، ثم حينئذ يفتون، وأهل زماننا هذا قد صار همّهم الفُتيا، فبقدر ذلك يفتح لهم من العلم. ولم يكن من أمر الناس، ولا مَن مضى من سلفنا الذين يقتدي بهم، ويعوّل أهل الإسلام عليهم أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام، ولكن يقال أنا أكره كذا، وأما حلال وحرام فهذا الافتراء على الله: ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من

---

(١) سورة المزّمّل، آية: ٥.

رزق، فجعلتم منه حراماً وحلالاً ﴾[1]. لأن الحلال ما أحلّه الله ورسوله.

ولإخلاصه المطلق للفتوى في دين الله تعالى كان يقول: لا أُحسِن، ولا أدري إذا أعملَ فكره ولم يصلِ إلى شيء، وقد اشتُهِرَ عنه ذلك، واستفاضت به الأخبار، وقد سُئِلَ عن[2] اثنتين وعشرين مسألة فأجاب عن اثنتين فقط، وأعلن في الباقي أنه لا يُحسِنها، أو لا يدريها، ولقد كان يجيئه المستفتي من أقصى الأرض، وهو يحسب أنه جاء إلى مَن لا يُعجِزه سؤال ويلمّح مالك ذلك، فيسأله، فإذا كان مالك لم يعرف وجه الحق على اليقين قال: لا أُحسن، وما يبالي اعتقاده فيه. وخاب ظنه، أو تحقّق.

وما كان قوله لا أدري عن عجز مطلق، كما يتوهم بعض الناس، ولكن يقول لا أدري عندما يكون الذي وصل إليه ظنّاً لا ينبغي إعلانه، أو لم يجد لهذه المسألة شبيهاً فيما سمع من فتاوى الصحابة وما أُثِرَ عمّن يقتدي بهم، فهو الفقيه الثاقب النظر، ولكنه مع ذلك التقي الذي يخشى الافتراء على الله تعالى، وما أحسن ما وصفه به بعض تلاميذه في تأبّيه الفُتيا أحياناً، وهو الفقيه الكامل: إن الفقه مما له، وما رفعه الله إلاّ بالتقوى.

ولقد دفعه إخلاصه إلى التزام ما سبق، وهو بعض من كثير، ودفعه أيضاً لأن يبتعد عن كثير مما يراه لا يليق بالعالِم المخلص

---

(١) سورة يونس، آية: ٥٩.

(٢) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٧٥.

الذي يطلب العلم لذات الله ولدين الله، فقد ابتعد كل الابتعاد عن الجدل، لأن المجادلة نوع من المنازلة، ودين الله أعلى من أن يكون موضعاً لنزال المسلمين، ولأن الجدل يدفع في كثيرٍ من الأحـوال إلى التعصّب للفكرة من غيـر أن يشعـر المُجـادل، والتعصّب في موضوع تكون نظرة المتعصّب فيه نظرة جانبية لا تدرك الأمر من عامّة وجوهه، بل تدركه من وجه واحـد، إذ المتعصّب لا يرى إلّا من ناحية واحدة، وكان يرى أن العلم أجلّ من أن يكون موضع جدال ومسابقة، لأنه يكون الغرض منه أن ينال العالِم إعجاب السامعين، ومَن يدفعـه إلى القول الـرغبة في الإعجاب يقول الحق والباطل، والصدق والكذب، ثم كان يرى أن الجدل لا يليق بكرامة العلماء، لأن السامعين ينظرون إليهم. وهم يتغالبون في القول، كما ينظرون إلى الديكة وهي تتنافر. ولقد جابه بهذه الحقيقة الرشيد وأبا يوسف، عندما قال الرشيد له: ناظر أبا يوسف، فقد قال له تلك الكلمة الرائعة: «إن العلم ليس كالتحريض بين البهائم والديكة»[١].

من أجل هذه المعاني ومنافاة الرغبة في الجدل لحُسن المقصد كان ينهى مالك عن الجدال في الدين، فكان يقول: «الجدال في الدين ليس بشيء»، ويقول: «المراء والجدال في الدين يُذهِب بنور العلم من قلب العبد»، ويقول: «إن الجدال يقسّي القلب، ويُورِث الضغن»، ورأى قوماً يتجادلون عنده، فقام ونفض رداءه وقال: «إنما أنتم في حرب»، وقيل له: رجل له علم

(١) المدارك، ص ٢٧٩.

بالسُّنّة أيجادل عنها؟ فقال: لا، ولكن ليُخبر بالسُّنّة فإن قبل منه، وإلّا سكت[1].

وكان يرى أن شيوع الجدل بين علماء المسلمين يفسد عليهم أمور دينهم، فما يدرون ما يُقال، أهو الحق الذي لا مجال للريب فيه، أم هي قولة الخصم التي يغلب بها، وإن ذلك يؤدّي بهم إلى الجهل بالسُّنّة وأحكام الدين، ولذلك كان يقول: «كلما جاء رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل»[2].

ولكن مع نهيه عن الجدل، وتحاشيه له أُثِرَت عنه مناظرات بينه وبين العلماء، كمناظراته مع أبي يوسف، ومناظرات أخرى مع بعض الخلفاء الذين لهم نزعة علمية أو لهم في العلم مكان كأبي جعفر المنصور، وقد يبدو بادىء الرأي أن ذلك يتناقض مع ما أُثِرَ عنه من نهيه من الجدل.

والحقّ أنه لا يمكن للعالِم المتصدّي للفتوى أن يبتعد عن أيّ مناظرة، وخصوصاً في زمن اختلفت فيه منازع الفقهاء باختلاف الصحابة الذين انتهى علمهم إليهم، وباختلاف البيئات الإقليمية، والفكرية باختلاف المنازع العقلية والنفسية، ولقد كان مالك يلتقي بكثيرين من مروِّجي علم هؤلاء الفقهاء، وإذا كان يلتقي بالفقهاء في موسم الحج، فلا بدّ أن يجري بينهم حديث في الفقه، وأن تختلف أنظارهم مع نظره، وأن يبيّن كلٌّ وِجهة نظره لصاحبه،

---

(١) المدارك، ص ١٩٧، ١٩٨.

(٢) مناقب مالك للشيخ عيسى الرازي.

وهذه بلا شك مناظرة بريئة، الغرض منها الوصول إلى الحق. وما كان لعالِم قطّ أن يتحاشاها، ومن ذلك النوع ما أُثِرَ عن مناظراته مع أبي يوسف، وأبي جعفر المنصور وغيرهما من العلماء، والمتفقهين.

ولننقل لك ثلاث مناظرات موجزة كانت بينه وبين غيره، وهي لا تخرج عن سؤال وجواب، وها هي ذي:

أ - كان أبو يوسف لا يرى الترجيع في الأذان، ومالك يراه فسأل أبو يوسف عن حديث فيه، فإنه لا تثبت عبادة بغير نص أو حمل على نص. وقال له رحمه الله: يؤذن بالترجيع، وليس عندكم عن النبيّ ﷺ فيه حديث، فالتفت مالك إليه، وقال: يا سبحان الله ما رأيت أمراً أعجب من هذا ينادي على رؤوس الأشهاد في كل يوم خمس مرات، يتوارثه الأبناء عن الآباء، من لدن رسول الله ﷺ إلى زماننا هذا يحتاج فيه إلى فلان عن فلان، هذا أصحّ عندنا من الحديث(١).

ب - وسأله أبو يوسف عن مقدار الصاع، فقال: خمسة أرطال وثلث، فقال أبو يوسف: ومن أين قلتم ذلك؟ فقال مالك لبعض أصحابه: أحضروا ما عندكم من الصاع، فأتى أهل المدينة، وعامّتهم من أبناء المهاجرين والأنصار، وتحت يد كل واحد منهم صاع يقول: هذا صاع ورثته عن أبي عن جدّي صاحب رسول الله ﷺ، فقال مالك: هذا الخبر

---

(١) المدارك، ص ٢٨٥، وتزيين الممالك، ص ١٤.

الشائع عندنا أثبت من الحديث، فرجع أبو يوسف إلى قوله.

جـ - قال عبد الملك بن الماجشون: سأل رجل من أهل العراق مالكاً عن صدقة الحبس، فقال مالك، وكان قليل الضحك: «رحم الله شريحاً لم يدرِ ما صنع أصحاب رسول الله ﷺ هنا»[١].

هذه صورة من مناظرات مالك، وهي لا تتجاوز توضيح الأمر وبيان وجهة نظره، وإن استطاعت المناظرة لا تتجاوز ذلك المنحى الذي يتّجه فيه إلى بيان الحق، وتعرّفه، لا إلى المهارة، وحبّ الغلب، وهذا فرق ما بين المناظرة والجدل عند أهل البحث والنظر. ولذلك نقول: إن نهيه عن الجدل لا يتعارض مع ما أُثِرَ عنه من مناظرات. وهي على ذلك النحو، ولقد كان يروى عن عمر بن عبد العزيز قوله: ومَن جعل دينه غرضاً للخصومات، فقد أكثر الفعل[٢].

ولقد دفعه إخلاصه للعلم والفقه إلى أن يبتعد عن الإكثار من التحديث، فقد كان لا يحدّث بكل ما يعلم، وكان يعدّ مَن يُكثِر من التحديث، ومَن يحدّث بكل ما يعلم أحمق، وقد نقلنا شيئاً من هذا في بيان حفظه ووعيه لما يسمع.

وكان يبتعد أيضاً عن الإكثار من الإفتاء، فقد علمت أنه كان لا يفتي إلاّ فيما يقع من الأمور، ويتجنّب الإفتاء فيما يتوقع أو

(١) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٧٧.
(٢) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٧٨.

يفترض منها، ويعدّ ذلك من الفتنة.

وكان لا يُجيب عن كثير من المسائل خشية أن تؤدّي كثرة الإجابة إلى الفرض والتقدير، وخشية أن تؤدّي الكثرة إلى الخطأ، وقد سأله سائل عن ستّ مسائل فأجاب عنها، ثم سأله بعدها فقال: أكثرت، وأخرجه من حضرته، وكان يقول إذا أكثر أصحابه من السؤال: «حسبكم مَن أكثر أخطأ»، ولعلّ امتناعه عن الكثرة له سبب آخر غير ما ذكرنا، وهو خشية الإملال، أو أن يقول غير مقبل، فلا يجيد، أو خشية الإجهاد، فيؤدي ذلك إلى أن يشبّه عليه في الحديث، وإلى أن يقول غير الحق، وهذا يفسّر لنا تقليله من الحديث في مجلس واحد.

قال الشافعي: استأذنت على مالك، وكنت أُريد أن أسمع منه حديث السقيفة، فقلت إن جعلته أولاً خشيت أن يستطيله، ولم يحدّثني، وإن جعلته آخراً خشيت ألّا أبلغه، فجعلته بين عشرة أحاديث فأخذت أسأله: فلما مرّت عشرة قال: «حسبك، فلم أبلغه».

وترى من هذا السياق أنه كان يبتعد عن الإكثار خشية الإملال، وأن يقع في الخطأ بسببه وذلك من أبلغ الإخلاص.

ولقد كان مالك رضي الله عنه، وما جعله الله به من صفات، ولننتقل إلى صفة رابعة هي من المواهب التي أعطاها الله مالكاً، وهي قوّة الفراسة والنَفاذ إلى بواطن الأمور، وإلى نفوس الأشخاص، يعرف ما تكنّ نفوسهم من حركات جوارحهم، ومن لحن أقوالهم.

ولقد كان الشافعي صاحب فراسة أيضاً، فقيل له فيها، فقال: أخذتها من مالك، ولكن الفراسة لا تؤخذ ولكن تنمّى، ولعل الشافعي أراد بما قال أن مالكاً نمّاها، لا أنه أخذها منه، فإن الفراسة ترجع إلى الإحساس ونَفاذ البصيرة والتنبّه الشديد، والتتبّع لحركات الأعضاء، وما يقترن بها من أمور نفسية، وذلك كله يهبه العليم الخبير، ولا يجيء بالمصادفة أو التربية، إنما التربية تنميه وتقويه.

ولقد قال الشافعي في فراسة مالك لمّا سرت إلى المدينة، ولقيت مالكاً، ونظر كلامي نظر إليّ ساعة، وكانت له فراسة. ثم قال لي: ما اسمك؟ قلت: محمد، قال: يا محمد اتّق الله، واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن.

ولقد قال أحد تلاميذه: كان في مالك فراسة لا تخطىء[1].

والفراسة النافذة إلى نفوس الأشخاص التي بها يعرف كُنه نفوسهم من الصفات التي يعلو بها كلّ مَن يتصدّى لإرشاد طائفة من الناس أو تعليمهم. فإنه يستطيع أن يعرف خفايا نفوسهم فيعطيها ما يكون غذاءً صالحاً لها، وتقوى على هضمه. ويطب لأدوائهم، وأسقام قلوبهم.

وهناك في مالك صفة خاصة هي جمّاع ما وهبه الله من صفات. وهي المهابة، فقد تواترت الأخبار واستفاضت بمهابته، هابه تلاميذه. حتى أنه ليدخل الرجل إلى مجلسه فيُلقي السلام

(١) انظر المدارك، ص ٢٨٩.

عليهم فلا يردّ عليه أحد إلّا همهمة وإشارة، ويشيرون إليه ألّا يتكلّم مهابةً وإجلالاً، فيستنكر عليهم أن يكونوا كذلك، ولكنه ما أن يملأ العين في مالك وسمته، ويقع تحت تأثير نظراته النافذة، حتى يأخذه ما أخذهم، ويجلس معهم كأنه على رأسه الطير، ويهابه الحكّام، حتى أنهم ليحسّون بالصغر في حضرته، ويهابه أولاد الخلفاء، حتى أنه لَيُروى أنه كان في مجلسه مع أبي جعفر المنصور، وإذا صبي يخرج ثم يرجع، فقال: أتدري مَن هذا؟ قال: لا، قال: هذا ابني، وإنما يفزع من شيبتك، بل يهابه الخلفاء أنفسهم، إذ يُروَى أن المهدي دعاه، وقد ازدحم الناس بمجلسه، ولم يبقَ موضع لجالس، حتى إذا حضر مالك، تنحّى الناس له حتى وصل إلى الخليفة، فتنحّى له عن بعض مجلسه، فرفع إحدى رجليه، لِيُفسِح لمالك المجلس، وهكذا كان شيخ المدينة مهيباً، حتى صار له نفوذ أكبر من نفوذ واليها، وكان له مجلس أقوى تأثيراً من مجلس السلطان من غير أن يكون صاحب سلطان، ولقد رأى ذلك الرجل المهيب ومجلسه بعض مَن يقول الشعر، فقال:

يأبى الجواب، فما يراجع هيبةً
والسائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار، وعزّ سلطان التقى
فهو المُطاع وليس ذا سلطان[1]

---

(١) الإمام مالك لأبي زهرة، ص ٨٠.

ما سرّ هذه الهيبة؟ وما أسبابها؟ إنه مهما يكن للشخص المهيب من صفات عقلية وجسمية، فهل نستطيع أن نسند إليها إسناد المسبّب بالسبب، إن من الناس مَن تتوافر فيه هذه الصفات العقلية والجسمية، ولا يكون له هذه المهابة، ولذلك لا نقول في سبب هذه المهابة إلاّ أنه قوّة الروح، فمن الناس رجال قد أتاهم الله تأثيراً روحياً في غيرهم. يجعل لهم سلطاناً على النفوس، واجتذاباً للقلوب، فيكون لكلامهم مواضع في النفس تُبقي بها آثار القول، وكأنما يخطّون في النفوس خطوطاً إذ يتكلمون، وقد أعطى الله سبحانه وتعالى مالكاً هذه الهبة الروحية.

وكانت حياته كلها تزيدها وتنمّيها، وتُظهِرها وتحلّيها، فحياة عقلية متّسعة الأفق، وعلم غزير، وحافِظَة واعية، وضبط الأمور، ونَفَاذ بصيرة، وسمت حسن وقلّة في القول، وعدم إسراف فيه، فإنه لا يُذهِب المهابة أكثر من لغط القول، وكثرة الكلام التي تدفع إلى السَقْط، وكل سقطة في القول تُذهِب بشطر من المهابة وتقرّب به من الابتذال، ومع هذا بعد عن المَلَق والرياء، وتقوى وورع وإخلاص في العمل، وصدق في القول، ونزاهة وعفّة في كل مظاهر الحياة، ثم مع كل هذا عناية بالمظهر، يُعنى بأثاث بيته وملبسه ومظهره، يلبس أجود الثياب، ويُعنى بنظافتها وتنسيقها.

ومع كل هذا أعطاه الله بسطة في الجسم، ومظهراً جسمياً ممتازاً، ولقد وصفته كتب المناقب والتاريخ، بأوصاف من شأنها أن تجعلنا نعتقد أن الله قد أتاه بسطة في العلم والجسم، فقد وصفه غير واحد من تلاميذه، فقالوا: كان طويلاً جسيماً، عظيم

الهامَة، أبيض الرأس واللحية، شديد البياض في لونه، أعين، حسن الصورة، أشمّ الأنف، عظيم اللحية تبلغ صدره، ذات سعة وطول، وكان يأخذ أطراف شاربه ولا يحلقه، ولا يحفيه، ويرى حلقه من المثلة. وكان يترك له سبلتين[1] طويلتين، ويحتجّ بفتل عمر لشارِبه إذ أهمّه أمر[2].

وقال تلميذه مصعب الزبيري: وكان مالك من أحسن الناس وجهاً، وأحلاهم عيناً، وأنقاهم بياضاً، وأتمّهم طولاً في جودة بدن[3].

وهكذا كانت كل صفاته الجسمية والعقلية، وأخلاقه وأحواله من شأنها أن تلقي المهابة منه في نفس مَن يعرفه ومَن يلقاه، فكان ذلك مما نمّى ما وهبه الله من قوة الروح، وقوة النفوذ.

لقد بلغت هيبة مالك حدّاً تنفسه عليه الملوك والخلفاء، فقد كانوا يهابونه من غير قوة، ولا جبروت أكبر مما يهابونه السلاطين والخلفاء في ملكهم وأسباب سطوتهم، وشكّة سلاحهم.

قال سعيد بن هند الأندلسي: ما هبت أحداً هيبتي عبد الرحمن بن معاوية (أي عبد الرحمن بن الداخل) فدخلت على مالك، فهبته هيبةً شديدةً، صَغُرت معها هيبة ابن معاوية.

ولقد كان لشدّة هيبته لا يستطيع تلاميذه أن يسألوه، قال ابن

---

(١) السبلة: ما على الشارب من الشعر.
(٢) الديباج المذهّب لابن فرحون، ص ١٨.
(٣) انظر نفس المصدر.

وهب: قَدِمت المدينة فسألني الناس أن أسأل لهم مالكاً عن الخنثى، وقد اجتمعوا، وكنت أنا الذي أسأله لهم، فهبت أن أسأله، وهابه كلّ مَن في المجلس أن يسأله، وقال الشافعي: ما هبت أحداً قطّ هيبتي من مالك بن أنس.

وكان أشدّ الناس هيبة له والي المدينة، حتى أنه ليشعر بالذلّة بين يديه، ولننقل لك قصة التقاء الشافعي بمالك، ومعه كتاب توصية من والي مكّة، ففيها بيان فراسته ومهابته عند الأمراءِ ومَن دونهم، قال الشافعي رضي الله عنه: دخلت إلى والي مكّة، وأخذت كتابه إلى والي المدينة، وإلى مالك بن أنس فقَدِمت المدينة، فأبلغت الكتاب إلى الوالي، فلما قرأه، قال: يا فتى، إن مشيي من جوف المدينة إلى جوف مكة حافياً أهون عليّ من المشي إلى باب مالك بن أنس فلست أرى الذلّ، حتى أقف على بابه، فقلت: أصلح الله الأمير، إن رأى الأمير يوجّه إليه، ليحضر، فقال: هيهات، ليت أنّي إذا ركبت أنا ومَن معي، وأصابنا من تراب العقيق نلنا بعض حاجتنا، فواعدته العصر، وركبنا جميعاً، فوالله لكان كما قال أصابنا من تراب العقيق، فتقدّم رجل، فقرع الباب، فخرجت إلينا جارية سوداء. فقال لها الأمير: قولي لمولاك إني بالباب، فدخلت، فأبطأت، ثم خرجت، فقالت: إن مولاي يُقرِئك السلام، ويقول إن كانت لديك مسألة فارفعها في رقعة، يُخرِج إليك الجواب، وإن كان للحديث، فقد عرفت يوم المجلس، فانصرف، فقال لها: قولي له إن معي كتاب والي مكة إليه في حاجة مهمة، فدخلت: وخرجت، وفي يدها كرسي،

فوضعته، ثم إذا أنا بمالك قد خرج وعليه المهابة والوقار، وهو شيخ طويل، فجلس، وهو متطلّس، فرفع إليه الوالي الكتاب، فبلغ إلى هذا: «أن هذا رجل من أمره وحاله فتحدّثه، وتفعل، وتصنع، فرمى بالكتاب من يده، ثم قال: سبحان الله، أوَ صار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالرسائل، فرأيت الوالي قد تهيّبه أن يكلّمه، فتقدمت إليه وقلت: أصلحك الله إني رجل مطلبي، ومن حالي وقصتي، فلما سمع كلامي نظر إلى ساعته، وكان لمالك فراسة، فقال: ما اسمك؟ قلت: محمد، فقال لي: يا محمد اتّق الله واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن[1].

هذه صفات الإمام مالك رضي الله عنه، وقد تضافرت تلك الصفات السامية، وهذه المواهب العالية، فكوّنت تلك الشخصية الفذّة التي مضت بذكرها الأجيال، وأورثت الناس ذلك العلم الغزير، وذلك الفقه المَرِن الذي لم يبتعد عن طريق السُّنّة وجادَة الكتاب الكريم، فتحت ظلهما، وفي الغذاء الصالح الذي وجده من تراث الصحابة والتابعين أخرج للناس فقهاً يتطابق مع مصالح الناس، ويُساير أحوالهم ولا يتجافى عن شؤون الحياة، ويأخذ بأيدي الجماعات إلى المُثُل العالية من التهذيب الديني، والخُلُق الحسن، والورع والتقى، والعفاف والكمال.

ولقد تهيأ لهذه الصفات أن تجد شيوخاً صالحين يوجّهون، وموفّقين ذوي طريقة حسنة في الإسلام، يسيرون بها نحو الغاية، ولنتكلم عن هؤلاء.

---

(١) راجع هذا الخبر في معجم الأدباء لياقوت، ومناقب الشافعي للرازي.

١٠ - شـــــيوخه :

روى الإمام مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير، ونعيم بن عبد الله المجمّر، وزيد بن أسلم، ونافع مولى ابن عمر، وحميد الطويل، وسعيد المقبري، وأبي حازم سلمة بن دينار، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وصالح بن كيسان، والزهري، وصفوان بن سليم، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وأبي الزناد، وابن المنكدر، وعبد الله بن دينار، وأبي طوالة، وعبد ربه، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطّلب، والعلاء بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة، ويزيد بن المهاجر، ويزيد بن عبد الله خصيفة، وأبي الزبير المكّي، وإبراهيم، وموسى بن عقبة، وأيوب السختياني، وإسماعيل بن أبي حكيم(١).

وحميد بن عبد الرحمن، وجعفر بن محمد الصادق، وحميد بن قيس المكّي، وداود بن الحسين، وزياد بن سعد، وزيد بن رباح، وسالم أبي النضر، وسُمّي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، وسهيل بن أبي صالح، وصيفي مولى أبي أيوب، وحمزة بن سعيد، وطلحة بن عبد الملك الإيلي، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم، وعبد الله بن الفضل الهاشمي، وعبد الله بن يزيد مولى أسود، وعبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغرّ، وعمرو بن مسلم بن عمارة بن أكيمة، وعمرو بن يحيى بن

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٥.

عمارة، وقطن بن وهب، وأبي الأسود يتيم عروة، ومحمد بن عمرو بن حلحلة، ومحمد بن يحيىٰ بن حبّان، ومخرمة بن بكير وخلق (١).

١١ - تــــلاميذه:

وروى عن الإمام مالك رضي الله عنه الزهري، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن عبد الله بن الهاد وغيرهم من شيوخه، والأوزاعي، والثّوري، وورقاء بن عمر، وشعبة بن الحجّاج، وابن جريج، وإبراهيم بن طهمان، والليث بن سعد، وابن عيينة، وممّن هو أكبر منه، وأبو إسحاق الفزاري، ويحيىٰ بن سعيد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، والحسين بن الوليد النيسابوري، وروح بن عبادة، وزيد بن الحباب، والشافعي، وابن المبارك، وابن وهب، وابن القاسم، والقاسم بن يزيد الجرمي، ومعن بن عيسى، ويحيىٰ بن أيوب المضوي، وأبو علي الحنفي، وأبو نعيم، وأبو عاصم، وأبو الوليد الطيالسي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وإسحاق بن عيسى بن الطبّاع، وبشر بن عمر الزهراني، وجويرية بن أسماء، وخالد بن مخلد(٢).

وسعيد بن منصور، وعبد الله بن رجاء المكّي، والقعنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، وأبو مسهر، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد العزيز الأويسي،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر تهذيب التهذيب ١٠/٥، ٦.

ومكّي بن إبراهيم، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ويحيى بن قزعة، وقتيبة بن سعيد، وأبو مصعب الزهري، وإسماعيل بن موسى الفزاري، وخلف بن هشام البزار، وعبد الأعلى بن حمّاد النرسي، وسويد بن سعيد، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وهشام بن عمّار، وعتبة بن عبد الله المروزي، وأبو حذافة أحمد بن إسماعيل المدني وآخرون[١].

١٢ ـ عصر مالك:

وُلد مالك رضي الله عنه في عهد الوليد بن عبد الملك الأموي، وتوفي في عهد الرشيد العباسي، فهو قد أدرك الدولة المروانية، وقد استقر سلطانها وتوطدت أركانه. ثم رآها وهي تنحدر في الشرق إلى هاوية الفناء، وأدرك الدولة العباسية، وهي رعاية خفيّة تفرّخ في ظلال الكتمان، ثم أدركها وهي تنقض بناء الدولة الأموية، وتنقض عليها الأرض من أطرافها، وتجلس على أريكتها، أدرك هذه المغالبة بين بني مروان، وبني العباس، ثم رأى بني العباس غِالبين جالسين على عرض الخلافة الإسلامية، ورأى مغالبة أبي جعفر المنصور لِبَني عمّه أولاد علي ابن أبي طالب، واستقرار الأمر له من بعد الغلب عليهم، ورأى مناجزة المهدي للزنادقة. واستنصاره بالعلماء يقضون على فسادهم في العقيدة بالعراق في الوقت الذي كان يقضي على جيوشهم التي كانت بقيادة المقنّع الخراساني في ميدان القتال، ثم رأى أمر الدولة،

(١) المصدر السابق.

وقد استقر في عهد الرشيد، ورأى الحضارة العباسية وقد امتزجت فيها الحضارات المختلفة ما بين فارسية وهندية وعربية، وهضمتها المبادىء الإسلامية، وكانت العنصر الجامع لوحدتها، المؤلّف لتنافرها، المغذّي لها بغذاء صالح من التهذيب، والتّقى، والمنظّم للعلاقات تنظيماً محكماً، مهما يكن لون الحاكم، وقرب حكومته في تأليفها من نظام الحكم في الإسلام أو بعدها.

ولقد قسّمت حياة مالك التي بارك الله فيها، قسمة تكاد تكون متساوية بين العهدين الأموي والعباسي. فقد عاش نحو أربعين سنة في العصر الأموي، ونحو ست وأربعين في العصر العباسي، فهو قد بلغ أشدّه عندما سقطت الدولة الأموية، وكان في سنّ الرجولة الكاملة عندما استقر الأمر لبني العباس.

وقد تكوّن عقله وجسمه في العصر الأموي، لأنه بلغ فيه أشدّه وبلغ أربعين سنة فيه، وهذه السنّ كافية لتكوين تفكيره وعاداته، وبلوغه مرتبة الإفادة بعد الاستفادة، والتثمير بعد التحصيل، وعلى ذلك نقول إنه في العصر المرواني كان يكوّن نفسه ويربّيها، وفي العصر العباسي كان يكوّن التلاميذ ويغذّيهم، ويُبادل الصحاب ثمرات الفكر، وما حصل من علم وحديث وسُنّة.

ولا يصحّ أن نقول إنه في العصر العباسي لم يستفِد علماً جديداً، فإن العقل طلعة يتطلب المعرفة دائماً خصوصاً عقل العالِم المخلص، الذي يطلب العلم لا يبتغي به سوى الحق، ومالك كان من صفوة العلماء الذين أثّروا في الأجيال، وكان يرى

ما يطلبه من أنواع العلم ديناً، ولا يرجو بطلبه إلا ما عند الله، ولذلك نقول إن مالكاً لم ينقطع عن طلب المزيد من العلم، حتى بلغ الشيخوخة من العمر ولكنه في شبابه كان يأخذ الكثير، ولا يعطي إلّا قليلاً، وفي كهولته كان يأخذ قليلاً ويعطي كثيراً، وفي شيخوخته يأخذ الأقل، ويعطي الأكثر.

وإذا كان مالك قد عاش في العصرين ـ كما علمت ـ وجب علينا أن نشير إشارة موجزة إلى الحياة السياسية في العصر الأموي، والعصر العباسي، ثم الحياة الاجتماعية في البلاد الإسلامية عامّة، وفي المدينة خاصّة، ثم الأفكار التي كانت تغزو الفكر الإسلامي في حواضر العالم الإسلامي في شتّى نواحيه، وفي المدينة التي اتخذها مالك مقاماً له، لا يرضى بغيرها بديلاً.

ولنبدأ بالناحية السياسية، وإنّا لنجد مالكاً رضي الله عنه قد أدرك الدولة الأموية في عهد الوليد بن عبد الملك الذي استقر فيه الملك الأموي بعد النزاع الطويل المستمر، وكان ذلك الاستقرار قد أنتج أطيب الثمرات، فقد فتحت في عهده الأمصار النائية، فوصل الإسلام غرباً إلى جنوب أوروبا، وغزت كتائبه وسطها، ووصل الإسلام شرقاً إلى حدود الصين، بل دخل إلى أهلها.

وبفضل استقرار الأمور سمح الزمان بعمر بن عبد العزيز عادل بني مروان، فقد رأى مالك إذن نعمة الاستقرار وثمرته، ثم وصل إلى علمه ما كان من فتن بين معاوية وعلي. وما كان من فتن في عهد يزيد استُبيحت فيها الحُرُمات في المدينة وانتهك فيها حمى رسول الله ﷺ. وعلم أمر الفتن بين عبد الله بن الزبير

وعبد الملك بن مروان، وكيف سرى الفساد بسببها بين الجماعات الإسلامية، وهزعت الأخلاق، واصطلى المسلمون بنيران أكلت الأخضر واليابس، وصار بأسهم بينهم شديداً، ولولا رحمة من ربك لطمع فيهم أعداؤهم، ولكن الله ألقى في قلوب أولئك الرعب منهم، فلم يكونوا في حالٍ تسمح بأن ينقضّوا عليهم.

وسمع مالك وعلم وعاين خروج الخوارج، وإزعاجهم لأمن الناس، وتخطفهم المسلمين في أطراف البوادي، لا يبقون على قائم، يفهمون الدين بظواهر الألفاظ، ويمرقون من حقائق الإسلام مروق السهم من الرمية، يخلص مَن يخلص منهم، ولكن يرمون غيرهم بالكفر والفسوق عن جهالة، ومن غير بيّنة ولا سلطان من الشرع مبين.

ورآهم بقيادة أبي حمزة يساورون المدينة. ويقتلون من أهلها القتل الذريع، ثم يدخلونها، فلا يقيمون حقاً، ولا يحفظون باطلاً، وقد كان لقائدهم خطبة يطعن فيها أهل المدينة.

هذا ما رآه من فساد جرّه الخروج على الحكّام، وجرّته الفتن، لذلك كان مبغضاً لكل خروج، ولكل داعية إليه، ولم ينظر إلى الخارجين على الحكم المستقر نظرة الرضى، لأن التجارب التي رآها، والتي عَلِمَ خبرها في ماضي الأمة جعلته لا يطمع في تغيير الحال من ظلم إلى عدل بالخروج، بل يرى في الخروج فوضى تفسد ولا تصلح، وتزعج الآمنين، ولا تردّ ظالماً، ولعل تلك كانت نظرته إلى العلويين الذين خرجوا في عُصره على الحكم الأموي. كما حكى التاريخ عن خروج زيد بن علي وابنه

وحفيـده على الأمويين، إذ هي لم تتجـاوز أنها فتن أزعجت الآمنين، ولم تدفع ظلم الظالمين، ولو كان القائمون بها من ذوي الفضل والمكانة كزيد بن علي رضي الله عنه.

لذلك نجد مالكاً يرضى بالاستقرار، ويرى أن صلاح حال الأمة سيؤدّي لا مَحالة إلى صلاح حكّامها، ويرى أنه يجب البدء بإصلاح الرعيّة، فإنها الأصل. وهي الشجرة، والحكّام ثمرتها، والثمرة دائماً من جنس شجرتها، تستـمد عناصر تكوينها منها، فإن كانت طيّبة صالحة فهي كذلك، ولا يجني أحد من شجر غير ثمره، ولا تحيا ثمرة في غير شجرها.

لم يفكّر مالك عند خروج الخارجين في كون بني أُميّة كانوا على حق أو كانوا على باطل في تولّيهم، وأنه كان يعتقد أن نظام تولّيهم لم يكن هو النظام الإسلامي. ولكنه لم يُبح الخروج عليهم. لأنه كان يميل إلى الاستقرار، ولأنه كان يستمدّ حكمه من الوقائع لا من النظر المجرّد، فهو رأى الخروج فوضى لا تؤدّي إلى إقامة الحق. ورأى في الاستقرار ـ ولو تحت سلطان حكومة لم تكن طريقة تولّيها طريقة شرعية ـ ثمرات طيّبة.

ولعلّ طبيعته الهادئة المطمئنة، وميله إلى الدِعَة والاطمئنان من أسباب ترجيح ذلك المنزع عنده، واتجاهه، إلى ذلك النحو من التفكير، وإن كان هو المخلص التقي الذي لا يخشى في الله لومة لائم، ولعلّ بعض الكتّاب قد فهم من هذا الموقف رضاه عن حكم الأمويين، أو تأييده لهم، والحق أنه لم يكن بالنسبة لهم راضياً، أو ساخطاً، بل كان يسخط على الخروج لأنه فتنة أيّاً كان

داعيها. وقد يرى في الاستقرار سبيل التغيير والتبديل. والانتقال من غير الصالح إلى الصالح، ومن الصالح إلى الأصلح.

جاء الحكم العباسي، وقد سبقته اضطرابات شديدة في أكثر البقاع الإسلامية، وحروب شديدة اشتجرت فيها السيوف الإسلامية، وكان بأس المسلمين بينهم شديد، وكان المسلمون في ديجور من الفتن مدلهم، وغُزِيَت المدينة وقُتِل أبناء المهاجرين والأنصار على أيدي الخوارج في ظلمات هذه الفتن، فلا بدّ أن يكون مالك الذي لا يستطيب إلاّ الاستقرار ولا ينزع إلاّ إلى الأمن والاطمئنان، والذي يرى أن الصلاح يكون للشعب أولاً - غير راضٍ عن ذلك ولم تستقم الأمور في مطلع الدولة، فكان يخشى أن يصير أمر الأمة سدداً بدداً، وكان الاستقرار حلماً يحلم به طالبوه، ولمّا يجدوه، وأُمنية تتمنى، ولا واقع يحقّقها، فلا بدّ إذن أن يكون مالك ساخطاً غير راضٍ، لا لأنه يبغض بني العباس ويحبّ بني أُميّة، بل لأنه قد ذهب الاستقرار الذي كان ينعم به، والاطمئنان الذي كان يمكّنه من مواصلة حياته الفكرية آمناً هادئاً.

ولمّا استقرت الأمور بعد أن قضى أبو جعفر على خارجة العلويين عليه، رضي مالك بعد سخطه، وصار موقفه من العباسيين كموقفه من الأمويين، لا يرى في طريقة تولّيها الطريق الشرعي الذي اتّبع في اختيار أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، ولكنه يرضى بسلطانهم، لأن فيه منعاً للفوضى، وحفظاً للأمن، ودفعاً للفتن، وإن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم.

ولقد وجد في بني العباس سامعين لنصائحه، مسترشدين بمواعظه، فشجّعه ذلك على الاتصال بهم، وقبول هداياهم، غير باحث عن مصدرها، وذلك لأن الخلفاء العباسيين كانوا لصلتهم القريبة بالنبي ﷺ يحسبون لأنفسهم منزلة دينية توجِب عليهم أن يكونوا على صلة بالعلماء، وأن تكون أعمالهم لها من الشرع اعتبار، وكانوا يجمعون جمعاً متناسباً بين الانغماس في اللهو والترف، وبين النزعة الدينية، فهم يخترعون من اللذائذ والشهوات، ويوغلون في بعض المشتبهات، ويحومون حول حمى الحُرُمات، بل ربما استساغها بعضهم، وفي الوقت ذاته يستمعون إلى مواعظ العلماء، ويطللبونها، ويبكون عند سماعها، كأنهم الزهّاد الأبدال، ولقد وجدنا رسائل كثيرة من زهّاد وعبّاد وعلماء كانت تُرسَل للرشيد، ويذكر بعض المؤرّخين أنه كان يبكي عند سماعها، ووجدنا الرشيد في جباية الخراج[1] والضرائب يسترشد بأبي يوسف، ويستمع إلى حكم الدين، فيكتب ذلك الإمام له الأوامر الدينية فيها بلغة تجمع بين الحقيقة والكياسة، وتجعل الحقائق الدينية الثابتة مقبولة لدى ذلك الحاكم المستبد مستساغة.

ويذهب المنصور والمهدي والرشيد إلى الحج، فيكون من عنايتهما بالعلم والعلماء، والدين وحامِلِيه، أن يلتقوا بهم، وأن يختصّوا مالكاً باللقاء وفضل التقدّم والصدارة في مجالسهم.

وكان مالك لهذا لا يضنّ بهذه النصائح، ويدلي بها. ومن أحوال العصر، ومن علمه بالآثار، وأخبار الراشدين رضي الله

عنهم. استمدّ رأيه في الخلافة، وطاعة الحاكمين.

ولننتقل بعد ذلك إلى الحال الاجتماعية في العصر الذي أظلّ مالكاً، وكان مالك على علم بها أو عائشاً فيها.

وأظهر مظاهر هذه الحياة أن المدن الإسلامية كانت تموج بعناصر مختلفة من فرس وروم وهنود وعرب، وقد اتّسعت رقعة الدولة الإسلامية فهي من الأندلس غرباً إلى الممالك التي تصاقب الصين شرقاً، وكثرت فيها الحواضر، وقد تفرّق في القديم أصحاب رسول الله ﷺ في عصر عثمان. وما وليه من العصور، فكان لكل تلميذ آراء فقهية توائم ما عليه أهل تلك المدن، ثم إن كل مدينة كانت لها خصائصها الاجتماعية، والتجارية، والعلمية، وتريد أن تكون لها المكانة السامية بكثرة علمائها وفقهائها.

وقد وصف المرحوم الأستاذ الخضري، طيّب الله ثراه، أحوال تلك المدن في أول العصر العباسي، فقال: وإذا أطللت على منتهى المملكة الإسلامية من جهة الغرب، حيث جزيرة الأندلس، وجدت مدينة قرطبة تستعد إلى مساواة بغداد تحت نظر الأمير الجليل عبد الرحمن بن معاوية مؤسِّس الدولة الأموية في الأندلس، ونجد في إفريقيا مدينة القيروان التي ورثت عظمة المدن الإفريقية الرومانية، وانتهى جمالها، ونجد بعد ذلك مدينة الفسطاط حاضرة مصر، وقد جمع مسجدها الأعظم حلقات العلماء الذين أبقوا لهم أكبر الآثار في الاجتهاد والاستنباط، وهم

الذين أظهروا للناس كافّة فقه الأئمة المجتهدين على اختلاف مذاهبهم. . .

والمطّلع على ما كتبه مؤرّخو هذا البلد يرى له من الحضارة في العلم والتجارة والصناعة ما لا يقل عن مدينة بغداد، ثم مدينة دمشق، فهي وإن زايلتها أُبّهة الخلافة لم تزل حافظة لتلك العظمة التي ورّثها إياها بنو أمية، ولا تزال الكوفة والبصرة آهلتين بالعلماء والحكماء، ومع قرب بغداد منهما لم تستطع بعظمتها أن تكسف شمسها، لأن البصرة كانت الثغر الأعظم لتجّار الهند، والكوفة مقرّ العنصر العربي، وإذا توجهت إلى الشرق رأيت مدن مرو، ونيسابور وغيرها من المدن العِظام، وقد استلزمت الحضارة اتّساع نطاق التجارة والزراعة والصناعة، وكل هذا قد بلغ أشدّه في هذا الدور، حتى صارت الرقعة الإسلامية تزهو بحضارتها على كل حضارة سبقتها لأنها خُلاصة حضارات مختلفة، ولا مِراء في أن لذلك أثراً كبيراً في الفقه. لأنه يمكّن القائم به من وضع المسائل المختلفة، ليستنبط الجواب عنها(١).

هذه حال المدائن الإسلامية بشكل عامّ من ناحية التجارة والصناعة وسائر نواحي الحضارة والنزوع العلمي في كل مدينة، وكانت كل مدينة تموج بأمشاج مختلفة من أجناس متباينة الأرومة، وكلٌّ يحمل حضارة جنسه في أطواء نفسه، ومكان حسّه، وإن المجتمع الذي يكون على هذه الشاكلة تكثر فيه الأحداث

---

(١) راجع كتاب تاريخ التشريع الإسلامي تجد هذا مستوفى في باب عمر اجتهاد الأئمة أصحاب المذاهب.

الاجتماعية إذ تبدو فيه مظاهر مختلفة من تفاعل تلك الخصائص الجنسية ولكل حادثة حكمها من الشرع، فإن الشريعة الإسلامية شريعة عامّة تحكم بالإباحة أو المنع في كل الأحداث دقيقها وجليلها، ومن شأن دراسة هذه الأحداث أن توسع عقل الفقيه. وتفتق ذهنه إلى استخراج المسائل وتوسع فيه ناحية التصوّر اللازمة لوضع ضوابط عامّة لجنس الفروع المتباينة.

وإذا كانت المدن الإسلامية فيها كل هذه المظاهر، المدن الحجازية التي كانت مَزاراً لكل المسلمين، ولا زالت كذلك إلى اليوم ترى فيها كل الألوان وكل الصور، وكل أشكال الحياة، فإن الناس يأتون إليها من كل فجٍّ عميق، وأفئدتهم تهوي إليها إجابة لدعوة إبراهيم عليه السلام، فالمُقيم بمدن الحجاز يرى فيها كل الألوان الاجتماعية للمسلمين في الحجيج الزائرين الذين يفدون إليها، ويطّلع على أعراف الناس المختلفين بالمشاهدة والعَيان، لا بالخبر والبيان.

فالمدينة التي كانت إليها الهجرة، وبها الروضة الشريفة، والمسجد النبوي الشريف، كانت مزار المسلمين في حجيجهم، يتيمنون بالمقام فيها، واللبث بجوار رسول الله ﷺ، فلما ارتضاها مالك مقاماً له، كان فيها كل أعراف الناس، وصور معاملاتهم في الجملة، ومعايشهم وأحوالهم الاجتماعية.

هذه إشارة موجزة أشدّ الإيجاز إلى النواحي الاجتماعية، أما النواحي العقلية في عصر مالك، فترجع إلى ناحيتين، إحداهما: الأفكار العقلية التي سادت ذلك العصر، وثانيهما: الدراسات

الدينية فيه، ومنزلة المدينة منها، ومكانتها من الدراسات التي تتّصل بالفقه، والعلوم الدينية عامّة.

أما الناحية الأولى فمن الحق علينا عند بيانها أن نشير إلى الأفكار التي كانت تبلبل عقول بعض المسلمين، وذلك أن العصر الأموي، والعصر العباسي الأول كانت البلاد الإسلامية عموماً، والعراق خصوصاً مستراداً لأفكار ومذاهب تدسّ بين المسلمين في الخفاء، لتفسد عقيدتهم، أو لتحيّرهم في أمور دينهم، وتلبس عليهم الواضح السائغ المستقيم بأمور يصعب على العقل ازدرائها، أو لا يعرف العقل البشري حقيقة كُنهها، مثل البحث في القضاء والقدر، وإرادة الإنسان أهي حرّة، فيكون التكليف معقولاً، والجزاء مقبولاً أم أن الإنسان ليس له إرادة حرّة، فيبحث عن حكمة التكليف، وغايته وداعيته.

وكانت هذه المجادلات تُثار بين المسلمين بتدبير خفي، ليضطربوا في فهم دينهم، وليجد خصوم الإسلام منفذاً ينالونه منه، وليستطيعوا أن يقيموا المحاجزات حتى يمنعوا عنه المعتنقين لدين هؤلاء المدبّرين.

ولقد كان ذلك الدسّ الخفي لتشكيك المسلمين، وتفريق آرائهم، وإثارة المنازعات الفكرية بينهم له مظاهره الواقعة التي لا يُشكّ في دلالتها. على أن أفكاراً غريبة عن الإسلام والمسلمين تُذاع بينهم لتثير جدلهم، ووجدنا في كتاب العصر العباسي مَن يشير إلى تلك الأيدي الخفيّة، فوجدنا الجاحظ في بعض رسائله

يحصيٍ بعض ما يذكره النصارى فيما بينهم، ليثيروا بين المسلمين أفكاراً يجدون فيها حماية للمسيحية.

ولقد وجدنا في تاريخ بعض المسيحيين، وهو يوحنا الدمشقي الذي كان في خدمة الأمويين إلى عهد هشام[1] ابن عبد الملك ما يدل على أنه كان يعلّم المسيحيين ما يجادلون به المسلمين في شأن دينهم. وقد جاء في كتاب تراث الإسلام أنه كان يقول: إذا سألك العربي. ما تقول في المسيح. فقل: إنه كلمة الله. ثم ليسأل النصراني المسلم: بِمَ سُمّي المسيح في القرآن، وليرفض أن يتكلم بشيء، حتى يجيبه المسلم. فإنه سيضطر إلى أن يقول: «إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله، وكلّمته ألقاها إلى مريم، وروح منه»[2]، فإذا أجاب بذلك فاسأله عن كلمة الله وروحه، مخلوقة أو غير مخلوقة، فإن قال مخلوقة، فليُردّ عليه بأن الله كان، ولم تكن له كلمة ولا روح، فإن قلت ذلك، فسيفحم العربي، لأن مَن يرى هذا الرأي زنديق في نظر المسلمين.

ونرى من هذا أنه يبيّن مواضع الحجة في نظره، وكيف يُفحِم العربي، ثم يجرّهم إلى مسألة قدم كلامٍ الله تعالى، ليدرء بها في دعواه، وإن كانت لا تُغني في الحق فتيلاً لأن إضافة الكلمة

---

(١) هشام بن عبد الملك، أبو الوليد، استخلف بعهد من أخيه يزيد. كان حازماً عاقلاً. قال سحبل بن محمد: ما رأيت أحداً من الخلفاء أكره إليه الدهاء، ولا أشدّ عليه من هشام، مات سنة خمس وعشرين ومائة. له ترجمة في: (تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠).

(٢) سورة النساء، آية: ١٧١.

إلى الله، وكون الروح من الله لا يدلّ على قِدَمها لأن الكلمة التي يخلقها الله سبحانه وتعالى ليست قديمة، وكذلك الروح الذي يخلقه، وسُمّي عيسى بكلمة الله، لأنه نشأ بمجرد كلمة الله «كن» فكان من غير توسيط أب، وكذلك روحاً، لأن المادة الأولى للحيّ يقتضي السُّنّة العامّة التي سنّها الله في البشر لم تكن طريقة إيجاده، والأشخاص يوصفون بأظهر أحوالهم.

ثم يلقّنهم ما يُعدّ نقداً لمبادىء الإسلام، فيتكلم في تعدّد الزوجات، وفي الطلاق وفي المحلّل، ثم يثير بينهم أكاذيب حول النبي ﷺ، فيخترع قصة عشق النبيّ ﷺ لزينب[1] بنت جحش، وهي زوج لزيد[2]، وهكذا، ثم يذكر أن تقديس الحجر الأسود، كتقديس الصليب.

ولا يكتفي بكل ذلك، بل يدفع بالمُجادلين، ليجرّوا المسلمين إلى الخوض في مسألة القدر، وإرادة الإنسان، وحرية هذه الإرادة وخيرها[3]. ويقذف بالعقل العربي في تيهٍ من

---

(١) زينب بنت جحش الأسدية، أُم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ سنة خمس. خرّج أحاديثها الجماعة، وروى لها الشيخان حديثين، هما متّفق عليهما. (الرياض المستطابة، ص ٣١٤).

(٢) زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، أبو أُسامة، مولى رسول الله ﷺ، صحابي جليل، مشهور، من أول الناس إسلاماً، استشهد يوم مؤتة، في حياة النبي ﷺ، سنة ثمانٍ، وهو ابن خمس وخمسين. (تقريب التهذيب ٢/٢٧٣).

(٣) جاء كل ما تقدم في رسائل الجاحظ التي طبعها فنكل، وفي كتاب تراث الإسلام وكتاب المخطوطات العربية للأب لويس شيخو.

المجادلات، ويثير بينهم طائفة من المشاكل الفكرية المعقّدة، تضليلاً للمسلمين، وإيقاعاً للفرقة بينهم، وإثارة للأهواء والنِحَل، وليتفرقوا شِيَعاً وأحزاباً فكرية، وكل ذلك من رجل قد احتضنه البيت الأموي وربّاه، ورعى أباه من قبل.

ولقد كان بجوار ذلك الاحتكار الفكري حركة فكرية أخرى ابتدأت في العصر الأموي، ونَمَت وأتت أُكلها في العصر العباسي، تلك هي حركة الاتصال بالفلسفة اليونانية، فقد ابتدأت في عهد الأمويين. وقال ابن خلّكان في ذلك: إن خالد بن معاوية كان من أعلم قريش بفنون العلم، وله كلام في صنعة الكيمياء والطب، وكان بصيراً بهذين العلمين متقناً لهما، وله رسائل دالّة على معرفته وبراعته، وأخذ الصنعة عن رجل من الرهبان اسمه بريانس الرومي، وله فيها ثلاث رسائل، تضمنت إحداهنّ ما جرى له مع بريانس المذكور، وصورة تعلّمه منه، والرموز التي أشار إليها.

ولقد نمّى ذلك الاتصال الفكري بهذه الفلسفة حركة الترجمة التي نقلت أرسال الفكر اليوناني، والفارسي والهندي، في العصر العباسي، وكان لذلك أثره في الفكر الإسلامي، وكان تأثيره مختلف الأنواع على حساب قوة العقل والدين عند مَن نال من هذه الفلسفة، فمن الناس مَن كانت له عقول مستقيمة، وإيمان صادق، فكانوا بقوة عقولهم، وقوة إيمانهم يسيطرون على ما يرد إليهم من أفكار، فتهضمها نفوسهم، ويستفيدون منها نماءً في تفكيرهم ومداركهم، ورياضة لعقولهم، ومنهم مَن لا تقوى

نفوسهم على احتمالها، فتضطرب عقولهم عند ورودها بين قديمها وجديدها، فتكون في فوضى فكرية لا استقرار فيها، ولذلك رأينا قوماً بعضهم شعراء، وبعضهم كتّاب، وبعضهم ينتسبون للعلم قد غزتهم تلك الأفكار، فلم تَقْوَ على هضمها عقولهم، فاضطربوا وصاروا حائرين.

وقد وجد بجوار هؤلاء زنادقة كانوا يعلنون آراء مفسدة للجماعة الإسلامية، ويتناجون بأمور هادمة للإسلام، ويدبّرون الأمر كيداً لأهله، وتهويناً لشأنه، ومنهم مَن كانوا يريدون نقض الحكم الإسلامي، وإحياء الحكم الفارسي القديم، كما حدث من المقنع الخراساني الذي خرج على الدولة العباسية في عصر المهدي.

كانت هذه الأمور سبباً في حدوث منازعات فكرية. والتحام بين آراء وعقائد متباينة مضطربة، وإذا كان مالك قد عاش في هذا العصر، فلا بدّ أن يكون قد وصل إلى مسمعه شيء من تلك الأفكار المتضاربة.

ولقد كان الإمام مالك رحمه الله على علم بشؤون النِحَل المتباينة، ولكنه ما كان يخوض في شأنها، وما كان يسمح لأحد أن يُجري المناقشة حولها. لأنه ما كان يسوّغ للعالم أن يتكلم بكل ما يعلم. بل كان يطالبه بألّا يتكلم إلّا بما يفيد، ويطيقه السامعون، وتستسيغه نفوسهم، ويكون مريء العاقبة، ولا يكون وبيئاً.

نعم إنه لم يكن على علم بها بالقدر الذي كان يعلم به أبو

حنيفة الذي عاصره، لأن أبا حنيفة كان بالعراق موطن ذلك التناحر، وكان مالك بالمدينة، وهي نائية في الجزيرة العربية، ولم يكن العلم رائج فيها من ذلك الصنف الذي كان يروج في البصرة والكوفة، إذ العلم الذي كانت تروج سوقه هو علم الكتاب والسُّنّة والاستنباط الفقهي تحت ظلهما، وعلم مالك كان ذلك، ثم على المِلَل والنِحَل وغيرها.

تلك هي المنازع الفكرية في عصر مالك، وقد كان على علم بها، وكان تأثيرها فيه سلبياً. علم الكثير منها، وتجافت عنها نفسه، كمَن يعلم الشرّ ليجتنبه، لا كمَن يعلم الخير ليتبعه.

وقد آن لنا أن نتكلم على العصر في العلوم الدينية: لقد كان العلم في صدر الإسلام يتّجه إلى التلقّي بالسماع، ولم يدوّن في الكتب، فلما اتجهت طوائف من الناس للعكوف على العلوم المختلفة يدرسونها، ويُذاكرونها اتجه العلماء في آخر العصر الأموي إلى التدوين، وأخذت العلوم تتميز، وصار لكل علم علماء قد اختصّوا به، يتعمّقون فيه، ويضبطون قواعده، لذلك أخذ الفقهاء والمحدّثون في تدوين الحديث والفقه منذ العصر الأموي، فقد كان فقهاء الحجاز يجمعون فتاوى عبد الله بن عمر، وعائشة، وابن عباس، ومَن جاء بعدهم من كبار التابعين بالمدينة، وينظرون فيها، ويستنبطون منها ويفرّعون عليها، كما كان العراقيون يجمعون فتاوى عبد الله بن مسعود، وقضايا علي وفتاويه، وقضايا شريح وغيره من قضاء الكوفة. ثم يستخرجون منها ويستنبطون، فلما جاء العصر العباسي اتّسعت آفاق التدوين

في الحديث، ودرسوه مرتّباً ترتيباً فقهياً.

ولم يكن الأمر مقصوراً على هؤلاء، فقد كان فقهاء الشيعة يدوّنون آراءهم، وقد كشف بعض الآثار في ميلانو، ووجد من بينها مخطوط منسوب للإمام زيد الذي استشهد سنة (١٢٢ هـ)، وهو في الفقه، وكتاب الجموع المطلوب المتداول ينسب إلى ذلك الإمام، وسواء أصحّت النسبة أم لا تصحّ، فمن المؤكد أن الشيعة الزيدية في عصر مالك كانت لها آراء فقهية معروفة، وكان مالك متصلاً بجعفر الصادق، وروى عنه رضي الله عنهما.

هذا ولا ننسى أن العصر كان عصر مناظرات. فمناظرات شديدة اللجب قوية بين الفِرَق المختلفة، بين الشيعة والجماعة، وبين الخوارج وغيرهم، وبين أهل الأهواء جملةً وغيرهم، يرحل العلماء لأجل هذه المناظرات، فبعض علماء البصرة يرحلون إلى الكوفة ليناظروا علماءها، وكذلك علماء البصرة.

وكانت المناظرات الفقهية في موسم الحج، فترى أبا حنيفة يتذاكر في المسائل الفقهية مع مالك، ويتناظر مع الأوزاعي، وكانت تلك المناظرات الفقهية أخصب، وأكثرها إنتاجاً من غيرها، وإن مالكاً رضي الله عنه كان ينفر من الجدل العلمي الذي يكون الغرض منه السبق، والفوز، ولذلك جبّه الرشيد بقوله ليس العلم كالتحريش بين البهائم والدِيَكة لما طلب منه مناظرة أبي يوسف. وكان يعدّ الجدل في الدين لا يُنتِج شيئاً، وأنه يفسد، ولكنه قد أُثِرَ عنه أنه كان يناظر العلماء المخلصين في كثيرٍ من الأحيان، فهو يناظر أبا حنيفة حتى يعرق من المناظرة معه ويقول

لليث إنه لفقيه يا مصري، ويناظر أبا جعفر المنصور، ويرسل الرسائل لمَن يخالفونه يدعوهم إلى رأيه، ولعلّه ما كان يعتبر تلك المناظرات التي يقصد بها إلى طلب الحق المجرّد من قبيل الجدل الذي نُهِيَ عنه. لأن الأولى لا يقصد منها الغلب واجتياز المجالس، بل يقصد بها طلب الحق، وهي خالية من المراء وتحرّي الغلط بل تحرّي الحق، والإخلاص يسودها.

ولقد ظهرت في عصر مالك ظاهرة بيّنة واضحة الأثر في تميّز الآراء، وهو تميّز كل مدينة من المدائن المشهورة بالعلم بناحية من نواحي الفكر. فالبصرة مثلاً كانت تتميز في علومها الدينية بالمسائل التي تتصل بالعقيدة فكانت بها الفِرَق المختلفة التي تتكلم في فلسفة العقائد. وكان بها علماء في الوعظ والقصص كالحسن البصري، وكان بها فقه قليل، والكوفة كان بها الفقه العراقي الذي يقوم على آثار ابن مسعود، وآراء إبراهيم[١] النخعي ومدرسته التي كان يمثّلها درس حمّاد بن[٢] أبي سليمان،

---

(١) إبراهيم النخعي بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران، فقيه أهل الكوفة، ومفتيها هو والشعبي في زمانهما. قال الشعبي: ما ترك بعده أعلم منه ولا الحسن ولا ابن سيرين. مات سنة ست وتسعين. له ترجمة في: تذكرة الحفّاظ ١/٧٣، وتهذيب التهذيب ١/١٧٧، واللباب ٣/٢٢٠، وطبقات الشيرازي ٨٢.

(٢) حمّاد بن أبي سليمان واسمه مسلم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه. مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري. مات سنة عشرين ومائة، وقيل: سنة تسع عشرة. له ترجمة في: تهذيب التهذيب لابن حجر ٣/١٦، وخلاصة تذهيب الكمال للخزرجي ٧٨، وشذرات الذهب ١/١٠٧، وطبقات ابن سعد ٦/٢٣١، وطبقات الشيرازي ٨٣.

ثم درس أبي حنيفة من بعده، وقد كان فيها الفقه التقديري، وفقه القياس والاستحسان بشكلٍ بيّن واضح، ودمشق كان بها الفقه يقوم على تعرّف آثار الصحابة والتابعين، وقليل من الآراء، ويمثّل هذا الفقه الأوزاعي ومدرسته، وقد كان الأوزاعي على علم بالسُّنّة، ولم يكن مُحدّثاً كمالك رضي الله عنه.

أما المدينة، فقد كان بها الحديث، وكانت بها آثار السلف الصالح، وكانت بها آراء الصحابة الذين امتازوا بالرأي كعمر رضي الله عنه. وزيد بن ثابت، ومَن تلقّى عليهم من بعدهم. ففيها كان الحديث، والسُّنّة، والرأي.

١٣ ـ باب في فضل المدينة وذكر القبر والمنبر والمسجد والكعبة:

قال الإمام مالك رضي الله عنه: اختار الله سبحانه وتعالى المدينة لرسوله ﷺ: لمحياه ومماته: وتُبُوِّئت بالإيمان والهجرة وافتتحت القرى بالسيف حتى مكّة، وافتتحت المدينة بالقرآن(١).

قال مالك: ولمّا انصرف عمر من سَرْغ(٢)، فلما نظر إلى المدينة قال: هذه المتبوّأ.

---

(١) انظر كتاب الجامع في السُّنن والآداب والمغازي والتاريخ، ص ١٣٨.
(٢) سَرْغ (بالعين والغين لغة فيه): قرية بوادي تبوك لقي بها عمر بن الخطاب مَن أخبره بطاعون الشام فرجع إلى المدينة ـ وكان افتتحها أبو عبيدة بن الجراح. (المعجم لياقوت ٣/٦٧٧).

قال مالك: ولو علم عمر موضعاً أفضل منها لم يَدْعُ الله أن يُدفَن فيها. قال مالك: وبها جدث رسول الله ﷺ وآثاره ومنبره، ومنها يحشر خُيّار الناس، وقد بارك فيها النبي ﷺ وفي مُدّهم وصاعهم، رغّب في سكناها والصبر على لأْوَائِها[1].

ورُوِيَ أنه عليه السلام قال: «اللّهمّ إنك أخرجتني من أحبّ البقاع إليَّ فأسكنّي أحبَّ البقاع إليك»[2] فأسكنه المدينة.

وقد أنكر عمر بن الخطاب على عبد الله بن عباس قوله: إن مكة خير من المدينة[3].

قال مالك: قال عمر بن الخطاب: إن المسجد الذي أُسِّس على التقوى[4] مسجد رسول الله.

قال مالك: وسمعت أن جبريل هو الذي أقام قبلته للنبي ﷺ.

---

(١) جاءت في الصبر على لأوائها وشدَّتها أحاديث منها في الصحيحين: (مَن صبر على لأوائها وشدّتها كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة). (وفاء الوفاء ١/٣٩، وما بعدها)، وانظر (شرح الزرقاني على الموطأ ٤/٢١٩ - ٢٢٠).

(٢) رواية الحاكم في مستدركه لهذا الحديث جاء فيها: (... فأسكني في أحبّ البقاع إليك). وفي بعض طرق هذا الحديث أنه قال ﷺ حين خرج من مكة، وفي بعضها بالحجون (ن، م: ١/٣٤).

(٣) في تفضيل المدينة على غيرها من البلاد انظر الفصل الأول من الباب الثاني (في وفاء الوفاء ١/٢٨). وما بعدها.

(٤) هو المُشار إليه في قوله تعالى: ﴿ لمسجد أُسِّس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ [التوبة: ١٠٨].

وقول النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ المسجد الحرام»[1]، وقيل: إن تفسيره بأنه مفضول بدون الألف.

وقال: «ما بين قبري ومنبري روضة من رِياض الجنة ومنبري على حوضي»[2]. وفي حديث آخر: «على نزعة من نزع الجنة»[3].

قال مالك: نهيت بعض الوُلاة أن يرقى منبر رسول الله ﷺ بخُفّين أو نعلين، ولم أرَ ذلك، وكذلك القبلة، ولا بأس أن يجعل نعليه في حجرته إذا دخل الكعبة.

قال: وكان بين منبر رسول الله ﷺ، وجدار القبلة قدر ممر المشاة، ثم قدّم عمر القبلة إلى حدّ المقصورة، ثم قدّمها عثمان إلى حيث هي اليوم، وبقي المنبر في موضعه.

قال مالك: من طُرَف الغاية نحته للنبي عليه السلام غلام

---

(١) البخاري - وروى أحمد وابن حبّان قوله ﷺ مرفوعاً. «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة)..
واستنبط منه تفضيل مكّة على المدينة لأن شرف الأمكنة بفضل العبادة فيها (هداية الباري: ١/٣٦٩).

(٢) رواه أحمد بن حنبل في المسند، وكتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي ص ١٤.

(٣) الجامع، ص ١٤٠.

نجّار لسعد[1] بن عبادة، وقال غيره: غلام لامرأة من الأنصار، وقيل: للعباس[2]، فعمله من ثلاث درجات[3]

وقيل لمالك: كيف كان أبو بكر وعمر من رسول الله ﷺ في حياته؟ قال: منزلتهما بعد مماته، يريد في القُرب إذْ دُفِنا معه في البيت، وهو كان بيت عائشة.

وروى ابن وهب عن مالك: أن موضع منبر النبي عليه الصلاة والسلام في الجدار الذي يلي القبلة، وأن أبا بكر رأسه عند رجلي النبي عليه السلام، وأن عمر بن الخطّاب خلف ظهر النبي عليه الصلاة والسلام وبقي موضع قبر آخر.

ويقال: إن قبر النبي عليه السلام [في البيت] مما يلي القبلة وأبو بكر، من خلفه رأسه حذاء كتفي النبي ﷺ، وعمر من خلفه رأسه حذاء كتفي أبي بكر.

ويقال: إن أبا بكر خلف النبي ﷺ قد جاز ملحده ملحد النبي ﷺ، ورأس عمر عند رجلي أبي بكر قد جازتا رجلاه رجلي النبي ﷺ. والأول أثبت عند أهل العلم.

---

(١) سعد بن عبادة بن دليم، ابن حارثة الأنصاري الخزرجي، أحد النقباء وأحد الأجواد، وقع في صحيح مسلم أنه شهد بدراً، والمعروف عند أهل المغازي أنه تهيأ للخروج، فنهش فأقام، مات بأرض الشام، سنة خمس عشرة، وقيل غير ذلك. (تقريب التهذيب ١/٢٨٨).

(٢) عباس بن عبد المطّلب، بن هاشم، عمّ النبي ﷺ، مشهور، مات سنة اثنتين وثلاثين، أو بعدها، وهو ابن ثمانٍ وثمانين. (تقريب التهذيب ١/٣٩٨).

(٣) انظر كتاب الجامع، ص ١٤٠.

ويقال: إنه بقي في البيت موضع قبر يُدفَن فيه عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، وعلى نبيّنا والله أعلم.

وعمر بن عبد العزيز هو الذي جعل مؤخر القبر محدّداً بركن، لئلا يستقبل قبر النبي ﷺ فيصلّي إليه، جعل ذلك حين انهدم جدار البيت فبناه على هذا فصار للبيت خمسة أركان.

قال مالك: ويسلِّمُ الرجل على النبيّ ﷺ حين يقدم وحين يريد أن يخرج. قيل: فالرجل يمرّ بالقبر هل يسلّم؟

قال: ماشياً، وفي رواية ابن نافع يسلّم كلما مرّ، وقد أكثر الناس من هذا.

قيل: فهل من هذه المساجد شيء يأتيه؟

قال: مسجد قُبَا[1].

قيل: فغيره؟ قال: لا أعلمه.

وسُئِلَ مالك عن تفسير الصفّ الأول: هل هو دون المقصورة؟

قال: إن كانت المقصورة لا تدخل إلا بإذن فهو دونها، وإن كانت تدخل بغير إذن فهو الذي يلي الإمام.

وحرّم النبي ﷺ ما بين لابَتَي المدينة[2]. وهما حرمان.

---

(١) وقبا: بضم القاف وألفه واو يمدّ ويقصر ـ قرية بها مساكن بني عمرو بن عوف من الأنصار، عُرِفَت باسم بئر بها. (ياقوت ٤/٢٣).

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «حرم ما بين لابتي المدينة على لسان البخاري».

=

قال مالك: لا يُصاد الجراد بالمدينة[1]، ولا بأس أن يُطرَد عن النخل.

وقيل: إن حرم المدينة بريد في بريد من جوانبها كلها.

قال مالك: وكان ابن الزبير إذ بنى الكعبة يصبّ الطيب بين أضعاف البناء.

قال مالك: سألت الحَجَبَة؟ هل كانوا يُـرْزَقُونَ على الحجابة؟

قالوا: لا، وقد حرص على ذلك عمر بن عبد العزيز فأبينا ذلك.

قال مالك: وذلك أجود للحجبة.

قال مالك: ولا يُشرَك معهم في الحجابة غيرُهم، لأنها ولاية من رسول الله ﷺ حيث أعطى المفاتيح عثمان[2] بن طلحة.

= واللابتان: مثني لابة وهي الحرّة، والمقصود ما بين حرّتيها الشرقية والغربية والمدينة تقع ما بينهما. قال النووي: والمراد تحريم المدينة ولابتيها. (وفاء الوفاء ١/٩١). وانظر (شرح الزرقاني على الموطأ ٤/٢٢٦).

(١) تحريم صيد حرم المدينة هو ما اتفق عليه مالك والشافعي وأحمد، أما أبو حنيفة فلم يحرّم ذلك. انظر أدلة التحريم ومسائله (١/١٠٥).

(٢) عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عثمان بن عثمان بن عبد الدّار، العَبْدَري الحَجَبي، صحابي شهير، مات سنة اثنتين وأربعين، وقيل استشهد بأجنادين، وأبطل ذلك العسكري (تقريب التهذيب ٢/١٠).

قـال مـالك: قال النبي ﷺ: «لا يُنْفَيَنَّ إنسان في جزيرة العرب»[1].

قال مالك: وهي مكة والمدينة واليمن وأرض العـرب، فأجلى عمر أهل نجران (وأما أهل فـدك فصُولِحُـوا)[2] على النصف، فقوّم النصف الذي لهم فأعطاهم به جمالاً وأقتاباً[3]، وذهباً فابتاعه للمسلمين، وأجلى يهود خيبر ولم يأخذوا شيئاً لأنه لم يكن لهم شيء.

قال مالك: فأما تيماء[4] فأمرها بيّن، بيننا وبينهم أحد عشر ليلة، ليست من بلاد العرب، وهي من ناحية الشام، وأرى الوادي - يعني وادي القرى - ترك مَن فيها من اليهود لأنهم لم يَرَوْهَا من أرض العرب.

فأما مصر وخراسان والشام فلم يُجْلَوْا منها لأنها من أرض العجم ومَن أُجلي من غير المدينة (الذين هم سكانها)، فليؤخّروا أكثر من ثلاثة أيام حتى يتحملوا، وإنما ضرب لهم عمر ثلاثة أيام بالمدينة لأنهم بها مارّة مجتازون.

---

(١) الحامع، ص ١٤٣.

(٢) قوله، وفدك صولحوا: وفدك بفتح أوله وثانيه. قرية كانت كثيرة الفاكهة والعيون، وبها حصن يُقال لهما الشمروخ وأكثر سكانها من قبيلة أشجع (معجم ما استعجم ٣/١٠١٥).

(٣) الأقتاب: جمع قتب والقتب إكاف العير أو رحل على قدر السنام.

(٤) تيماء: بلد في أطراف الشام، بين الشام ووادي القرى (ياقوت ١/٩٠٧)، ومعجم ما استعجم: (١/٣٢٩، ٣٣٠).

قال ابن شهاب: خيبر عنوة، وبعضها صلح، وأكثر الكتيبة[1] عنوة.

قيل لمالك: ما الكتيبة؟

قال: أرض خيبر، وهي أربعون ألف عذق[2].

وكتب أمير المؤمنين أن تقسم الكتيبة مع صدقات النبي عليه السلام وهم يقسمونها على الأغنياء والفقراء.

قيل لمالك: أترى ذلك للأغنياء؟

قال: لا، وأرى أن يفرّق على الفقراء.

قال: كانت صدقات النبي ﷺ يقسمها الذين يلونها على مَن جاءهم ويؤثِرون بها الأحوج، ولم يكونوا يعمُّون بها القبائل وكانت نفقتها من غلّتها حتى أن أمير المؤمنين صار ينفق عليهم من بيت المال ثم يجمع ثمرتها فيعطيها القبائل يعمّهم بها كلهم على قدر حاجتهم ولم يكن قبل ذلك يعمّ بها الناس هكذا[3].

وأوقاف النبي ﷺ سبعة حوائط بالمدينة[4].

---

(١) الكتيبة: بفتح أوله وكسر ثانيه: حصن من حصون خيبر لمّا قسمت خيبر كانت الكتيبة خمس الله ورسوله وسهم ذوي القربى واليتامى والمساكين وطعم أزواجه ﷺ، وطعم الرجال الذين مشوا بالصلح بينه وبين أهل فدك وفي كتاب الأموال لأبي عبيد أنها تنطق بالثاء المثلثة. (معجم ما استعجم: ٤/١١١٥ ـ الأصل والهامش رقم ٢).

(٢) العذق عند الحجازيين: النخلة بحملها (متن اللغة. مادة ع ذق).

(٣) انظر كتاب الجامع، ص ١٤٤، ١٤٥.

(٤) المصدر السابق.

١٤ ـ موطأ الإمام مالك:

يُعدّ الموطأ أول مؤلَّف ثابت النسبة من غير شك[1]، ذاع وانتشر في الإسلام، وتناقلته الأجيال جيلاً بعد جيل إلى يومنا هذا، وهو ثابت النسبة إلى الإمام مالك رضي الله عنه، وهو يُعدّ الأول في التأليف في الفقه والحديث معاً، فقد كان الناس في العصر قبله يعتمدون على الذاكرة أكثر مما يعتمدون على الكتاب، ويعتمدون في العلم على السماع والتلقّي، لا على المكتوب المدوّن، وإن كان ثمّة شيء فهو تلك المجموعات الخاصّة التي نوّهنا عنها من قبل، أما التدوين والتأليف الحق فقد ابتدأ بالموطأ، هكذا يقول الثقات. وهكذا يقول أهل الخبرة في الحديث والفقه، فقد جاء في مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ما نصّه:

«اعلم علّمني الله وإياك، أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر الصحابة، وكبار تابعيهم مدوّنة في الجوامع ولا مرتّبة لأمرين:

أحدهما:

أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في صحيح مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

---

(١) ينسب للإمام زيد المتوفى سنة (١٢٢ هـ) كتاب الجموع، ولكن يتشكّك بعض العلماء في هذه النسبة.

ثانيهما:

سِعة حفظهم وسَيَلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانـوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في آخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار. لما انتشر العلماء في الأمصار، ولما كثر الابتداع من الخوارج والروافض، ومُنكِري الأقدار، فأول مَن جمع ذلك الربيع[1] بن صبيح، وسعيد[2] بن أبي عروبة، وغيرهما، وكانوا يصنّفون كل باب على حِدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدوّنوا الأحكام، فصنّف الإمام مالك الموطأ، وتوخّى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجـه بأقـوال الصحابـة، وفتاوى التابعين، ومَن بعدهـم»[3].

لم يحفظ التاريخ مدوّناً مأثوراً في الحديث والفقه، يقرؤه الناس إلى اليوم أقدم من الموطأ، ولقد كان عصر مالك يوعِز بالتأليف، لأن الفِرَق، أو أهل الأهواء كما يسمّيهم الأثـريون كمالك وغيره، كانوا يدوّنون مقالاتهم، ويدافعون عنها، فكان

---

(١) الربيع بن صبيح: بفتح المهملة، السعدي البصري، صـدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، قال الرَّامَهُرْمزي: هو أول مَن صنّف الكتاب بالبصرة، من السابعة، مات سنة ستين. (تقريب التهـذيب ١/٢٤٥).

(٢) سعيد بن أبي عروبة: مهران: اليشكري، مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ، له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين. (تقريب التهذيب ١/٣٠٢).

(٣) مقدمة فتح الباري، ص ٤ طبع الشيخ منير الدمشقي.

لا بدّ أن يتّجه الأثريون إلى تدوين الحديث وأقوال الصحابة والتابعين، ولأن الذاكرة أخذت تثقل بعظيم ما يجب أن يحفظه، فكان لا بدّ من الاستعانة بالكتاب، فقد كان ابن شهاب يحرّض تلاميذه على كتابة ما يسمعون خشية نسيانه، ولأن كثرة ادّعاء الفِرَق المختلفة الأحاديث، أوجب تمييز صحيحها بتدوينه، ليكون معلوماً للناس فلا يضلّوا.

ولقد سبق الاتجاه إلى تدوين أحاديث أهل الحجاز، وأقوال الصحابة والتابعين مالكاً رضي الله عنه، وقد قام عمر بن عبد العزيز بتدوين صحيح الحديث، وأقوال الصحابة والتابعين المعروفة بالمدينة، وذلك لحماية الإسلام. وقد جاء في شرح الموطأ للزرقاني: لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث، إنما كانوا يؤدّونها لفظاً، ويأخذونها حفظاً إلّا كتاب الصدقات، والشيء القليل الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء، حتى إذا خِيفَ عليه الدروس، وأسرع في العلماء الموت أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزمي، أن أنظر فيما كان من سُنّة أو حديث فأكتبه، وقال مالك في الموطأ رواية محمد[1] بن الحسن أخبرنا يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز

(١) هو محمد بن الحسن الشيباني مولهم. وقيل: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مروان. كان والده من أهل حرستا ـ قرية مشهورة بظاهر دمشق ـ فقَدِمَ العراق في آخر بني أمية، فولد له بواسط سنة اثنتين وثلاثين ومائة، فحمله إلى الكوفة فنشأ بها، وكتب شيئاً من العلم عن أبي حنيفة، ثم لازم أبا يوسف من بعده حتى برع في الفقه. (مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، ص ٥٠).

كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سُنّة أو حديث أو نحو هذا فاكتبه، فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء[1]...

كان الاتجاه إذن قد وُجِدَ قبل مالك وفي عصره إلى تدوين أقوال الصحابة والتابعين، وأحاديث رسول الله ﷺ، ووجد من قبل مالك مَن أخذ في جمع هذه الآثار، وجمع ناس من أقرانه مسائل في فقه الحجاز ودوّنها في كتاب، وقرأه الناس في حينه، فقد رُوِيَ أن عبد العزيز[2] بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون أول مَن عمل موطأ جمع فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة، وقد اطّلع عليه مالك، ونقده بأنه لم يبتدىء بالحديث، ونقل السيوطي[3] في ذلك عن ابن عبد البر[4] ما نصه: أول مَن عمل كتاباً بالمدينة على

---

(١) مقدمة شرح الموطأ للزرقاني، ص ٢٠.

(٢) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، الماجشون، بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة، المدني، نزيل بغداد، مولى آل الهدير، ثقة، فقيه، مصنّف، من السابعة، مات سنة أربع وستين. (تقريب التهذيب ١/٥١٠).

(٣) الإمام جلال الدين السيوطي ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، ونشأ يتيماً وحفظ القرآن وهو دون الثماني سنين، ثم حفظ العمدة، ومناهج الفقه والأصول، وألفيّة ابن مالك، ومات رحمه الله في يوم الخميس تاسع عشر جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ. (مقدمة طبقات الحفّاظ للسيوطي).

(٤) ابن عبد البرّ هو: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النمري، الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدّثيها في وقته وأحفظ مَن كان بها لسنة مأثورة. مات ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر سنة ثلاث =

معنى الموطأ، مَن ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث، فأتى مالك، فنظر فيه، فقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار، ثم سددت ذلك بالكلام(١).

وجدّت الدواعي والمثل ليؤلّف مالك الموطأ، إذ وجد غيره قد جمع أبواب الفقه المجمع عليه عند أهل المدينة، فكان عليه أن يكتب ما دام قد وجد أن الذي كتب لم يسلك الطريق الأمثل، فكتب، ويظهر أنه كان وقت كتابته ونشره، فقد وجد كتباً مثله حتى قد قيل له: شغلت نفسك بهذا الكتاب وقد شاركك فيه الناس، وعملوا أمثاله، فقال: ائتوني بها فنظر فيها، ثم قال: لتعلمنّ ما أريد به وجه الله.

ولكن لم يقدّر لمدوّن قبل موطأ مالك ما قُدّر له من الذيوع والانتشار والبقاء في الأجيال، حتى يجتاز الحقب، فيصل إلى جيلنا كما جمعه صاحبه، ولذلك قلنا أن أول كتاب جُمِعَ ودُوِّن، وبقي إلى يومنا هذا.

كان ظهور الموطأ إذن نتيجة لمقتضيات الزمن، ووجود الدواعي إليه، إذ اتجهت همّة العلماء والخلفاء من قبل عصر مالك إلى جمع علم المدينة، ونزع العلماء إلى ذلك في عصره،

= وستّين وأربعمائة عن خمس وتسعين سنة وخمسة أيام رحمه الله. (مقدمة الانتقاء لابن عبدالبرّ).

(١) تزيين الممالك في مناقب الإمام مالك، ص ٤٤.

فلما بلغ هو ذلك الشأو في الإفتاء. وصار مقصد طلاب العلم من كل مكان، إذ صار إمام أهل الهجرة غير منازع فيها من أحد. كان لا بدّ من أن يجمع أحاديث أهل المدينة وأقوال الصحابة والتابعين بها، وبعبارة عامّة يجمع العلم المدني.

إن طلبه الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز من قبل، وصار الغاية المُرتجاة، ورأى أن الثمر قد آن أن يحصد ويجمع، حتى لا تعصف به الرياح، فجمعه، فدوّنه، ولكن علماء الأخبار يذكرون أن جمع مالك للموطأ كان بناءً على طلب أبي جعفر المنصور. فيقولون إن أبا جعفر قال لمالك: ضع للناس كتاباً أحملهم عليه، ويرون أنه قال له: يا أبا عبد الله ضُمّ هذا العمل، ودوّنه كتاباً، وتجنب فيها شدائد عبد الله بن عمر، ورخّص ابن عباس، وشوّاذ ابن مسعود، واقصد أواسط الأهور، وما اجتمع عليه الصحابة.

ويُروَى أنه حصلت بينهما مجاوبة في العرض من الكتابة، إذ قال أبو جعفر: «اجعل العلم يا أبا عبد الله علماً واحداً. فقال له مالك: إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد، فأفتى كلٌّ في عصره بما رأى، وأن لأهل هذا البلد (أي مكة) قولاً، وأهل المدينة قولاً، ولأهل العراق قولاً قد تعدّوا فيه طورهم، فقال: أما أهل العراق لا يرضون علمنا، فقال أبو جعفر: يضرب عليه عامّتهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسِياط[1].

(١) راجع هذه الروايات الثلاث في (المدارك، ص ٣٠ و٣٢ و٣٣).

إذن فقد فكّر أبو جعفر في الأمر الذي فكّر فيه عمر بن عبد العزيز وهو جمع العلم المدني، فقد أمر هـذا أبا بكـر الحزمي، وأمر ذلك مالكاً رضي الله عنه، وإذا كانت قد توافرت الدواعي عند مالك من تلقاء نفسه لتدوين العلم المدني خشية الدروس فقد كان طلب الخليفة مزكياً للأمر الذي رأى دواعيه متوافرة.

وإن الخليفة كما تدلّ الروايات ما كان يقصد من الجمع الخوف على ذهاب العلم بذهاب العلماء، وإنما كان له مطلب آخر، وهو توحيد الأقضية في كل الأمصار، إذ أن ذلك من الأمور التي كَثُر التفكير فيها في عصر أبي جعفر، لأن الخلاف بين الفقهاء قد اتّسعت آفاقه، ولا مَنجاة من آثار ذلك الاختلاف في الأقضية إلّا بجمع السُّنّة واختيار سبيل وسط من أقوال الفقهاء يكون مذهب القضاة، يقضون به، ويخرجون عليه، وكان هذا ممّا تقدّم به عبد الله بن المقفّع، للمنصور، ولننقل لك بعضاً مما جاء في رسالة الصحابة خاصّاً بذلك، فقد جاء فيها: «ومما ينظر أمير المؤمنين فيه اختلاف هذه الأحكام المتناقضة التي قد بلغ اختلافها أمراً عظيماً في الدماء والفروج والأموال، فيستحلّ الدم والفرج بالحيرة، وهما يحرمان بالكوفة ويكون مثل ذلك الاختلاف من جوف الكوفة، فيستحلّ في ناحية منها ما يحرم من الناحية الأخرى، غير أنه على أكثر ألوانه نافذ على المسلمين في دمائهم وحرمهم يقضي به قضاة، جائز أمرهم وحكمهم، مع أنه ليس ينظر في ذلك من أهل العراق، وأهل الحجاز فريق إلّا قد لجّ بهم

العجب بما في أيديهم، والاستخفاف من سواهم، فأقحمهم ذلك في الأمور التي ينجع بها مَن سمعها من ذوي الألباب».

أمّا مَن يدّعي لزوم السُّنّة منهم، فيجعل ما ليس سُنّة سُنّة، حتى يبلغ ذلك به إلى أن يسفك الدم بغير بيّنة ولا حُجّة على الأمر الذي يزعم أنه سُنّة، وإذا سُئِلَ عن ذلك لم يستطع أن يقول: هريق فيه دم على عهد رسول الله ﷺ، أو أئمة الهدى من بعده، وإذا قيل له أيّ دم سفك على هذه السُّنّة التي تزعمون؟ قالوا: فعل ذلك عبد الملك بن مروان، أو أمير من بعض أولئك الأمراء، وأما مَن يأخذ بالرأي، فيبلغ به الاعتزام عن رأيه أن يقول في الأمر الجسيم من أمر المسلمين قولاً لا يوافقه عليه أحد من المسلمين، ثم لا يستوحش لانفراده بذلك وإمضائه الحكم عليه، وهو مُقِرٌّ أنه رأي منه ـ لا يحتجّ بكتاب ولا سُنّة.

فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه القضية، والسِيَر المختلفة، فتُرفَع إليه في كتاب، ويرفع معها ما يحتجّ به كل قوم من سُنّة أو قياس، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك وأفضى في كل قضية برأيه الذي يلهمه الله، ويعزم له عليه، وينهى عن القضاء بخلافه، وكتب بذلك كتاباً جامعاً عزماً، ورجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صواباً، ورجونا أن يكون اجتماع السِيَر قُربة لاجتماع الأمر برأي أمير المؤمنين، وعلى لسانه، ثم يكون ذلك من إمام لآخر آخر الدهر إن شاء الله[1].

---

(١) رسائل البلغاء، ص ١٢٦.

وترى من هذه الفقرات أن جمع القضاء على رأي واحد كان فكرة تقوم بأذهان المفكّرين، لما رأوا من تضارب الأقضية واضطراب الأحكام، وتناقضها بسبب اختلاف الآراء الفقهية.

وقد رأى ابن المقفّع أن تُجمَع الآراء المختلفة لكل طائفة، ويختار الخليفة من بينها ما يراه أصلح وأقرب إلى السُّنّة، فلم يتّجه أبو جعفر ذلك الاتجاه، عند أخذه بالفكرة، بل اتجه إلى العلم المدني، ليجعل منه قانوناً يكون القضاء على مقتضاه، لأن علم المدينة أقرب إلى السُّنّة في جملته. ويظهر أنه كان على علم به، ولأن بُغضه للعراق وفقهائه الذين كانوا ينقدونه أحياناً، جعله يتّجه إلى العلم المدني وحده، فطلب إلى مالك ما طلب، وعارض مالك بما قال، لكيلا يفرض على الناس رأياً ارتآه، وقد يكون وصل إلى علمهم عن صحابي غير ما رأى، وخشية أن يتحمّل هو وحده التبِعات كلها في كل الأقطار.

وُجِدت الدواعي لتدوين الموطأ، وجاء طلب الخليفة متفقاً مع تلك الدواعي التي ارتآها مالك، وأجاب نداءها من تلقاء نفسه.

ولكن لم يقدّر أن يتمّ التدوين في عصر أبي جعفر المنصور، فقد تمّ تدوين الموطأ حوالي سنة (١٥٩ هـ) بعد أن توفي المنصور وقيل في أواخر أيامه، كما أن أبا بكر بن حزم لم يجمع السُّنن إلاّ بعد وفاة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

ويظهر أن مالكاً أخذ وقتاً طويلاً في تدوينه، وتمحيصه،

حتى استطاع أن ينشره على الناس، فإن طلب أبي جعفر تدوينه كان حوالي سنة (١٤٨ هـ)[١]، ونشره على الناس كان حوالي سنة (١٥٩ هـ) أي أن الفترة بين الطلب والنشر كانت نحو إحدى عشرة سنة قضاها مالك في جمعه وتمحيصه، ولقد قالوا إنه استمر يمحّص فيه إلى أن مات، فكان كلما راجعه حذف منه بعض ما كان قد أقرّ.

لم يدرك أبو جعفر الكتاب، فقد مات قبله، وقد كان رأي الخلفاء من بعده مثل رأيه، فقد كان رأي المهدي كأبيه ثم رأي الرشيد أن تنشر في كل مصر نسخة ويسير القضاء في الأمصار، في أحكامهم على مقتضاه، وطلب كلاهما ذلك إلى مالك، ولكن مالك كان يُمانع في ذلك مُمانعة شديدة.

جاء في المدارك: رُوِيَ أن المهدي قال له: ضع كتاباً أحمل الناس عليه، فقال له مالك: أما هذا الصقع يعني المغرب فقد كفيتكه. وأما الشام ففيه الأوزاعي، وأما أهل العراق فهم أهل العراق[٢].

وقال السيوطي في مناقب مالك: «أخرج أبو نعيم[٣] في الحلية عن عبد الله بن عبد الحكم قال: سمعت مالك بن أنس يقول: شاورني هارون الرشيد في ثلاث: أن يعلّق الموطأ في

(١) راجع في هذا الانتقاء وهامشه، ص ٤٠.
(٢) المدارك، ص ٢٣٢.
(٣) أبو نعيم هو: الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، صاحب حلية الأولياء، أكبر موسوعة في تاريخ نسّاك هذه الأمة وزهّادها.

الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، وفي أن ينقض منبر رسول الله ﷺ، ويجعله من جوهر، وذهب وفضة، وفي أن يقدّم نافع بن أبي نعيم إماماً يصلّي بالناس في مسجد رسول الله ﷺ، فقلت: يا أمير المؤمنين، أما تعليق الموطأ في الكعبة، فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، فافترقوا في البلدان، وكلٌّ عند نفسه مصيب، وأما نقض المنبر فلا أرى أن تحرم الناس أثر رسول الله ﷺ، وأما تقديمك نافعاً يصلّي بالناس، فإن نافعاً إمام في القراءة لا يؤمَن أن تبدر منه في المِحراب بادرة، فتُحفَظ عنه، فقال: وفّقك الله يا أبا عبد الله».

ويظهر أن مالكاً لم ينظر إلى اختلاف الأحكام والأقضية تلك النظرة التي كان ينظرها ابن المقفع، بل كان يرى أن الاختلاف ضروري لتكون الأحكام متوافقة مع عُرف كل إقليم ما دامت لم تخالف نصّاً من كتاب أو سُنّة، ولكيلا يكون الناس في ضيق، فإنه يُروَى أنه قال مرة للرشيد عندما كرر عليه طلب نشر الموطأ: يا أمير المؤمنين إن اختلاف العلماء رحمة الله على هذه الأمة، كلٌّ يتّبع ما صحّ عنده، وكلٌّ على هدى، وكلٌّ يريد الله[1].

هذه بواعث تأليف مالك للموطأ، وطلب الخلفاء تأليفه ومحاولتهم أن يجعلوا منه قانوناً عامّاً يرجع إليه القضاة في أحكامهم، وممانعة مالك في ذلك، وما ذكره لهم من أن ذلك ليس في مصلحة المسلمين، ولا من السُّنّة، والآن نريد أن نبيّن كيف كان مسلك مالك في جمع موطئه.

---

(١) السيوطي، ص ٤٦.

كان مسلك مالك رضي الله عنه في الكتاب يتّفق مع الغرض الذي قصده في جمعه، والباعث الذي بعثه إليه، ولم يكن الغرض أن يدوّن طائفة من الأحاديث صحّت عنده، كما هو الشأن في صِحاح السُّنّة التي دُوّنت من بعده، بل كان الغرض من الكتاب جمع الفقه المدني، والأساس الذي قام عليه، فهو كتاب حديث، وسُنّة، وفقه، ولذا نجده يذكر الأحاديث في الموضوع الفقهي الذي اجتهد فيه، ثم عمل أهل المدينة المجمع عليه، ثم رأى مَن التقى بهم من التابعين وأهمل الفقه، والرأي المشهور بالمدينة، فإن لم يكن شيء من ذلك في المسألة التي بين يديه اجتهد رأيه على ضوء ما يعلم من الأحاديث والفتاوي والأقضية، ودوّن رأيه في ذلك، وإذا كان كذلك فالكتاب لا يبيّن فقط المجموعة التي صحّت عنده ثمن أحاديث النبي ﷺ، ورأى أن ينشرها بين الناس، ويدوّنها في كتاب، بل يبيّن ذلك، ويذكر آراء الصحابة والتابعين الذين اختاروا آراءهم، والأمور التي رأى تدوينها في ذلك الكتاب، ولنذكر مسلكه في رواية الأحاديث، ثم مسلكه في الآراء التي دوّنها فيه.

كان انتقاء مالك للأحاديث انتقاء المتعرّف لأحوال رُواتهم الفاحص لأحوالهم، وإذا كان أبو حنيفة قد اشتهر بفهمه لفقه الحديث، وتفسيره تفسيراً فقهياً يستنبط منه العِلل التي يبني عليها الأقيسة، فمالك رضي الله عنه قد اشتهر بنقد الرجال نقد الفاهم الخبير، ووزن الحديث بكتاب الله، والمشهور من السُّنّة، وما يراه مجمعاً عليه من أهل المدينة، ولعلّ مالكاً أول مَن عُنِي به عناية

شـديدة بـدراسة رجال الحديث، وإذا كان أخصّ ما يعنى به المحدّثون دراسة رجال الحديث، وعدلهم وضبطهم وفهمهم، فمالك قد فتح بمسلكه لهم عين الطريق، فسلكوه وقد أثِرَت عنه كلمات في شروط الرجال الذين يستحقّون أن يروى عنهم، ومَن كان يرفض روايته، تُعدّ بياناً لشروط الرّواة المقبولة روايتهم، ومن ذلك كان قوله: لا يؤخذ من صاحب هوًى يدعو إلى بدعة، ولا من كذّاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتّهم على حديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصَلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدّث به(١).

فهو كما ترى لا يكتفي بالعدالة، والضبط، بل لا بدّ أن يكون الراوي عنده ممّن يزن ما ينقل إليه، ويتعرّف حاله وحال مَن ينقل عنه، ولذا كان يرفض أحاديث رجال كثيرين من أهل الصلاح ويعرف لهم فضلهم، وتقواهم وصلاحهم، وكان يقول: «أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استقى بهم المطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً، ما حدّثت عن أحد منهم شيئاً، لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله، وهذا الشأن «يعني الحديث والفُتيا» يحتاج إلى رجل معه تُقى وورع وصيانة، وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه، ويصل إليه، فأما رجل بلا إتقان ومعرفة، فلا ينقطع به ولا هو حجّة، ولا يؤخذ عنه(٢).

لهذا لم يروَ عن كثيرين من أهل الصلاح والتُّقى إذا لم

---

(١) الانتقاء، ص ١٦.
(٢) المدارك، ص ١٢٢.

يكونوا ضابطين، ولذا كان يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممّن يقولون: قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أميناً، إلاّ أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن(١).

كان حريصاً على أن يكون الراوي الذي يروي عنه عدلاً، ليس من أهل الهوى، ضابطاً، فاهماً لما يروي، وما ينبغي أن يعلم، ويعلن، وكان يتشدّد في فحص الرجال على مقتضى هذه الشروط، وكثيراً ما كان يرفض الرواية عن بعض الأشخاص، لظن سبق إليه فيهم، أو لأنه لم يتأكد استيفاء شروطه فيتركه حتى يموت، ثم يتبيّن أنه كان لا يصحّ الأخذ عنه، ولقد حكى هو هذه الحال عن نفسه، فقال: كنت أرى الرجل من أهل المدينة، وعنده الحديث، أُحبّ أن آخذه عنه، فلا أراه موضعاً، فأتركه حتى يموت فيفوتني، وقال: رأيت أيوب السختياني بمكة حجّتين فما كتبت عنه، ورأيته في الثالثة قاعداً في فناء زمزم، فكان إذا ذكر عنده النبي ﷺ يبكي، حتى أرحمه، فلما رأيت ذلك كتبت عنه(٢).

وكان لحرصه على أن يكون رُواته ثقات بالقيود التي ذكرنا، كان يرفض رواية علماء بلد بأسره. قيل له: لِمَ لا تحدّث عن أهل

---

(١) المدارك، ص ١٢٢، والانتقاء، ص ١٧.
(٢) المدارك، ص ١٢٤.

العراق؟ قال: لأني رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث من غير ثقة. فقلت: إنهم كذلك في بلادهم[١].

هذه شروط في الراوي، أما حرصه على سلامة المتن فقد كان لا يقلّ عن حرصه في معرفة حال الراوي وضبطه، ولقد كان يستأنس برواية غيره دائماً، ولذلك كان ينفر من الغريب نفوراً شديداً مهما يكن حال رُواته.

وقد قيل له إن فلاناً يحدّثنا بغرائب، فقال أنا من الغريب نفر، وإذا قيل له إن هذا الحديث لم يحدّث بع غيرك تركه، وإذا قيل له هذا حديث يحتجّ به أهل البِدَع تركه[٢].

وكان كثير التفتيش فيما يروي بعد رُواته، حتى أنه ليُسقِط كثيراً مما رواه لعيب اكتشفه في الراوي أو لشذوذ في الحديث، أو نحو ذلك، ولقد قيل إن الموطأ كان نحو عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه كل سنة، ويُسقِط فيه حتى بقي هذا الذي رَوَته الأجيال، ولقد قال بعض تلاميذه: كان علم الناس في زيادة، وعلم مالك في نقصان[٣].

ولقد كان يحدّث بالحديث أحياناً، ثم يبدو له عيب، ويأخذ في فقهه بغيره فيدوّن بالحديث بغير رأيه، ولقد قيل له في ذلك: «أرأيت يا أبا عبد الله أحاديث تحدّث بها ليس عليها رأيك، لأيّ

(١) المدارك، ص ١٦٦.
(٢) المدارك، ص ١٦٦، والمناقب للزواوي، ص ٣٣.
(٣) المدارك، ص ٢٣٢.

شيء أقررتها»، فقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما فعلت، ولكن انتشرت عند الناس، فإن سألني عنها أحد لِمَ أخذت بها، وهي عند غيري، أخذني غرضاً»(١).

هذه عناية مالك بالحديث رواية ودراية، ولذلك كانت أحاديثه في الموطأ منتقاة، وعدّ أهل الفن كلّ ما فيه من الحديث صحيحاً، إلاّ قليلاً، ولقد وصف ابن عبد البرّ مالكاً في روايته وصفاً موجزاً محكماً، فقال: إن مالك كان من أشدّ الناس تركاً لشذوذ العلم، وأشدّهم انتقاداً للرجال، وأقلّهم تكلفاً، وأتقنهم حفظاً، ولذلك صار إماماً(٢).

هذا شأن الموطأ في أحاديثه، أما فقهه، فقد كان بعضه تخريجاً للأحاديث، وبعضه بيان للأمر الذي كان مجتمعاً عليه بالمدينة، وبعضه بياناً لما كان عليه التابعون الذين التقى بهم. وبعضه رأياً اختاره من مجموع آرائهم، وبعضه رأياً رآه قد قاسَه على ما علم. فهو شبيه بما علمه من كتاب الله وسُنّة رسول الله ﷺ، وما اجتمع عليه أهل المدينة. وما نقله عن أهل العلم من الصحابة والتابعين.

ولقد وصف فقهه في الموطأ فقال: أما أكثر ما في الكتاب، فرأي لعمري ما هو برأي، ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل، والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتّقون الله، وكثر عليّ فقلت رأيي، وكان رأيهم مثل

---

(١) المدارك، ص ١٦٨.

(٢) المناقب، ص ٣٣.

رأي الصحابة الذين أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك، فهذا وراثة توارثوها قرناً عن قرن إلى زماننا، فهو رأي جماعة من الأئمة.

وما كان فيه الأمر المجتمع عليه، فهو ما اجتمع عليه قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه، وما قلت الأمر عندي فهو ما عمل الناس به عندنا، وجرت به الأحكام، وعرفه العامّ والخاصّ، وكذلك ما قلت ببلدنا فيه، وما قلت فيه بعض أهل العلم، فهو شيء استحسنته من قول العلماء، وأما ما لم أسمعه منهم، فاجتهدت ونظرت على مذهب مَن لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه، فاجتهدت ونظرت إلى مذهب مَن لقيته حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه، حتى لا نخرج على مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعينه، فنسبت الرأي بعد الاجتهاد مع السُّنّة، وما مضى عليه أهل العلم المُقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين، فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم[1].

هذه خلاصة بيّنة تكشف كشفاً دقيقاً عن مسلك الإمام مالك رضي الله عنه في الاجتهاد من غير نص، فهو ينظر إلى ما اجتمع عليه أهل العلم، ثم ما عمل الناس به، وما جرت عليه الأحكام وعرفه العامّ والخاصّ، فإن لم يجد أمراً اجتمع عليه العلماء، أو صارت عليه الأحكام، أخذ ما يستحسنه من أقوال العلماء، فإن لم يجد اتجه إلى الاجتهاد على ضوء ما علم بأن يوازن ويقارب،

---

(١) المدارك، ص ٢٣٤.

ويلحق الأشباه بأشباهها والأشياء بأمثالها، وهو فيما يسمح وما يجتهد فيه لا يخرج عن العلم المدني إلى غيره يأخذه بالنص أو الحمل عليه، ولذلك قال إنه رأي، ليس برأي، أي أنه نظر نظره، ورأي ارتآه، ولكنه ليس بدعاً ولا جديداً ولا ابتكاراً، ولا أمراً غريباً على العلم المدني، ففي غير النصوص يتقيّد في اجتهاده بعلم أهل المدينة المشهور عندهم، وبعلم الصحابة والتابعين، ثم بالقياس على ما قالوا وما أفتوا به.

١٥ ـ انتشار المذهب المالكي:

جاء في كتاب المدارك للقاضي عِياض مجمل في بيان البلاد التي انتشر فيها المذهب المالكي فقال: غلب مذهب مالك على الحجاز والبصرة ومصر، وما والاها من بلاد إفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد مَن أسلم من السودان إلى وقتنا هذا، وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً، وضعف بها بعد أربعمائة سنة، وظهر بنيسابور، وكان بها وبغيرها أئمة ومدرّسون[١].

هذه كلمة القاضي عِياض، وهي تذكر بدقة البلاد التي انتشر فيها المذهب المالكي، وبقي وغلب، والبلاد التي ظهر فيها كثيراً ثم ضعف، ولنذكر البلاد التي ذاع فيها وانتشر وغلب، وسبب ذلك.

لقد انتشر ذلك المذهب الجليل ببلاد الحجاز وغلب عليها، وكان ذلك طبيعياً، لأنه مذهب نشأ ببلاد الحجاز، وبطريقة أهل

(١) القسم الأول من الجزء الأول من المدارك المخطوط، ص ٥٧.

الحجاز في الاستنباط، فكان من الطبيعي أن يغلب عليهم، فإنه نبغ بينهم، واستقى من بيئتهم، ونزع عن قوسهم، ولكن بتوالي الأيام على بلاد الحجاز قد اختلفت أحواله، فكان تارة يغلب، وتارة يخمل، حتى أنهم لقد ذكروا أنه خمل بالمدينة أمداً، حتى تولى قضاءها ابن فرحون سنة ٧٩٣، فأظهره بعد خمول.

وقد ظهر المذهب المالكي في مصر في حياة مالك رضي الله عنه، وقد اختلفوا في أول مَن أعلنه بمصر ودعا إليه، فقال بعض المؤرّخين: إنه عبد الرحمن بن قاسم، ويقول ابن فرحون في الديباج: إن أول مَن أدخل علم مالك بمصر هو عثمان بن الحكم الجذامي المتوفى سنة ١٦٣ هـ، ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن وهب أن أول مَن قَدِمَ مصر بمسائل مالك عثمان بن الحكم، وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد.

ومهما يكن في أمر الاختلاف في أول مَن نشر علم مالك منهما، فالظاهر أنهما جاءا في زمن متقارب ـ بعلم مالك ومسائله، وأذاعا فتاويه بين المصريين حتى كان ذلك الاختلاف، وعلى أيِّ حال كانت مصر بعد الحجاز، أول بلاد انتشر بها علم مالك، وكَثُرَ تلاميذه، حتى صدر العلم المالكي عنهم من بعده، فابن القاسم وأشهب[١] وابن وهب وأصبغ[٢] وغيرهم من المصريين كانوا حَمَلَة

---

(١) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمرو المصري، يقال اسمه مسكين، ثقة فقيه، مات سنة أربع، وهو ابن أربع وستّين، من العاشرة. (انظر تقريب التهذيب ١ / ٨٠).

(٢) أصبغ بن الفرج بن سعيد الأموي مولاهم، الفقيه المصري، أبو عبد الله، =

العلم المالكي وناشِرِيه، وحسبك أن تعلم أن المدوّنة التي تُعدّ الكتاب الأول لمسائلِ مالك وفتاويه صدرت عن ابن القاسم بمصر، أخذها عنه أولاً أسد بن الفرات، ثم أخذها منقحة مُراجَعة من بعده سحنون.

وقد مكث ذلك المذهب فصار له الغَلَب على الديار المصرية حتى جاء الشافعي، واتخذ مصر مقاماً له، ثم صارت مثواه الأخير، فغالب علم الشافعي مذهب شيخه، وصار المذهبان معمولاً بهما، وكان يشاركهما في القضاء مذهب أبي حنيفة، حتى جاء جوهر الصقلي إلى مصر، وأنشأ القاهرة، وأنشأ الجامع الأزهر، لدراسة المذهب الشيعي ونشره، وعمل به في القضاء والإفتاء[1].

ولما أدالَ الله من حكم الفاطميين، واستبدل بهم الأيوبيين أعاد هؤلاء مذاهب الجماعة، فأعادوا المذهب الشافعي إلى سلطانه، وكان له المنزلة الأولى وانتعش المذهب المالكي، وبُنِيَت لفقهائه المدارس، ولمّا كان القضاء بالمذاهب الأربعة في دولة المماليك البحرية كان القاضي المالكي له المرتبة الثانية التي تلي مرتبة القاضي، وهو الشافعي.

ولا يزال المذهب المالكي في العبادات منتشراً بين أهل

= ثقة، مات مستتراً أيام المحنة، سنة خمس وعشرين، من العاشرة. (انظر تقريب التهذيب ١/٨١).

(١) الخطط المقريزية.

مصر، وكان مُعادلاً للمذهب الشافعي في الذيوع بين الشعب، واختصّ المذهب الحنفي بالسلطان في القضاء، حتى جاءت التعديلات الأخيرة في الأوقاف، والوصايا والمواريث والأحوال الشخصية من قبلها، فبرز المذهب المالكي، وكان ما اقتبس منه العنصر الجوهري في الإصلاح في القانون رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٠)[١]، والقانون رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٩)، وقوانين المواريث، والوقف والوصايا.

وفي بلاد تونس، غلب المذهب المالكي، ثم أدخل أسد بن الفرات المذهب الحنفي أمداً، وفشا بينهم زمناً، حتى جاء المُعزّ بن باديس فحمل أهلها، وما والاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي، لما رآه من الخلاف بين أهل المذاهب المختلفة، فقضى على ذلك الخلاف بحمل الأهلين في تونس وبلاد المغرب على مذهب مالك، ويظهر أنه ما اختاره حاسماً للخلاف، إلاّ لأنه كان أكثر فشواً بين أهل تلك البلاد، وهم له أميل، وإليه ينزعون، وهو الغالب في هذه البلاد إلى اليوم.

أما أهل الأندلس، فقد كان يغلب عليهم المذهب الأوزاعي، ولكن لم يلبثوا إلاّ قليلاً، حتى صاروا مالكيين بعد المائتين.

وقد أخذ المذهب المالكي في الاستيلاء الفكري على تلك

---

(١) بل أنه على التحقيق كان قانون سنة (١٩٢٠) كله من مذهب مالك دون سواه.

البقاع عندما جاء إليها تلاميذه الذين التقَوا به كزياد بن عبد الرحمن والمغازي بن قيس، وغيرهما فنشروا المذهب، ثم الأمير هشام بن عبد الرحمن الفاتح، فحمل الناس عليه.

وفي نفح الطيب أن أول مَن أدخل المذهب المالكي في الأندلس زياد بن عبد الرحمن المتوفى سنة ١٩٣، وذلك أن جماعة كان هو فيهم رحلوا إلى الحج في عهد هشام بن عبد الرحمن، والتقوا بمالك، فلما عادوا وصفّوا مكانته في الحجاز ومكانه في العلم، فذاع خبره في الأندلس، وانتشر علمه وكان رأس الجماعة زياد هذا، ولقبه شبطون، وهو الذي أدخل الموطأ بها فأخذه عنه يحيى بن يحيى، ولقد بلغ الأمويين ثناء من مالك على حكمهم في وقت لم يكن على ارتياح تامّ بالعباسيين فحملوا الناس على علمه، ولعلّ ذلك كان من الزلفى للجمهور، إذ قدّروه، أو زلفى له ليذكرهم بالخير، أو ليستمر على ذكرهم به.

ولقد استوثق المذهب من أمر الدولة في عهد الحكم بن هشام، وذلك أن يحيى بن يحيى كان مكيناً عنده، مقبول القول، فكان لا يولّي القضاء إلّا مَن أشار به، فانتشر بالقضاء، كما كان الشأن في أبي يوسف بالنسبة لمذهب أهل العراق حتى قال ابن حزم[1] الأندلسي: مذهبان انتشروا في بدء أمرهما بالرياسة

(١) ابن حزم هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ولد سنة ٣٨٤ هـ، آخر يوم من أيام رمضان، وكانت ولادته في تلك الليلة بعد الفجر، وقبل طلوع الشمس، وكان رحمه الله من أسرة لها شأن في الوزارة في حكم الأندلس، ولكنه رأى الشرف والسلامة والعزّة في أن ينصرف إلى العلم. (حياة ابن حزم لأبي زهرة، ص ٢٣ و٢٤).

والسلطان الحنفي بالمشرق، والمالكي بالأندلس، وكان للمذهب في المغرب مثل ذلك.

فإنه لمّا قامت دولة بني تاشفين بالمغرب الأقصى في القرن الخامس زاد نفوذ المذهب به، وكان له سلطان مثل سلطانه في الأندلس، بل أقوى، لقلّة الترف واللهو، وجدّ أهله وملوكهم، وقد اشتد إيثار الملوك لأهل الفقه، فكان بعضهم لا يقطع في أمر من شؤون الدولة إلّا بعد أن يشاور الفقهاء وألزم القضاة ألّا يبتّوا في حكومة صغيرة أو كبيرة، إلّا بمحضر من أربعة من الفقهاء، فَعَظُمَ شأن الفقه المالكي، واتّسع الفقه الفكري، وعزّزت مادته، ودخلت فيه أبواب في سياسة الحكم قوية مَرِنَة متّسعة، ولمّا دالَت دولة بني تاشفين، وجاء بنو عبد المؤمن لم يكن للمذهب في نفوسهم ما له في نفوس سابقيهم، ولكنهم اضطروا في أول حكمهم ألّا يمسّوا مكانه، ولما استمكن سلطانهم أعرض عنه بعض ملوكهم[1]، وأخذ بمذهب أهل الظاهر، ثم استقضى الشافعية، وأمر بإحراق كتب المالكية، وجمع كتب الحديث، ومنها الموطأ، وحثّ الناس على حفظها، والأخذ بأحكامها ظانّاً أن دراسة الفروع مبعدة عن ينبوع الدين الأصلي.

ولكن المذهب المالكي خرج من هذه المحنة قوياً، واستردّ مكانته بوفاة ذلك الملك، وبقي قوياً مُثمِراً بها إلى اليوم، وقد علمت أنه انتشر بغير مصر، والمغرب، ولكنه لم يغلب دائماً،

---

(١) ذلك الملك هو يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ثالث حكّام بني عبد المؤمن.

وانقطع في بعضها، أما في هذه البلاد، فلا زال سلطانه مكيناً والله أعلم.

١٦ ـ ثناء العلماء الأئمة على الإمام مالك:

قال محمد بن إسحاق الثقفي: سُئِلَ محمد بن إسماعيل البخاري عن أصحّ الأسانيد فقال مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال علي بن المديني عن ابن عيينة: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم، قال: وقيل سفيان أيما كان أحفظ سُمّي أو سالم أبو النضر. قال: قد روى عنهما، وقال علي عن بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكاً عن رجل فقال: رأيته في كتبي، قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي. قال علي: لا أعلم مالكاً ترك إنساناً إلّا إنساناً في حديثه شيء(١).

وروى أبو نعيم في الحلية بسنده عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: سمعت الشافعي يقول: قال لي محمد بن الحسن: صاحبنا أعلم من صاحبكم؟ قلت: تريد المكابرة أو الإنصاف؟ فقال: بل الإنصاف، قلت: فما الحجّة عندكم؟ قال: الكتاب والسُّنّة والإجماع والقياس. قال: قلت: أنشدك بالله أصحابنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم؟ قال: صاحبكم. قلت: فصاحبكم أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ أم أصحابنا؟ قال: فقال: صاحبكم، قلت: فبقي شيء غير القياس؟ قال: لا، قلت:

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٦.

فنحن ندّعي القياس أكثر مما تدّعون أنتم؛ وإنما القياس على الأصول يعرف القياس. قال: ويريد بصاحبه مالك بن أنس رحمه الله [١].

وروى أبو نعيم في الحلية بسنده عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: ما بعد كتاب الله تعالى كتاب أكثر صواباً من موطأ مالك[٢].

وروى أبو نعيم بسنده عن الإمام الشافعي قال: قال محمد بن الحسن: أقمت على مالك بن أنس ثلاث سنين وكسراً، وكان يقول: إنه سمع منه لفظاً أكثر من سبعمائة حديث، قال: وكان إذا حدّثهم عن مالك امتلأ منزله وكثر الناس عليه حتى يضيق عليهم الموضع، وإذا حدّث عن غير مالك لم يجئه إلّا اليسير، فكان يقول: ما أعلم أحداً أسوأ ثناءً على أصحابكم منكم، إذا حدّثتكم عن مالك ملأتم عليّ الموضع، وإذا حدّثتكم عن أصحابكم إنما تأتوني متكارهين[٣].

وروى أبو نعيم في الحلية بسنده عن خالد ـ يعني ابن نزار ـ قال: سمعت مالك بن أنس يقول لفتى من قريش: يا ابن أخي تعلّم الأدب قبل أن تتعلّم العلم[٤].

وروى أبو نعيم في الحلية بسنده عن نعيم بن حمّاد قال:

---

(١) انظر حلية الأولياء ٦/ ٣٢٩.
(٢) المصدر السابق.
(٣) حلية الأولياء ٦/ ٣٣٠.
(٤) المصدر السابق.

سمعت ابن المبارك يقول: ما رأيت رجلاً ارتفع مثل مالك بن أنس، ليس له كثير صلاة ولا صيام، إلا أن تكون له سريرة(١).

وروى أبو نعيم في الحلية بسنده عن أحمد بن سنان قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما قرأت على مالك أثبت في نفسي ممّا سمعت منه، وقلت لمالك يوماً ـ وأردت أن أرفقه على نفسي في مسجد لرسول الله ﷺ: ـ يا أبا عبد الله قد غبت عن أهلي ما أدري ما حدث عليهم بعدي؟ قال: فتبسم ثم قال: وأنا قد غبت عن أهلي، هو ذا هم في الدار لا أدري ما حدث عليهم(٢).

١٧ ـ باب قول الشافعي فيه وثنائه عليه:

قال الشافعي رحمه الله: إذا جاءك الخبر فمالك النجم، وقال: إذا ذكر العلماء فمالك النجم وما أحد آمن أعلى من مالك بن أنس. وقال: مالك بن أنس معلمي وعنه أخذت العلم. وقال: كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله. وقال: قال لي محمد بن الحسن: صاحبنا أعلم من صاحبكم يعني أبا حنيفة ومالكاً وما كان على صاحبكم أن يتكلم وما كان لصاحبنا أن يسكت قال: فغضبت وقلت نشدتك الله: مَن كان أعلم بسُنّة رسول الله ﷺ من مالك وأبو حنيفة؟ قال مالك: لكن صاحبنا أقيس، فقلت: نعم ومالك أعلم بكتاب الله تعالى وناسخه ومنسوخه وسُنّة

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.

رسوله ﷺ من أبي حنيفة، فمَن كان أعلم بكتاب الله وسُنّة رسوله كان أولى بالكتاب[1].

وقال الشافعي: ذاكرت محمد بن الحسن يوماً فداه بيني وبينه كلام واختلاف حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدرّ وتنقطع أزراره وكان فيما قلت له يومئذ نشدتك بالله هل تعلم أن صاحبنا يعني مالكاً كان عالماً بكتاب الله؟، قال: اللّهمّ نعم، قلت: وعالماً باختلاف أصحاب رسول الله ﷺ؟، قال: اللّهمّ نعم[2].

١٨ ـ قول محمد بن الحسن فيه وثنائه عليه:

حدّثنا خلف بن قاسم قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا محمد بن يحيىٰ الفارسي، قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي يقول: قال محمد بن الحسن: أقمت عند مالك بن أنس ثلاث سنين وكسراً وكان يقول إنه سمع منه لفظاً أكثر من سبعمائة حديث وكان إذا حدّثهم مالك امتلأ منزله وكثر الناس عليه حتى يضيق بهم الموضع وإذا حدّثهم عن غير مالك من شيوخ الكوفيين لم يجئه إلّا اليسير، وكان يقول: ما أعلم أحداً أسوأ ثناءً على أصحابكم منكم إذا حدّثتكم عن مالك ملأتم عليّ الموضع، وإذا حدّثتكم عن أصحابكم يعني الكوفيين إنما تأتون متكارهين[3].

---

(١) انظر الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة العلماء، ص ٢٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر الانتقاء، ص ٢٥.

١٩ ـ قول أحمد بن حنبل فيه:

حدّثنا خلف بن قاسم قال: نا ابن سفيان، قال: نا إبراهيم بن عثمان، قال: نا أبو داود السجستاني، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: مالك بن أنس أتبع من سفيان[١].

حدّثنا عبد الله بن محمد قال: نا عبد الحميد، قال: نا الخضر بن داود، قال: نا أبو بكر الأثرم، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: مالك بن أنس أحسن حديثاً عن الزهري من ابن عُيينة. قلت: فمعمر. قال: مالك أتقن، ومعمر أكثر حديثاً عن الزهري[٢].

وقال أحمد بن حنبل: أصحاب نافع ثلاثة مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر وأعلمهم بنافع عبيد الله بن عمر، وأقعدهم به وبعد هؤلاء الثلاثة نافع بن جريج[٣].

حدّثنا خلف بن قاسم قال: نا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد البجلي بدمشق، قال: نا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي، قال: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن سفيان ومالك إذا اختلفا في الرواية فقال: مالك أكبر في قلبي. قلت: فمالك والأوزاعي إذا اختلفا. فقال: مالك أحبّ إليّ وإن كان الأوزاعي من الأئمة. قيل له: فمالك وإبراهيم النخعي؟

---

(١) انظر الانتقاء، ص ٢٩.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

فقال: هذا ـ كأنه شتعة ـ ضعه مع أهل زمانه[1]، وقيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله رجل يريد أن يحفظ حديث رجل واحد بعينه حديث مَن ترى له؟ قال: يحفظ حديث مالك[2].

٢٠ ـ قول محمد بن إسماعيل البخاري فيه:

حدّثنا خلف بن قاسم قال: نا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: نا الخفاف، قال: سمعت البخاري يقول: مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي كنيته أبو عبد الله كان إماماً[3].

٢١ ـ قول أحمد بن شعيب النسائي فيه:

حدّثنا أحمد بن محمد بن أحمد قال: نا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، وحدّثنا خلف بن القاسم بن سهل قال: نا الحسن بن رشيق، قالا جميعاً: سمعنا أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول: أُمناء الله عزّ وجل على علم رسول الله عليه السلام شعبة بن الحجّاج ومالك بن أنس ويحيىٰ بن سعيد القطّان. قال: والثّوري إمام إلاّ أنه كان يروي عن الضعفاء. قال: وما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أحد آمن

---

(١) هكذا يكون الأدب مع الأئمة، وإنزال الرجل في غير نزلته ومقارنته مع غير أهل طبقته إخسار في الميزان يأباه أهل العدل وإن كان لا يتحاشى عنه المُجازفون.

(٢) انظر الانتقاء، ص ٣٠.

(٣) انظر الانتقاء، ص ٣١.

على الحديث منه ثم شعبة في الحديث ثم يحيى بن سعيد القطّان ليس بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة ولا أقلّ رواية عن الضعفاء منهم[1].

٢٢ ـ قول أبي حاتم الرازي فيه:

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: الحجّة على المسلمين الذين ليس فيهم لَبْس سفيان الثّوري وشعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وحمّاد بن زيد[2].

٢٣ ـ قول أبي داود السجستاني فيه:

حدّثنا عبد الله بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله قال: أنا أبو بكر محمد بن عبد الرزاق التمّار المعروف بابن داسة، قال: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني رحمه الله يقول: رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً[3].

٢٤ ـ باب ممّا أسند مالك:

حدّثنا عمر بن أحمد القاضي ومحمد بن حميد قالا: ثنا أحمد بن زكريا بن يحيى النيسابوري ثنا محمد بن إسحاق

(١) المصدر السابق.
(٢) الانتقاء، ص ٣٢.
(٣) المصدر السابق.

البكري ـ حفظا ـ ثنا يحيىٰ بن يحيىٰ. قال: قرأت على مالك عن الزهري عن أنس: «أن النبي ﷺ كان لا يأكل الثوم، ولا الكراث، ولا البصل من أجل أن الملائكة تأتيه ولأنه يكلم جبريل عليه السلام». غريب من حديث مالك لم يحدّث به عنه إلّا يحيىٰ بن يحيىٰ.

حدّثنا إبراهيم بن محمد بن يحيىٰ وإبراهيم بن عبد الله بن إسحاق قالا: ثنا أحمد بن محمد الأزهري ثنا محمد بن سليمان بن هشام ثنا وكيع عن مالك عن أنس. قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أُوذي أحد مثل ما أُوذيت في الله». غريب من حديث مالك انفرد به وكيع.

حدّثنا محمد بن إسحاق الأهوازي ثنا محمد بن نعيم ثنا إبراهيم بن حميد الطويل ثنا شعبة عن مالك بن أنس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أُم سلمة عن النبي ﷺ قال: «مَن كان يريد الأضحية فلا يأخذنّ من شعره، ولا يقلّمنّ أظفاره، حتى يضحّي» غريب من حديث شعبة عن مالك عن الزهري لم نكتبه إلّا من حديث إبراهيم، هكذا نقلته من حلية الأولياء لأبي نعيم(١).

حدّثنا سليمان بن أحمد ثنا عبيد الله بن محمد العمري ثنا بكر بن عبد الوهاب حدّثني محمد بن عمر الواقدي عن مالك عن ابن شهاب حدّثني سعيد بن المسيب حدّثني أبو هريرة. قال: قال

(١) حلية الأولياء ٣٣٣/٦.

رسول الله ﷺ: «عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة». غريب من حديث مالك تفرّد به عنه الواقدي.

٢٥ - باب في رياسته ووجاهته في علم الدين عند العامّة والسلاطين:

حدّثنا أحمد بن محمد قال: نا أحمد بن الفضل، قال: نا محمد بن جرير، قال: نا العباس بن الوليد، قال: نا إبراهيم بن حمّاد الزهري المدين، قال: سمعت مالكاً يقول: قال لي المهدي: يا أبا عبد الله ضع لي كتاباً أحمل الأمة عليه، فقلت له: يا أمير المؤمنين أما هذا السقع وأشار إلى المغرب فقد كفيتكه، وأما الشام ففيهم الرجل الذي علّمته يعني الأوزاعي، وأما أهل العراق فهم أهل العراق. قال أبو جعفر محمد بن جرير: هكذا حدّثني به العباس بن الوليد عن إبراهيم بن حمّاد، وأما محمد بن عمر[1] فذكر هذه القصة عن مالك على خلاف ذلك. وما ذكره

---

(١) وصنيع ابن جرير في ذيل المذيّل كما هنا يؤذن بترجيحه الرواية الأولى وتحاميه عن الرواية الواقدي لكن ابن عساكر خرج في «كشف المغطي من فضل الموطأ» بطرق عن مالك ما يؤيّد رواية الواقدي وإن لم تخل واحدة منها عن مقال وفيه أيضاً سماع الرشيد الموطأ عن مالك لمّا حجّ مع أبي يوسف. والذي يستخلص من مختلف الروايات في ذلك أن المنصور تحادث مع مالك في تدوين علم أهل المدينة عام ثمانية وأربعين ومائة محادثة إجمالية ولمّا حجّ قبل حجّته الأخيرة أوصاه أن يتجنب فيما يدوّنه شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس وشوّاذ ابن مسعود رضي الله عنهم، وأما إخراجه للناس ففي سنة تسع وخمسين ومائة في عهد المهدي فلا تثبت ممّن تقدم على ذلك.

محمد بن عمر فحدّثنا به الحارث بن أبي أُسامة عن محمد بن سعد عنه: قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لما حجَّ أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه فحادثته وسألني فأجبته، فقال: إني عزمت أن آمر بكتبك هذه التي قد وضعت يعني الموطأ فتُنسَخ نُسَخاً ثم أبعث إلى كل مِصْر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدّوها إلى غيرها ويدعوا ما سوى ذلك من هذا العلم المُحدَث فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم، قال: فقلت يا أمير المؤمنين: لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم وإن ردّهم عمّا اعتقدوه شديد فدع الناس وما هم عليه وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم، فقال: لعمري لو طاوعتني على ذلك لأمرت به(١).

وذكر الزبير بن بكّار قال: نا يحي بن مسكين ومحمد بن مسلمة قالا: سمعنا مالكاً يذكر دخوله على أبي جعفر وقوله في انتساخ كتبه في العلم وحمل الناس عليها، قال مالك: فقلت له: يا أمير المؤمنين قد رسخ في قلوب أهل كل بلد ما اعتقدوه وعملوا به وردّ العامّة عن مثل هذا عسير(٢).

قال محمد بن عمر الواقدي: كان مالك يجلس في منزله على ضجاع له ونمارق مطروحة يمنة ويسرة في سائر البيت لمَن

(١) الانتقاء، ص ٤٢.

(٢) المصدر السابق.

يأتي من قريش والأنصار والناس، كان مجلسه مجلس وقار وحلم، قال: وكان رجلاً مَهيباً نبيلاً ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط، وكان الغرباء يسألونه عن الحديث والحديثين أو قال الحديث بعد الحديث وربما أذِنَ لبعضهم فقرأ عليه وكان له كاتب قد نسخ كتبه يقال له حبيب يقرأ للجماعة وليس أحد ممّن حضره يدنو منه ولا ينظر في كتابه ولا يستفهمه هيبةً له وإجلالاً، وكان حبيب إذا قرأ فأخطأ فتح عليه مالك وكان ذلك قليلاً[١].

قال الطبري: وسمعت إسماعيل بن موسى الفزاري يقول: دخلت على مالك بن أنس، وسألته أن يحدّثني فحدّثني اثني عشر حديثاً ثم أمسك فقلت له: زدني أكرمك الله وكان له سودان قيام على رأسه فأمرهم فأخرجوني من داره[٢].

حدّثنا خلف بن قاسم نا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد البجلي بدمشق قال: نا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي، قال: نا أبو مسهر، قال: قال مالك: قال لي أبو جعفر: يا أبا عبد الله ذهب الناس فلم يبقَ غيري وغيرك[٣].

وذكر الدولابي قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: أنا عبد الله بن وهب، قال: سمعته يقول يعني مالكاً: دخلت على أبي جعفر فرأيت غير واحد من بني هاشم يقبّل يده المرتين والثلاث ورزقني الله العافية من ذلك فلم أُقبّل له يداً[٤].

---

(١) المناقب، ص ٤٢.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

وذكر الدولابي نا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: نا نصر بن علي، قال: أنّي حسن كذا وقع صوابه حسين وهو حسين بن عروة قال: قَدِمَ المهدي المدينة فبعث إليّ مالك بألفي دينار أو بثلاثة آلاف ثم أتاه الربيع بعد ذلك، فقال له أمير المؤمنين: يجب أن تعادله إلى مدينة السلام، فقال له مالك: قال رسول الله ﷺ: «والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» والمال عندي على حاله.

٢٦ ـ ذكر وفاة مالك وذكر ما رُثِيَ به ومبلغ عمره:

نا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا أحمد بن الفضل بن العباس، قال: نا أبو جعفر محمد بن جرير، قال: نا محمد بن سعيد، قال: نا إسمعيل بن أبي أُويس، قال: اشتكى مالك بن أنس فسألت بعض أهلنا عمّا قال عند الموت، قالوا: تشهّد ثم قال: لله الأمر من قبل ومن بعد وتوفي صبيحة أربع عشرة من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة في خلافة هٰرون وصلّى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس وهو ابن زينب بنت سليمان بن علي كان يُعرَف بأمه يُقال له: عبد الله بن زينب، كان أمير المدينة يومئذ والياً عليها لهارون صلّى عليه في موضع الجنائز ودُفِن بالبقيع، وكان يوم مات ابن خمس وثمانين سنة.

قال ابن سعد(١): فذكرت ذلك لمصعب بن عبد الله

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهميّ أبو الحارث المصري أحد =

الزبيري فقال: أنا أحفظ الناس لموت مالك في صَفَر سنة تسع وسبعين ومائة. قال ابن سعد: وأخبرني معن[1] بن عيسى بمثل ذلك وقال: رأيت الفسطاط على قبر مالك بن أنس. وقال خليفة بن خياط: مالك بن أنس بن أبي عامر من ذي أصبح من حمير يكنّى أبا عبد الله: مات سنة تسع وسبعين ومائة.

ومما رثي به مالك رحمه الله قول عبد الله بن سالم الخيّاط ذكره محمد بن الحسن بن زبارة عنه:

يأبى الجواب فما يراجع هيبة
والسائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار وعزّ سلطان التّقى
فهو المُطاع وليس ذا سلطان

وكان عثمان بن كنانة ينشد هذه الأبيات لبعض أهل المدينة في مالك رحمه الله:

ألا إن فقد العلم في فقد مالك
فلا زال فينا صالح الحال مالك

= الأعلم. قال يحيى بن بكير: ما رأيت أحداً أكمل من الليث بن سعد، كان فقيه البدن، عربي اللسان، يُحسِن القرآن والنحو. وُلِد سنة أربع وتسعين ومات في شعبان سنة خمس وسبعن ومائة. (طبقات الحفّاظ، ص ١٠٢).

(١) معن بن عيسى بن يحيى، الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني القزّاز، ثقة ثَبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك، من كبار العاشرة، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة. (تقريب التهذيب ٢/٢٦٧).

فلولاه ما قامت حقوق كثيرة
ولولاه لانسدّت علينا المسالك
يقيم سبيل الحق سرّاً وجهرةً
ويهدي كما تهدي النجوم الشوابك

قال أبو عمر تُنسَب هذه الأبيات إلى ابن أبي المعافى المدني وفيها زيادة:

عشونا إليه نبتغي ضوء ناره
وقد لزم العيّ اللجوج المماحك
فجاء برأي مثله يقتدي به
كنظم جمان زينته السبائك

ومما رثي به رحمه الله ما روينا عن أصبغ بن الفرج أنه قال: رثت مالكاً امرأة فقالت:

بكيت بدمع واكف فَقْدَ مالك
ففي فَقْده ضاقت الدنيا علينا المسالك
وما لي لا أبكي عليه وقد بكت
عليه الثريا والنجوم الشوابك
حلفت بمَن أهدت قريش وحلّلت
صبيحة عشر حين تقضي المناسك
لنِعمَ وعاء الفقه والعلم مالك
إذا عزّ مفقود من الناس هلك

وقال الزبير بن بكّار أنشدني عبد العزيز بن عبد الله الأويسي

وإسمٰعيل بن أبي أُويس لابن أبي المعافى:

تحمل علم الدين نوراً مثقفاً
بالإسناد عن قوم ثقات من السلف
رموه بنبل كان قد راشها لهم
وعلمهم شدّ السواعد والأكفّ
فما ساعِدْ منهم تقاوم ظفره
إذا قست منهم ساعداً ببنان كفّ

وأنشد الزبير أيضاً لأبي المعافى أو ابن أبي المعافى:

ألا قل لقوم سرّهم فَقْدَ مالك
ألا إنّ فَقْدَ العلم إذ مات مالك
فما لي لا أبكي على فَقْد مالك
عليه الثرايا والنجوم الشوابك

فذكر نحو الأبيات التي نسبها أصبغ بن الفرج إلى المرأة التي تقدّم ذكرها.

قال أبو عمر: ألّف الناس في فضائل مالك وأكثروا وأتوا بما لا فضيلة في بعضه حشوا بها كتبهم فرأيت الاقتصار منها على عيونها أولى من الإكثار وبالله التوفيق.

تمّ بحمد الله تعالى
وصلّى الله على سيّدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلّم

ثبت المراجع

حرف الهمزة:

١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

٢ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث المجموع.

٣ ـ الانتقاء، لابن عبد البرّ.

٤ ـ البداية والنهاية.

٥ ـ الديباج المذهّب.

٦ ـ الرياض المستطابة.

٧ ـ المدارك.

٨ ـ اللبــاب.

٩ ـ الجامع في السُّنن والآداب والمغازي.

١٠ ـ ابن حزم، لأبي زهرة.

حرف الباء:

١١ ـ بغية الملتمس.

حرف التاء:

١٢ ـ تزيين الممالك.

١٣ ـ تهذيب التهذيب.
١٤ ـ تقريب التهذيب.
١٥ ـ تاريخ الخلفاء.
١٦ ـ تاريخ التشريع الإسلامي.

حرف الحاء:
١٧ ـ حلية الأولياء.
١٨ ـ حياة الإمام مالك، لأبي زهرة.

حرف الخاء:
١٩ ـ خلاصة تذهيب الكمال.

حرف الراء:
٢٠ ـ رسائل البلغاء.

حرف السين:
٢١ ـ سنن النسائي.
٢٢ ـ سنن أبي داود.
٢٣ ـ سنن الترمذي.

حرف الشين:
٢٤ ـ شذرات الذهب.
٢٥ ـ شرح الزرقاني على الموطأ.

حرف الصاد:

٢٦ ـ صحيح مسلم

حرف الضاد:

٢٧ ـ ضحى الإسلام.

حرف الطاء:

٢٨ ـ طبقات الحفّاظ.

٢٩ ـ طبقات الشيرازي.

٣٠ ـ طبقات ابن سعد.

حرف الفاء:

٣١ ـ فتح الباري.

حرف الميم:

٣٢ ـ مناقب الإمام أبي حنيفة.

٣٣ ـ معجم ما استعجم.

٣٤ ـ مسند أحمد.

٣٥ ـ موطأ مالك.

٣٦ ـ مناقب مالك، للشيخ عيسى الرازي.

٣٧ ـ معجم الأدباء، لياقوت.

٣٨ ـ مناقب الشافعي، للرازي.

٣٩ ـ مناقب مالك، للسيوطي.

حرف الواو:

٤٠ ـ وفاء الوفاء.

فهرس الكتاب